الجمعة 29 تموز 2022
العدد 4690 السنة السادسة عشرة
Vendredi 29 Juillet 2022 nº 4690 16ème année

20 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

الحدث

هجوم خيرسون «التعويضي» حظوظ كييف ضعيفة

14

«قانون الشراء العام»: البلديات ممنوعة من العمل [4]

قضية المطران نحو التسوية: لا ملاحقة ولا عبور من الناقورة

جنبلاط: لنبحث عن الياس سركيس جديد [2]

العراق
قلق الحرب الأهلية
[10 ـ 11]

لا يبدو «الإطار التنسيقي» في وارد التراجع عن ترشيح السوداني. الأمر الذي يفتح الباب على احتمالات تصعيد إضافي لا تُعلم مآلاته (أ ف ب)

تحتجب «الأخبار» غداً لمناسبة رأس السنة الهجرية

قضية اليوم

قضيّة المطران نحو التسوية: لا ملاحقة ولا عبور من الناقورة

جنبلاط: لنبحث عن الياس سركيس جديد

(هيثم الموسوي)

اجتماع حكومي طارئ في إسرائيل: نريد اتفاقاً قبل أيلول

ينفي غالبية المسؤولين في لبنان علمهم بما سيحمله الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين في زيارته المقررة إلى بيروت نهاية هذا الأسبوع. لكن جهات غير رسمية تشير إلى مؤشرات تجمّعت بعد سلسلة من الاتصالات الديبلوماسية وقراءة مراسلات غير رسمية مع الأميركيين، تشير إلى أن لبنان سيتعامل بحذر مع المسعى الأميركي، في ظل خشية من طروحات ضبابية تحمل مزيداً من الألغام أو نصوص حمّالة أوجه.

في غضون ذلك، بقي نقاش ملف الترسيم مستعراً إعلامياً وسياسياً داخل كيان الاحتلال. وكان لافتاً ما أشارت إليه قنوات عبرية، مساء أمس، بأن «الضغط والتطورات التي ارتقت درجة (بعد خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله) دفعت إلى اتخاذ قرار بعقد جلسة للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية، الأحد المقبل، لمناقشة النزاع على الحدود البحرية». ولفت أكثر من إعلامي إسرائيلي إلى أن المعلومات المسرّبة من الجانب الحكومي تشير إلى «هناك اعتقاداً بأن هناك فرصة معقولة وقابلية حقيقية للتوصل إلى حل».

إلى ذلك، أشارت تقارير إعلامية إلى «تخوف» جهاز الأمن الإسرائيلي، في حال قرّر حزب الله تنفيذ تهديداته، من «ألا يقتصر الاستهداف على منصات الغاز فحسب، وإنما من إعاقة حرية الملاحة البحرية والتي تصل نسبة الواردات الإسرائيلية عبرها إلى نحو 99%»، ما يشير إلى أن العدو تلقى إشارات عملانية بأن ردّ المقاومة سيعطّل كامل الملاحة في البحر الأبيض المتوسط.

استمرار تعطل العمل الدستوري في البلاد مفتوح حتى إشعار آخر. الاتصالات، على ندرتها، تقود الى استنتاج وحيد: لا حكومة ستبصر النور قريباً، فيما يرتفع مستوى الاهتمام بالملف الرئاسي، في ظل مزيد من التدهور الاقتصادي والمالي وتفاقم الأزمات المعيشية.

ورغم سعي جهات، على رأسها القوات اللبنانية، إلى إثارة مشكلة في البلاد على خلفية مصادرة الأموال التي كان المطران موسى الحاج ينقلها من فلسطين المحتلة عبر معبر الناقورة، الا ان الاتصالات الجارية بعيداً من الأضواء قد تؤدي إلى إقفال هذا الملف بما يتضمن عدم تكرار الحاج نقل أموال و«بضائع». وبحسب مصادر مطلعة، تدرس الجهات المعنية إقفال معبر الناقورة الحدودي، والعودة إلى الطريقة التي كانت معتمدة سابقاً في الأنتقال الى الأراضي المحتلة عبر الأردن، وخصوصاً أن التدقيق اظهر أن قرار الاستثناء الذي كان الحاج يعبر بموجبه صدر عن قائد الجيش السابق العماد جان قهوجي لتسهيل التواصل بين بكركي والرعية المارونية في فلسطين المحتلة.

ومع الحملة السياسية التي شُنّت على الأمن العام الأسبوع الماضي، وهدفت إلى النيل من حزب الله، تبيّن أن عناصر مخابرات الجيش فتّشوا قبل ثلاثة أشهر، بطلب من مدير المخابرات العميد طوني قهوجي، صناديق كان الحاج ينقلها من فلسطين المحتلة، تتضمّن كمية كبيرة من أدوية الأمراض المزمنة. وطُلب من المطران يومها التوقف عن اصطحاب أموال أو أيّ نوع من المساعدات، وصادر الجيش الأدوية ووزّعها بواسطة مؤسسات رسمية واجتماعية. وبحسب المصادر، قال المطران إن نقله المساعدات يأتي استجابة لقرار لمجلس المطرانة طلب فيه من رعاياه في العالم تقديم العون للبنانيين، وتعهّد يومها بعدم نقل أيّ مساعدات عينية أو مالية.

إلا أن استمرار المطران في اصطحاب عدد كبير من الحقائب معه، بالتزامن مع اكتشاف وصول أموال الى لبنان بطريقة غير معلومة المصدر أو الوجهة، دفعت الى إثارة الأمر مع القاضي فادي عقيقي الذي أشار على الأمن العام بتفتيش المطران في زيارته الأخيرة، وعُثر في حوزته - إلى الأدوية - على مبلغ مالي يتجاوز الـ 600 ألف دولار. ولدى سؤاله عن الأموال، أشار إلى أنها مُرسلة إلى جهات وعائلات، وإلى أن نحو 200 ألف دولار منها حمّله إياها مشايخ الطائفة الدرزية في فلسطين المحتلة الى مشيخة العقل في لبنان، لافتاً إلى أنها ليست المرة الأولى التي يقوم بها بذلك.

وبحسب المصادر، فإن التسوية المرتقبة للملف تقضي بعدم ملاحقة الحاج جزائياً لمخالفته قوانين المقاطعة وتواصله مع جهات لبنانية وغير لبنانية تحمل جنسية بلد عدو، ومصادرة الأموال والأدوية التي كان ينقلها، على أن يصار الى إقفال

> قبل ثلاثة أشهر صادر الجيش أدوية كان المطران الحاج ينقلها من فلسطين المحتلة

معبر الناقورة والطلب الى الكنيسة استخدام الأردن معبراً إلى الأراضي الفلسطينية، وأن يتوقف المطران وغيره عن نقل أي نوع من المساعدات المالية أو العينية من فلسطين المحتلة.

وأكّدت المصادر أن جهات معنية وضعت البطريرك الراعي في هذه الأجواء، مع تلقيه تأكيدات بأن لا علاقة لحزب الله بالأمر، فيما تمنّى الرئيس ميشال عون على البطريرك عدم السماح للمتوترين بالاستثمار في هذا الملف لغايات سياسية.

وليس خافياً أن الغايات السياسية تنحصر حالياً في المعركة على رئاسة الجمهورية، مع بدء تركيز اللاعبين الكبار في لبنان والخارج على هذا الأمر، فيما يغيب الملف الحكومي إلا من زاوية إقرار حكومة تصريف الأعمال، بالتعاون مع مجلس النواب، البرامج الإصلاحية المتعلقة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وبحسب المعلومات، فإن الإليزيه يبدو أكثر اهتماماً بالأمر من غيره، وهو كلف سفيرته في بيروت آن غريو وديلوماسيين آخرين ومسؤولين زاروا لبنان بصفات مختلفة، استطلاع رأي القوى السياسية حول الملف الرئاسي. وقد أبدت السفارة الفرنسية في بيروت اهتماماً بالملف الرئاسي يفوق الاهتمام بملف ترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة، كما تبيّن من اللقاءات التي أجرتها مع جهات رسمية وسياسية، من بينها حزب الله في لقاء عُقد قبل أيام في الضاحية الجنوبية.

وفي هذا السياق، تتواصل الجهود لترتيب التواصل بين الكتل المتحالفة. وفيما يبدو حزب القوات اللبنانية معزولاً ويسعى إلى تجيير الأمر للبطريرك الراعي، انتقل النقاش على الضفة المقابلة الى مرحلة التواصل المباشر. وهو ما جرى التطرق إليه أمس في لقاء زيارة تيار المردة سليمان فرنجية للرئيس نبيه بري، ويجري العمل على تعزيزه من خلال ترتيب لقاءات جديدة بين فرنجية ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل.

إلى ذلك، علمت «الأخبار» أن لقاءً عُقد أخيراً بين رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس لجنة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا، تطرّق فيه الأول مباشرة الى الملف الرئاسي، سائلاً عن إمكانية التوصل الى تفاهم مع الحزب وحلفائه على اسم للمنصب يجنّب البلاد معركة كبيرة.

وقالت المصادر إن جنبلاط الذي أبلغ قيادات حزبه عدم الدخول في أي سجال سياسي مع أحد، لا من الخصوم ولا من الحلفاء، بعث عبر صفا برسالة الى قيادة حزب الله، تتضمّن نظرته الى الملف الرئاسي، وفيها أن فرص المرشحين الرئيسيين ستكون محدودة بسبب الاعتراضات الداخلية والإقليمية والدولية، مشيراً إلى أنه لا يمكن السير بسمير جعجع في ظل رفض تحالف 8 آذار وعواصم خارجية له، وإلى أن الأمر نفسه ينطبق على النائب جبران باسيل الذي تعارض وصوله قوى 14 آذار وبعض قوى 8 آذار وخصوصاً الرئيس بري وعواصم إقليمية ودولية؛ من بينها الرياض وباريس وواشنطن، فيما لا يبدو أن التفاهم على فرنجية سيكون سهلاً.

كما أوحى جنبلاط بأنه يعارض الاستمرار في مسلسل انتخاب قادة الجيش رؤساء للجمهورية، وأنهى عرضه بالقول: «نحتاج اليوم الى إلياس سركيس آخر لإدارة الأزمة، لا خلافات له مع القوى الرئيسية في البلاد، وبما يسمح بفتح قنوات التواصل مع العواصم العربية والدولية». وفيما لم تتمكن «الأخبار» من معرفة الاسم الذي يرى جنبلاط أن مواصفات سركيس تنطبق عليه، جرت تلميحات إلى شخصية «حيادية» ناشطة في الحقل السياسي سبق أن خدمت في إحدى الحكومات في السنوات الماضية.

(الأخبار)

تقرير

عوامل التفجير جاهزة... لكنّ القرار معلّق

في المشهد السياسي والاجتماعي غليان واضح. إلا أن الاعتبارات الخارجية تشير إلى أن قرار التفجير لا يزال معلقاً. لكن، إلى أي مدى يمكن ضبط الساحة مع تزايد الضغط الاجتماعي وعشية استحقاقات سياسية؟

هيام القصيفي

يختصر مصدر أمني الوضع الداخلي بأن «كل العوامل التي يفترض أن تفجّر الوضع الداخلي موجودة. لكن القرار غير موجود، ولا مؤشرات على أن مثل هذا القرار قد يصدر من أي طرف داخلي أو خارجي». في المقابل، يتحدث سياسيون عن أن «الارتطام الكبير الذي كان يفترض أن يحصل منذ 17 تشرين وانفجار المرفأ، لم يحصل. فاللبنانيون لا يزالون يستكشفون حال الأزمة المعيشية ويتأقلمون معها، لكنهم لم يصلوا بعد إلى الارتطام المفترض. أما الخشية من هذا الاصطدام فتتفاقم مؤشراتها مع اقتراب الاستحقاقات السياسية وتزايد الضغط الاقتصادي والحياتي».

مع مشهد طوابير الذل المتجدّدة أمام الأفران وعلى أعتاب أزمة محروقات جديدة، ومع تطور حدّة الأزمة الحياتية والإضرابات والتلويح بعدم دفع رواتب القطاع العام، يصبح الكلام عن احتمالات انفجار الوضع الداخلي على خلفية اجتماعية مطروحاً عند اشتداد كل أزمة. والأمنيون على حذرهم الدائم من احتمال استغلال الأزمات المتفاقمة التي لا توجد مبررات لخلقها في ظرف يعرف الجميع أنه غير مؤات لصبّ الزيت على النار.

إلا أن ما يشجع حتى الآن، أنه رغم ارتفاع نسبة السرقات والجرائم، ومع تسجيل معدلات فقر عالية في شكل غير مسبوق، وتدهور تصاعدي لأوضاع اللبنانيين، فإن ردود الفعل لا تزال أمنياً مضبوطة. وفي وقت تنهار أوضاع المؤسسات الأمنية ويتراجع حضور القوى الأمنية والعسكرية الرازحة تحت ثقل الرواتب المتدنية وخفض الحضور الأمني ميدانياً، كان من المتوقع أن تتفجر الساحة اللبنانية بفعل الاهتراء الأمني. كما كان يفترض أن تتحرك الساحات الشعبية رفضاً لكل مسار التدهور الحياتي.

لكن أياً من ذلك لم يحصل. بحسب الأمنيين، الوضع الأمني لا يزال ممسوكاً قياساً إلى كل ما سبق، لكن هذا لا يعني أن عناصر الانفجار غير موجودة، وأن مؤشراته ليست عالية. لكن مقارنة بالتجارب السابقة، فإن قرار عدم تفجير الوضع اللبناني الداخلي لا يزال ساربا، ولم يصدر بعد أي قرار يعاكسه. فخارجياً، ورغم تراجع الاهتمام بلبنان، لا يزال عامل الاستقرار يشكل بعضاً من الضمانات التي تتطلبها المفاوضات الإقليمية، ولا سيما بالنسبة إلى ساحات أكثر احتداماً من لبنان، ولا يزال يشكل حاجة للأطراف الإقليميين والدوليين.

أما داخلياً فإن التوترات السياسية الأخيرة، في أكثر من محطة لافتة، دلت إلى أن الجميع لا يزال ملتزماً التهدئة «الأمنية»، وأن السقوف لا تزال مضبوطة تحت شعار انتظار مرحلة حساسة تتعلق بالرئاسيات. علماً أن الانتخابات النيابية أتت لتسحب بعض عناصر المواجهة التي خفتت بعد صدور النتائج وتراجع كل طرف إلى معقله، وانتفى جزء أساسي من الجو المشحون الذي كان سارياً قبل منتصف أيار. إضافة إلى أن قرار القوى السياسية الداخلية لا يزال محكوماً باعتبارات خارجية. وحين يصدر قرار من هذا النوع، فإن عدة الانفجار حاضرة.

لكن كيف يمكن الاستعداد لمثل هذه الاحتمالات، سياسياً وأمنياً؟

اعتادت الساحة اللبنانية أن تحفل بكل أنواع العمل الاستخباراتي إقليمياً ودولياً، والقوى الأمنية التي تعرف ذلك جيداً وكانت تتلقى أحياناً عبر أجهزة حليفة تحذيرات من أعمال إرهابية، تدرك أن الأرضية صالحة إذا أرادت أي من هذه الأجهزة خلق بؤرة توتر في لبنان. وفي العادة، كان العمل الاستخباراتي المحلي على قدر من الجاهزية ومن المستوى الرفيع في مواكبة أي احتمالات من هذا النوع. لكن السنوات الأخيرة فاقمت عجزاً متمادياً لدى الأجهزة المختصة، رغم تسجيلها عمليات نوعية. وهذا الكلام ليس جديداً، لكنه تضاعف في الأشهر الأخيرة، بعدما تفاقمت الضائقة المالية وأصابت الأجهزة الأمنية. ورغم المساعدات التقنية المستمرة والهبات الخارجية والمخصصات العائدة لها، إلا أن ترهلاً أصاب بعضها وتراجع دورها

> ليس في كل مرة يمكن النجاح في وقف التعبئة الطائفية ولجم التدهور كما حصل في الطيونة

الأمني، الأمر الذي من شأنه أن يترك علامات استفهام عن كيفية ترك هذه الأجهزة ضائعة بين التحديات الأمنية وبين الضائقة الاقتصادية، خصوصاً حين تكون أمام لبنان استحقاقات داهمة على مستويات مختلفة قد تنقلب بين لحظة وأخرى إلى مواجهات غير محسوبة حتى خارج الأطر الحزبية الضيقة. والعامل الأمني المعلوماتي في هذا الظرف أكثر من ضرورة، لكن يرافقه عامل اقتصادي وحياتي. إذ يثير حيرة سياسيين وأمنيين، على السواء، السر الكامن وراء التعامي عن دفع الأوضاع نحو الأزمات في وقت كانت السلطة السياسية تروج لحملات تنشيط الوضع الداخلي. في حين أن ما يحصل يشكل نموذجاً من شحن النفوس على أبواب استحقاقات سياسية مع قرب انتهاء العهد واحتمالات الفراغ الرئاسي، ومؤشرات التصعيد العسكري على خلفية التنقيب عن الغاز. هذا النفخ في النار اجتماعياً واقتصادياً أسبوعاً بعد آخر، يضاف إلى تفاقم المشكلات السياسية والانقسامات التي ظهرت أخيراً، يجعل من الصعب ضبطه في لحظة فوضى قد تفلت من يد الذين لا يزالون يمسكون بخطوط التهدئة. هذه ذروة المخاوف، في غياب أي حركة سياسية مضادة على مستوى المراجع الرسمية للجم التصعيد الاقتصادي والحياتي. إذ ليس في كل مرة يمكن أن تنجح التهدئة في وقف التعبئة الطائفية والحزبية والاجتماعية والحياتية، ولجم التدهور على غرار ما حصل في الطيونة.

(أفريب)

علم وخبر

توقيف عميل في طرابلس

أوقف فرع المعلومات في طرابلس مشتبهاً فيه بالتعامل مع العدو الإسرائيلي. وقد تولّت قوة خاصة اعتقاله ونقله الى مقر الفرع في الإدارة المركزية لقوى الأمن الداخلي. وتبيّن أن المشتبه فيه هو من ضمن المجموعات التي يجري تجنيدها عبر صفحات التواصل الاجتماعي أو الواتساب أو من خلال عملاء آخرين. ويبدو أن لدى فرع المعلومات لائحة جديدة تحت المراقبة، علماً بأنه لا يتحدث عادة عن عمله ويحافظ على مسافة من بقية الأجهزة الأمنية في الدولة، ويُجري تنسيقاً خاصاً مع جهاز أمن المقاومة في ملف العملاء حصراً.

حضور «إعلامي» لـ«التغييريين» في بلدية بيروت

انتقد بعض أعضاء مجلس بلدية بيروت حضور النواب «التغييريين» بشكل دوري إلى مبنى البلدية لعقد اجتماعات لأهداف «شعبوية» من دون أي نتائج فعلية لهذه الزيارات سوى نشر الصور على مواقع التواصل الاجتماعي. كما انتقدوا حضور بعض النواب الذين تقدموا باقتراح قانون لتقسيم بلدية بيروت، في حين أن الأعضاء المحسوبين على الأحزاب نفسها التي ينتمون إليها لا يحضرون الاجتماعات، مشيرين مثلاً إلى حضور النائب إدغار طرابلسي إلى مبنى البلدية، فيما نجله عضو المجلس البلدي جوزيف طرابلسي لا يحضر اجتماعات المجلس!

بري مستاء من ميقاتي

يعبّر رئيس مجلس النواب نبيه بري، في مجالسه، عن استيائه من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي لتعطيله جملة ملفات؛ من بينها الموازنة العامة وتهرّبه من تحديد سعر الصرف الذي على أساسه ستقرّ الموازنة، فضلاً عن تعطيله قوانين أخرى كان من المفترض أن يناقشها مجلس النواب. وقالت مصادر مطّلعة إن ميقاتي يتفادى بعض القرارات التي يرى أنها تضعه في مواجهة الشارع.

رئيس «العسكرية» دكتور في القانون

وعد قائد الجيش العماد جوزف عون بعض المتابعين لملف المحكمة العسكرية بأن رئيس المحكمة الجديد سيكون من حملة شهادة الدكتوراه في القانون، من دون أن يكشف عن الاسم. ولفت إلى أنه أصرّ على أن يكون المرشح للمنصب على اطلاع على القانون كي لا يتكرّر ما كان يحصل سابقاً من عدم معرفة معظم الرؤساء المتعاقبين بالقوانين واضطرار بعضهم إلى الخضوع لدورات تدريبية أو الاتكال على أعضاء الهيئة من الضباط. ومن المفترض أن يُحال الرئيس الحالي للمحكمة العسكرية العميد علي الحاج إلى التقاعد في تشرين الأوّل المقبل.

قضية اليوم

«قانون الشراء العام» السلطة للبلديات: الشغل ممنوع!

يدخل «قانون الشراء العام» حيّز التنفيذ اليوم، معلناً بداية مرحلةٍ جديدة لنظام الشراء والصفقات العمومية يُؤمل ان تكون اقلّ فساداً، على اهمية الخطوة. إلا ان قوى السلطة حصرت هدفها برضى المجتمع الدولي وإظهار التزامها بإقرار قوانين إصلاحية ولو أتت ناقصة وترافق تطبيقها مع إشكاليات عدّة. فشرّعت قانوناً تتعارض بعض مواده ومواد قانونية نافذة. كما لا تراعي ظروف كل الجهات الملزَمة تطبيق احكامه وإمكاناتها، كالمجالس البلدية التي ستكون امام خيارين: إما القبول بالشلل التام الذي سيطاولها او خرق القانون لتسيير شؤون الناس

(هيثم الموسوي)

ندى أيوب

بعد عام على إقراره في الهيئة العامة لمجلس النواب، يُعلن اليوم في حفل رسمي في السرايا الحكومية بدءُ تطبيق قانون الشراء العام الذي وضع الثقة مركزيّة موحّدة للإنفاق العام، بحيث تخضع كل الصفقات العمومية والمشتريات لإشراف هيئة متخصصة ولرقابتها، تسمى هيئة الشراء العام ولجنة اعتراضات. في السابق، كانت إدارة المناقصات التابعة لهيئة التفتيش المركزي تشرف فقط على 5% من الصفقات العمومية المعقودة لمصلحة إدارات الدولة ووزاراتها. وتقدّر وزارة المالية حجم هذه الصفقات بـ 13% من الموازنة العامة و4% من الناتج المحلّي الإجمالي، من دون أن تتضمّن حجم مشتريات المؤسسات العامة والأجهزة الأمنية والعسكرية، أي الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة، والبلديات والمشاريع المموّلة من الخارج.

أهمية القانون أنه وسّع مروحة الصفقات التي تخضع لرقابة هيئة الشراء العام لتشمل جميع عمليات الشراء التي يجريها مصرف لبنان باستثناء طباعة النقد وإصداره. بمعنى أوضح، إخضاع كل إدارات الدولة ومؤسساتها، من دون استثناء، لرقابة هيئة الشراء العام، لإنهاء الأمنية والعسكرية وما يتبع لها ومن وحدات، ومشتريات المرافق العامة المشغّلة من قبل شركات خاصة لمصلحة الدولة، وصولاً إلى عمليات الشراء التي يجريها مصرف لبنان باستثناء طباعة النقد وإصداره. بمعنى أوضح، إخضاع كل إدارات الدولة ومؤسساتها، من دون استثناء، لرقابة هيئة الشراء العام، لإنهاء مرحلة الصفقات المشبوهة والتفلّت والحدّ من الفوضى والفساد، انطلاقاً من كون الهدر في إنفاق المال العام يتم بشكلٍ رئيسي عن طريق المشتريات العمومية، وهو ما يعلمه أهل الداخل والخارج. لهذا السبب شكّل القانون مطلباً دولياً منذ انعقاد مؤتمر «سيدر» في نيسان 2018، ولا سيما من قبل الفرنسيين، شأنه شأن الكثير من القوانين الإصلاحية، وخصوصاً أن من إيجابياته إنهاء مرحلة اتفاقيات التراضي كيفما أراد مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير المختص.

استجابة للضغوط الدولية، وطمعاً بالمساعدات الخارجية التي ربطتها الدول والجهات المانحة بتنفيذ الخطوات الإصلاحية، وكذلك تسهيلاً لعقد اتفاقٍ مع صندوق النقد الدولي، أنجز مجلس النواب القانون، وأقرّه في 29 تموز من العام الماضي. لا يعني ذلك أن القانون ليس حاجة وطنية ملحّة، إلا أن إعداده وفق هذه الذهنية حصراً يجعل تطبيقه أمراً ليس بالسهل. ففيما يُطلق القانون غداً، لا تزال الجهتان الموكلتان تطبيقه غير مشكّلتين، أي هيئة الشراء العام ولجنة الاعتراضات. ولأن همّ السلطة تحقيق إنجاز بإقرار القانون ليس إلّا، وتالياً منع أي سبب يؤخّر إطلاقه، أجاز المشرّع في المادة 88 من القانون حصر مهام هيئة الشراء بشخص رئيسها إلى حين تشكيلها. وبما أن المدير العام لإدارة المناقصات (جان العلية حالياً)، يتحوّل بحكم القانون إلى رئيس هيئة الشراء العام، فهو من سيتولى مهمة الهيئة ككل راهناً. كما أتاح المشرّع لمجلس شورى الدولة الاستمرار في النظر في نزاعات ما قبل التعاقد إلى أن يصار تعيين هيئة الاعتراض.

هذه المخارج التطبيقية المرحلية التي ليس معلوماً بعد مدى صوابيتها وتأثيرها على تطبيق القانون، غير متوافّرة في حالات إشكالية جوهرية، كمعضلة تطبيق المجالس البلدية للقانون. إذ تفرض أحكام «الشراء العام» على البلديات تشكيل لجنتَي تلزيم واستلام، تتألف كل منهما من ثلاثة أعضاء شرط أن يكونوا من موظفي الفئة الثالثة. فيما غاب عن بال المشرّع ندرة الموظفين من الفئة الثالثة في المجالس البلدية عامة، فالبلديات الكبرى قد تضمّ موظفاً وحيداً من تلك الفئة، أما بلديات القرى فينعدم وجودهم فيها. وطالما أن القانون لا يجيز أي مشتريات من خارج هذه الآلية، فإن ذلك يعني حكماً شلّ أعمال البلديات من أصغر مهمة صيانة أو رش مبيدات أو تنظيف مجاري الصرف الصحي إلى أكبر مشروع قد تتولاه. هذا الأمر شكّل موضوع اعتراض من قبل عدد كبير من رؤساء البلديات واتحاداتها، مطالبين إما بتعديل القانون أو باستثناء البلديات منه ريثما يتم تعديل النقاط الإشكالية، وفي هذا الصدد يلوّح بعض رؤساء البلديات، كرئيس بلدية الغبيري معن الخليل، بأنه «أمام حاجة المواطنين وضرورات السلامة العامة»، قد يخالف القانون إذا لزم الأمر للحفاظ على المناطق الواقعة ضمن نطاق مسؤولياته البلدية. بمعنى الاستمرار في تشكيل لجان شراء وعروض في البلديات نفسها كما جرت العادة.

عندما درست اللجان النيابية قانون الشراء العام، كان يجري التحضير بالتوازي لاقتراح قانون يعدّل بعض أحكام قانون البلديات، منعاً للتعارض بين القانونين. لكن، واقعاً، أهملت السلطة تعديل قانون البلديات وأقرّت الشراء العام بمعزل عنه، ما خلق تعارضاً على البلديات التعامل معه. فعلى سبيل المثال، كان يحق لرئيس البلدية المصادقة على الصرف ضمن حد أقصى قيمته 50 مليون ليرة، وما يفوق ذلك يحتاج إلى موافقة المحافظ، أما اليوم فيتيح له قانون الشراء العام المصادقة على مصاريف تصل قيمتها إلى 100 مليون ليرة. وهنا يسأل رؤساء البلديات عن أي مواد قانونية يجب عليهم الالتزام بها. كما أن ديوان المحاسبة، وفق قانون البلديات، يعدّ من الجهات الرقابية على عمل المجالس البلدية، فيما ألغى القانون الجديد دوره من دون تعديل المواد القانونية التي لا تزال سارية المفعول، كما هي الحال بالنسبة إلى طريقة الإعلان عن المناقصات، ففي السابق كان لزاماً النشر في الجريدة الرسمية، أما راهناً فيُكتفى بالاستعانة بالمنصة الإلكترونية الخاصة بهيئة الشراء العام.

من جهته، يتوقّف جان العلية، بصفته رئيس هيئة الشراء العام، عند معوّقات تطبيق القانون على الصعيد البلدي، وتحديداً في الشق المتعلّق بالعنصر البشري، واعداً بالتعاون في حلّ الأمور التطبيقية العالقة. ويتحدّث عن إمكانية حل مسألة موظفي الفئة الثالثة من خلال التشريع، إذا ما أرادت السلطة تسيير الأمور، وذلك عبر تقديم نائب واحد اقتراح قانون معجّلاً مكرراً لتأخير تطبيق قانون الشراء العام في البلديات لمدة سنة. لكنه يؤكّد، في المقابل، أن هيئة الشراء العام ملزمة البدء غداً بتطبيق القانون على كل الجهات الشارية المشمولة بأحكامه بما فيها البلديات، لافتاً إلى وجود فريق عمل قانوني برئاسته يدرس كيفية التطبيق من ضمن الواقع القائم، وما هي الأمور التي يمكن التساهل فيها من دون خرقٍ النص القانوني، ليكون ذلك بمثابة مخرج بعيد عن المسار القانوني ستتّضح معالمه خلال الأيام القليلة المقبلة.

السلطة حصرت هدفها برضى المجتمع الدولي وشرعت قانوناً يتعارض مع قوانين نافذة ولا يراعي إمكانات الجهات الملزَمة بتطبيقه

بيان

على الكنيسة التعقّل وعلى التيار الوطني الحر الوضوح

تثير مواقف البطريرك بشارة الراعي، وقبلها بيان مجلس المطارنة الموارنة، مخاوف وهواجس من الدور الذي تلعبه الكنيسة المارونية في هذه المرحلة الخطيرة التي يمر بها لبنان والإقليم، في ظل مخاوف ولادة نظام دولي جديد، زادته احتداماً الحرب العالمية الثالثة الجارية في الساحة الأوكرانية. إذ ليس بريئاً استغلال حادثة تحقيق عادية مع مطران، لها طابع جنائي، لإعلان النفير الكنسي واستحضار خطاب مطلع القرن العشرين. لا بل أن الدفع في عملية الاستغلال إلى الحد الأقصى، من خلال تبني شعار «المقاومة هي إرهاب»، يثير الشكوك حول تورط أوساط كنسية محيطة بالبطريرك في مشروع حصار المقاومة والتضييق عليها خدمة للعدو الصهيوني.

ما جرى مع المطران موسى الحاج، لجهة مصادرة أموال ينقلها من قلب الكيان الإسرائيلي، إجراء قانوني طبيعي يمثّل الحد الأدنى مما هو مطلوب وممكن في مثل هذه الحالات. وما بيّنته التحقيقات لجهة مصدر هذه الأموال والجهات المستفيدة منها، يشير إلى دور للموساد والعملاء المقيمين عند العدو في تجنيد وتمويل عملاء، في لبنان وتشغيلهم ضد المقاومة، واستخدام الثوب الكنسي لتسهيل أعمالهم.

وضع البطريرك بكركي كلها في مواجهة مستغربة مع القانون وليس القضاء، أو بعضه، كما توحي المطالبة بإقالة مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية. فمجلس المطارنة يرفض سيادة القانون على الأساقفة من حيث المبدأ، وهذا موقف مرفوض ومدان خصوصاً أنه يصدر عمن لا يتوقف كل يوم أحد عن الوعظ بالدولة والقانون والمؤسسات والدعوة لعدم تسييسها! والأخطر هو السعي لاغتنام الفرصة من أجل تشريع التطبيع مع العدو خلافاً للقانون في موقف لا يُشرف أياً من الكنائس المشرقية. وإذ يروج أن الكنيسة إنما تقوم بعمل إنساني لمساعدة المحتاجين، الذين أفقرتهم السلطة السياسية، بالمال والدواء، من متبرعين، هم بمعظمهم، عملاء للعدو، فإنما يهرب إلى الأمام ويحتقر اللبنانيين ويستهتر بعقولهم.

فالبطريرك نفسه هو من ضرب طوقاً دفاعياً طائفياً حول رياض سلامة الذي يتحكم بكمية الدولارات اللازمة لاستيراد الدواء، وهو من يحمي جمعية المصارف التي تحتجز أموال اللبنانيين وتدفع بهم إلى العوز، ويغطي الأقساط الخيالية للمدارس الكاثوليكية، و«يحتجز» ممتلكات الشاسعة للكنيسة ويمنع توظيف قسم منها واستثماره لصالح أبناء رعيته، سكناً أو تعليماً أو طبابة أو تشغيلاً. وهذا البطريرك الذي ينقل أمواله للبنانيين من طائفة أخرى بروح متعالية على الطائفية، لا يظهر تعاملاً مماثلاً مع أبناء الوطن في الداخل ما يزيد من الشكوك حول أصل التطوع لنقل هذه الأموال. والبطريرك، الرافض لسياسة الفاتيكان ولمقررات السينودس، يجرّ الكنيسة إلى موقع العداء لأبناء بلده وشركائه في الوطن كما يجرّها إلى إثم التطبيع مع العدو الصهيوني الذي يبدو أنه يراهن عليه لاستعادة مجد ضاع، كان يقنع نفسه أنه قد أعطى له.

وإننا إذ ندعو أهل الكنيسة المارونية الوطنيين والشرفاء، لوضع حد لسياسات «المؤسسة المارونية العميقة» ورهاناتها الانتحارية واعتماد التعقل، ندعو النخب المسيحية للمساهمة في وقف هذا الخيار الاستراتيجي الذي أرساه العماد ميشال عون ويتبنّاه التيار الوطني الحر يحمل أفقاً واقعياً للنجاح في حماية البلد ويحفظ المسيحيين ودورهم في لبنان والمنطقة. وهذا الخيار لا ينبغي أن يبقى فئوياً، إذ أنه أكبر من قدرة حزب بعينه. فهو تعبير عن ضرورة تاريخية تتمثل، خصوصاً، بدعم المقاومة وإعادة الاعتبار السياسي للمسيحية المشرقية بحيث يعي المسيحيون أنهم جزء أساسي في التطورات وآثارها ونتائجها، بات يهدد هذا «اللبنان» بوجوده نفسه. وما لم تتشكل قناعة راسخة بأن تغيّر أدوار الجماعات في التاريخ ظاهرة اجتماعية طبيعية، لا ينبغي معاندتها، سيؤدي التمسك بدور لم يعد ممكناً ولا مقبولاً إلى نتائج عكسية.

إن الأوان لاعتراف الكنيسة بأن السياسات السابقة لم تعد مجدية والتوقف عن زج المسيحيين في مغامرات بائسة. فلا الحلف الكاذب ينفع ولا التآمر على المقاومة وركوب قطار التطبيع يفيد. وحده الخيار الاستراتيجي الذي أرساه العماد ميشال عون ويتبنّاه التيار الوطني الحر يحمل أفقاً واقعياً للنجاح في حماية البلد ومع مصالح المسيحيين واللبنانيين في حفظ وحدة بلدهم وتماسكه، واستقراره وحماية عناصر قوته.

لقد مرّ قرن كامل على «إعلان لبنان الكبير» الذي رفضت الكنيسة المارونية أن يضم وادي النصارى لغلبة الأرثوذكس فيه، وحصلت خلاله تطورات كبرى وتاريخية. لكن إصرار البعض في هذه الكنيسة على تجاهل طبيعة هذه هذا المشرق الكبير ومن همومه وتحدياته وتطوره وإنمائه. فمؤول المسيحيين هو هذا الشرق، وليس الغرب الذي تخلى عنهم ويحاصرهم في فلسطين والعراق وسورية، كما لبنان.

في هذا السياق نسجل، بكل أسف، رفضنا للبيان الأخير الصادر عن التيار الوطني الحر والمناقض لأطروحته المركزية وسياساته الوطنية المشرّفة التي عبر عنها رئيسه خلال الحملات الانتخابية وأسهمت في منع انهياره كما خطّط أعداؤه ومن بينهم الكنيسة بتمويل خارجي قد يكون بعضه أتى بـ«حقيبة طبريركية». كما ندعو قيادة التيار إلى مغادرة الموقع الرمادي، والعودة إلى خطاب الرئيس المؤسس. غير المتردد بخياره الوطني بالشراكة مع قوى المقاومة. فهنا يكمن خلاص لبنان والمسيحيين معاً!

ويبقى مجد لبنان صنيعة نضالات وتضحيات أبناء شعبه على طريق التحرر الوطني الكامل.

شيوعيون لبنانيون

تقرير

إقفال أي كوّة أمل للسجناء لجان خفض العقوبات معطّلة

الأمل الوحيد للسجناء بخفض عقوباتهم ربطاً بحسن سلوكهم او بسبب إصابتهم بأمراض مزمنة. يتلاشى. اللجان المكلفة النظر في طلبات هؤلاء عاجزة عن الانعقاد بعد «انسحاب» الاختصاريين النفسيين منها بسبب تدني قيمة أتعابهم التي لا تتجاوز 1.5 مليون ليرة شهرياً

لينا فخر الدين

يعيش نزلاء السجون اللبنانية مأساة حقيقيّة في ظل دولة عاجزة ومفلسة: لا هي قادرة على تأمين احتياجاتهم من الطعام والمياه والكهرباء والطبابة والأدوية، ولا هي قادرة على اجتراح حل ترضى عنه كل القوى السياسيّة والطائفيّة لإصدار قانون العفو العام. لـ3000 محكوم قشة واحدة يتمسّكون بها للنجاة من الموت خلف القضبان: لجان تخفيض العقوبات التي يلجأ إليها المحكومون الذين يتمتعون بحسن السيرة والسلوك وقضوا أكثر من نصف فترة محكوميتهم، أو ممن يعانون من أمراض صحيّة تجعلهم غير قادرين على خدمة أنفسهم داخل السجن أو من مرض مموّس من شفائه يهدد حياتهم وحياة الآخرين من السجناء، وذلك وفق ما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم 2002/463، مستثنياً الجنايات الواقعة على أمن الدولة وعلى المال العام والإتجار بالمخدرات. علماً أنه لا يحق للسجين تقديم طلب في حال رُفض طلبه الأوّل إلّا بعد انقضاء 6 أشهر.

قبل الأزمة الاقتصادية، كانت لجان تخفيض العقوبات الـ6 تُعاني أصلاً من نقص في عديدها يحول دون تغطية السجناء في كافة المحافظات. وتتألف اللجان الست من قاضيين أحدهما غير متفرّغ (يتابع كلّ قاض 3 لجان) يعاونهما موظفان ومباشر، وتضم ثلاثة أخصائيين نفسيين واثنين اجتماعيين فقط لمتابعة طلبات التخفيض في كلّ سجون لبنان. وهؤلاء جميعاً غير متفرّغين ويتقاضون 750 ألف ليرة شهرياً على عضويتهم في كل لجنة (كل طبيب عضو في لجنتين) من دون أي بدل نقل، علماً أن عليهم التنقل بين سجون المناطق لمقابلة السجناء ورفع تقاريرهم إلى اللجان.

مع ذلك، كانت اللجان «تمشّي الحال». فقد نظرت العام الماضي، مثلاً، في أكثر من 800 طلب قدّمها محكومون، إلى أن «فُقد» الأطباء النفسيون من اللجان تماماً. إذ «لا يمكن للطبيب أن يدفع من جيبه الخاص بدل التنقّل إلى السجون»، وفق أحدهم، ما أدى إلى توقف عمل لجان تخفيض العقوبات التي دخلت منذ أكثر من ستة أشهر «موتاً سريرياً». الخلاصة أن كثيراً من الملفات الواردة إلى لجان التخفيض يتعدّى عددها الـ600 تنتظر حل الأزمة. ووعد وزير العدل هنري خوري المعنيين أنه يعمل على اجتراح حلول لتعود هذه اللجان إلى عملها.

وفيما اقتُرح أن يدفع أهالي السجناء بدل أتعاب الأخصائي النفسي، رُفض الأمر كونه يفتح الباب أمام «شراء الذمم»، فضلاً عن أنه مخالف للقانون الذي ينص على أن يعيّن وزير العدل الطبيب، كما طُرح اقتراح الاستعانة باطباء يعملون لدى جمعيات تتولى الأخيرة دفع أتعابهم. غير أن أياً من هذه الاقتراحات لم يُحسم بعد.

وتلفت الناطقة باسم أهالي السجناء عضو جمعية «أهالي الموقوفين في السجون اللبنانية» رائدة الصلح إلى أنّ «كثيراً من السجناء تتم الموافقة على قرار تخفيض حكمهم بعد أن ينهوا فترة محكوميتهم كاملة». وتوضح «أننا طالبنا أكثر من مرة باستحداث لجنة لكل محافظة، وبأن يخصّص وزراء العدل المتعاقبون بريداً لطلبات التخفيض، لأن الأهالي يعانون من تأخّر وصولها إلى اللجان وحتى فقدان بعضها، إضافة إلى تأخر النظر بها بسبب نقص العديد مقارنة مع أعداد الطلبات».

الراتب الشهري للطبيب النفسي في اللجنة لا يتجاوز مليون ونصف مليون ليرة

يقول «أبو عدنان» بكر إن ابنه أنهى محكوميته الأولى وقضى أكثر من نصف فترة عقوبة دعوته الثانية عندما تقدّم بطلب تخفيض. «6 أشهر ونحن ننتظر، والإجابة تصلنا بأن اللجنة معطّلة فيما سينهي ابني فترة سجنه بعد عام». وتشير «أم فؤاد» بزي إلى معاناتها في الاستحصال على الأوراق بسبب الإضرابات المتكررة في قصر عدل بعبدا، إضافة إلى انتظار انعقاد لجنة التخفيض، وتضيف: «قاعدة على أعصابي منذ 6 أشهر. لا أريد إلا أن يجيبوني إذا كان ابني سيستفيد من شروط التخفيض أم سينتظر انتهاء فترة حكمه في أيّار المقبل، كي لا أدفع بدل المواصلات من دون أن أصل إلى نتيجة».

ويؤكد أحد السجناء أنه و10 من زملائه تقدّموا بطلبات التخفيض بعد مرور أكثر من نصف فترة محكوميتهم، مشيراً إلى أنه «لو أن اللجنة انعقدت منذ شهر لكنا اليوم في بيوتنا ومع عائلاتنا».

تكبيل اللجان

الأمل الذي يتمسّك به السجين يحبطه بعض القضاة والمحامين ممن هم على تماس مباشر مع اللجان، إذ يشير هؤلاء إلى أن اقتراحات اللجنة غير ملزمة، وهي تُرفع إلى محاكم الاستئناف في المناطق لتصدر قراراتها المبرمة. علماً أن غرف محاكم الاستئناف التي تنظر في طلبات التخفيض قد تكوّن نفسها الهيئة الاتّهامية كما هو حاصل في جبل لبنان والبقاع، إذ تردّ الهيئتان، مثلاً، الكثير من الطلبات أو تُحاول تخفيضها بعدم الأخذ باقتراح لجنة التخفيض كاملاً، بل الموافقة على تخفيض شهر واحد من أصل كامل العقوبة، أي أشبه برفضه بـ«احترام».

كما يتحدث هؤلاء عن موانع قانونية تحدّ من عمل اللجنة وتمنعها من النظر في كثير من القضايا حتى ولو شابتها أخطاء قانونية. فالمحكومون في قضايا الإرهاب، مثلاً، يتهم الانتماء إلى مجموعات إرهابية أو الاعتداء على العناصر الأمنية، مستثنون من تقديم طلبات التخفيض حتى ولو تبيّن أن الأحكام في حقهم شابتها أخطاء. إذ أن الأحكام في هذه الدعاوى تصدر عن المحكمة العسكرية وشروط قبول التمييز فيها صعبة جداً، أو عن المجلس العدلي الذي تعتبر أحكامه مبرمة. لذلك، لا يتقدّم هؤلاء بطلبات التخفيض لعلمهم بمصيرها مسبقاً. وعلى المحكومين بالمؤبد منهم انتظار انقضاء 18 عاماً غير سجنية (عام كامل) على محكوميتهم كي تصبح اللجنة قادرة على النظر في طلب خفض المؤبد الذي لم تحدّده الدولة بفترة سنوات معينة.

ضرب وجَلد في رومية

أرسل عدد من السجناء، في مبنى «المحكومين» في سجن رومية، صوراً تُظهر تعرّض عدد منهم للضرب على يد عناصر فرقة مكافحة الشغب التي اقتحمت المبنى لقمع التحرك الاحتجاجي الذي قام به هؤلاء، تزامناً مع انعقاد الجلسة التشريعية في مجلس النواب الثلاثاء الماضي، مطالبين بإقرار قانون العفو العام ولإظهار حجم المعاناة التي يعيشونها بفعل الإهمال الطبي وفقدان الأدوية وانخفاض كمية الطعام.

صحيح أن هذا التحرّك الاحتجاجي كان محضراً سلفاً، إلا أن انقطاع المياه عن السجن في هذا اليوم أدى إلى ازدياد انفعال السجناء، الذين تسلّقوا الباب الحديدي، وأقدم أحدهم على تشطيب بطنه ورمي نفسه من على مسافة عالية بقصد الانتحار، قبل أن يتلقّاه زملاؤه قبل وصوله إلى الأرض.

وبعد ساعتين على انتشار الفيديو، اقتحمت القوى الأمنية ومعها «مكافحة الشغب»، الجناح الذي يضم نحو 70 سجيناً، وبحسب روايات السجناء، والصور التي أرسلوها من داخل الزنازين،

استخدم العسكريون الهراوات والعصي لضرب السجناء على وجوههم، بالإضافة إلى السياط.

وأشار أكثر من سجين إلى أن الإصابات كانت بغالبيتها على الوجه والظهر (جلداً). مع إصابات في الرؤوس والصدور وبقية أنحاء جسده، كما نقل عدد كبير من السجناء إلى زنازين انفرادية.

وأصدر سجناء مبنى المحكومين أمس بياناً حمل عنوان «أطلقوا سراحنا فوراً لأننا نموت في سجون لبنان» شرحوا فيه معاناتهم، وجاء فيه: «لم نكن نتحرّك خوفاً من ضربنا من قبل مكافحة الشغب، لأنهم يضربوننا ثم يرحلون لنداوي بعضنا بعضاً، لكن اليوم ما عادت تفرق معنا، إذ إن الموت أفضل من الذل».

(الأخبار)

تقرير

المدرسة الصيفية: «إنجاز» الدروس لا يؤشّر إلى الفاقد التعليمي!

تفتح المدرسة الصيفية أبوابها في الأول من آب، وسط علامات استفهام تتجاوز الالتزام بتوفير التمويل، والإمكانية اللوجستية للتدريس صيفاً، وفي ظلّ ارتفاع أسعار المحروقات، والعجز عن الانتقال إلى المدارس. إنما تطاول جدوى المدرسة الصيفية في تعويض الفاقد التعليمي

فاتن الحاج

يُعدّ تعويض الفاقد التعليمي أحد الأهداف الرئيسة المعلنة للمدرسة الصيفية، بحسب ما جاء في «بوستر» أعدّته وزارة التربية. لكنّ السؤال عن الجدوى مشروع في ظلّ غياب أي قياس للمعارف والمهارات لدى التلامذة، وللأساليب التعليمية التي اتّبعها الأساتذة في تحسين قدرات تلامذتهم، أو دراسة لأثر

لا دراسة ميدانية بين المركز التربوي والمديرية العامة للتربية عن الفاقد التعليمي

المدرسة الصيفية التي افتتحت العام الماضي على التلامذة ورصد الفروقات بين من شارك من التلامذة فيها وبين من لم يشارك.

وبحسب المستندات التي زوّدتنا بها رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء، هيام إسحاق، اكتفى المركز بتوزيع استبيان على المديرين والمعلمين لتحديد ما أنجزوه من «الدروس المقلّصة» خلال العام الدراسي 2021 . 2022 والأهداف المتوخّاة منها لغاية آذار 2022 (علماً أن إسحاق أشارت إلى أنه جرى توزيع استبيان ثان في نهاية العام الدراسي، لكن يبدو أن نتائجه لم تصدر بعد) «وهذا لا يعني أن التلميذ اكتسب هذه الدروس فعلاً ولم يعد لديه فاقد تعليمي، إذ إنّ عدم الإنجاز يدلّ على جزء من الفاقد وليس الفاقد الحقيقي».

مصادر أكاديمية سألت: «كيف سيتمّ بناء برنامج المدرسة الصيفية من دون معرفة واضحة للفاقد التعليمي غير نسبة إنجاز الدروس حتى آذار 2022»، مبدية خشيتها من أن لا يتجاوز المشروع هدر الأموال والتنفيعات السياسية والشخصية.

مخيم ترفيهي؟

هذا العام، ستُفتح المدرسة الصيفية في الأول من آب وتنتهي في 8 أيلول حيث تشمل المرحلة الأساسية، وقد أضيف إليها هذه السنة صفا السابع والثامن من الحلقة الثالثة في مواد الرياضيات واللغات (إنكليزي/ فرنسي) والعلوم. وتتضمّن المدرسة أنشطة ترفيهية وتثقيفية تدعم التعلّم الانفعالي الاجتماعي وتهدف إلى تعزيز الرفاه لدى المتعلّمين (well being).

ليس هناك معيار موحّد لاختيار التلامذة الذين سيشاركون في المدرسة الصيفية، ولا يزال انتسابهم إليها اختيارياً ومجانياً، ما يعني أن فرصة استكمال اكتساب الكفايات في الصفوف التي درسوها في العام الدراسي الحالي 2021 . 2022، إن وجدت، لن تكون متاحة لجميع التلامذة في المدارس الرسمية والخاصة. وليس معروفاً ما إذا كانت المدرسة الصيفية ستعود عليهم بالفائدة التربوية، ولا سيما أن الأداء متفاوت بين تلميذ وآخر، ما سيجعل تعامل المعلّمين معهم صعباً، بما أن هؤلاء لن يكونوا تلامذتهم بالضرورة، وأن المشروع يسمح للمعلّم والتلميذ أن يلتحقا بالمدرسة الموجودة في مكان سكنهم. لكن من المديرين من قلّل من حجم الإرباك الذي يمكن أن تسبّبه المدرسة الصيفية لجهة تعامل المعلّمين مع غير تلامذتهم، فالتكيّف مع هذا الوضع يمكن أن يحدث في أيام قليلة. في المقابل، لا يعوّل بعض الأساتذة كثيراً على النتيجة، إذ لا ينتظرون، كما قالوا، أن يكون المشروع أكثر من «كولوني» (مخيم ترفيهي).

تمهيد للعودة إلى المدرسة

لدى المركز مقاربة مختلفة للمشروع، إذ توضح إسحاق أن «المدرسة الصيفية تمثل المرحلة الأخيرة من خطة العودة إلى المدرسة لعام 2022، وقد استندت إلى دراسات عالمية ومحلية أجراها المركز، ولا سيما دراسة إنجاز المواضيع/ الأهداف الأساسية والتحدّيات التي واجهت المعلّمين والتلامذة من وجهة نظر المعلّمين، ودراسة إنجاز المواضيع/ الأهداف الأساسية والتحديات التي واجهت المديرين والمعلمين والمتعلّمين من وجهة نظر المديرين والمعلمين (البعد التربوي، البعد الإداري، البعدان الانفعالي والاجتماعي). وقد تطرّقت الدراستان إلى التحدّيات التي واكبت المدرسة الصيفية للعام الماضي على صعيد الممارسات الإدارية والممارسات التعليمية التعلّمية والعوامل الانفعالية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والفنية.

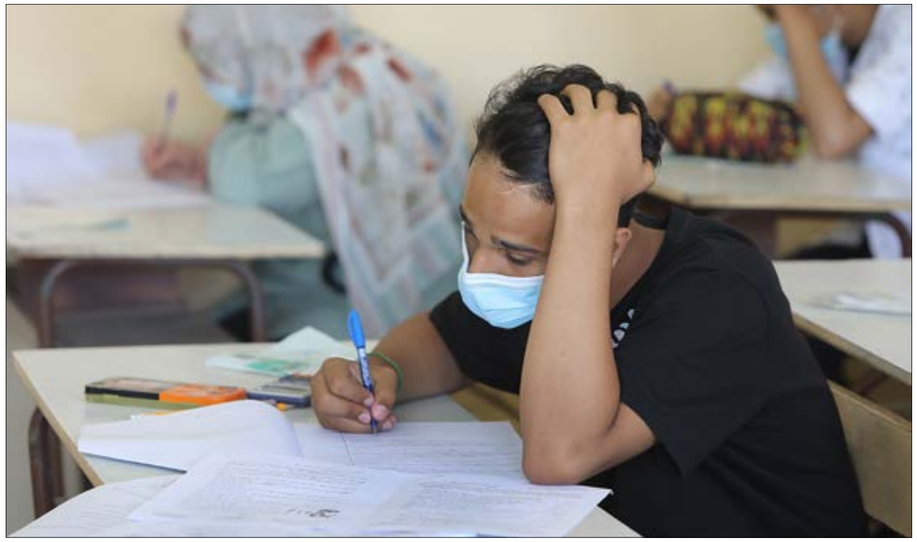

دراسة نتائج الامتحانات لرصد الاتجاهات للسنة الثانية. تهبط (هيثم الموسوي)

دراسات قيد الإنجاز

تقرّ إسحاق بأن هناك دراسات لا تزال قيد الإنجاز، ومنها بشكل أساسي دراسة نتائج التقويم التشخيصي لمواد الرياضيات والعلوم واللغات في الحلقات الأولى والثانية والثالثة من التعليم الأساسي خلال العام الدراسي المقبل، وذلك بالتعاون مع برنامج كتابي (برنامج ممول من البنك الدولي)، والتحليل المتخصّص لنتائج الامتحانات الرسمية للعام الدراسي 2020-2021 في صفوف الشهادات الثانوية، بعدما أظهر التحليل العام أن هناك إشكاليات على مستوى التحصيل التعلّمي لدى التلامذة، إضافة إلى تحليل لنتائج الامتحانات الرسمية لكلّ الشهادات (المتوسطة والثانوية بفروعها الأربعة، التحليل العام والتحليل المتخصّص للمواد الأكاديمية) لعام 2022. وعمّا إذا كانت هناك دراسة ميدانية مشتركة عن الفاقد التعليمي بين المركز التربوي وبين المديرية العامة جرى البناء عليها لتنظيم المدرسة الصيفية للتربية، تنفي إسحاق ذلك، «فالدراسات مهمة منوطة بالمركز حصراً».

كذلك تعزو إسحاق الاكتفاء باستطلاع آراء الأساتذة والمديرين، وعدم الوقوف على أوضاع الطلاب والمكتسبات التي حقّقوها، إلى أن دراسة الفقدان التعليمي على مستوى المتعلّمين والتي تراعي المنهاج المعدّل (تعميم رقم 13/ 2022)، وتتوجه إلى المتعلمين، سوف تُنجز في بداية العام الدراسي 2022 -2023، علماً أنها كانت مقرّرة لهذه السنة ولكن لأجل تحدّيات تقنية جرى تأجيلها إلى السنة المقبلة.

وعن التأخير أيضاً في دراسة تحليل الامتحانات لصفوف الشهادات لعام 2020-2021، والجدوى من إجرائها بعدما أجريت امتحانات عام 2021 - 2022، قالت: «أنهينا تحليل الواقع والتحليل العام لنتائج الامتحانات الرسمية لعام 2020- 2021، وقد عرضنا النتائج (مسوّدة أخيرة) وجرى استثمارها في التحضيرات للامتحانات لهذا العام. أما في ما يتعلّق بتحليل نتائج المواد فإننا ندرسها بغاية رصد الاتجاهات لعام 2020-2021 التي جرت على منهج مقلّص، بعد سنتَين من التعلّم عن بعد وهناك حاجة إلى تحليل متخصّص لرصد أعمق للثغر التي تضمنتها المواد بناءً على تساؤلات نتجت من التحليل العام، كما سندرس نتائج هذه السنة لعام 2021-2022 وأيضاً ندرس الاتجاهات ضمن المواد».

آفاق كثيف

رغم كلّ هذه الملاحظات، فوجئ مديرو المدارس الرسمية بالإقبال الملحوظ على المدرسة الصيفية، بحيث تسجّل في إحدى المدارس مثلاً 400 تلميذ حتى الآن، علماً أن مهلة التسجيل انتهت أمس. وعزت مصادر إدارية المسألة إلى مجانية الدورة، علماً أن بدل النقل على عاتق الأهل، ولو كان مؤمّناً لكان الإقبال أكبر.

علّة صوتك

عام دراسيّ مقبل متعثّر

نعمه نعمه *

تغصّ مواقع التواصل الاجتماعي بعروض لوظائف تحدّد بدل الاتعاب والتقديمات بوضوح مثل: ناطور فيلا براتب 200 دولار مع سكن، مساعدة منزلية من 9 حتى 6 مساءً براتب 300 دولار، راعي أغنام وماعز 200 رأس مع سكن براتب 10 ملايين ليرة، سائق لعائلة براتب 200 دولار...

ينظر المعلمون/ات إلى هذه الإعلانات بحسرة فهي مهن لا تتطلّب شهادة جامعية ولا مهارات علمية وأكاديمية معروضة براتب يوازي ضعفاً إلى أربعة أضعاف راتب المعلّم وربما الأستاذ الجامعي.

ليس غريباً أن يأخذ عدد كبير من المعلمين والمعلمات خيار الهجرة أو التوقف عن التعليم، فقد أشارت رئيسة رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، ملوك محرز، إلى أن 35% من الأساتذة الثانويين تقدّموا بإجازات مفتوحة أو استيداع وتعليق عقودهم لمدة سنة قابلة للتجديد في القطاع الرسمي، وهناك نحو 4 آلاف معلّم (رقم تقديري) في القطاع الخاص تقدّموا بطلبات سحب تعويض، عدا هجرة الأساتذة الجامعيين في العامين الأخيرين.

تشير أرقام النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء بين عامي 2018 و2021 إلى أن عدد المعلمين/ات في القطاع الخاص تراجع بـ6917 أستاذاً بين ملاك ومتعاقد (5905 أساتذة من التعليم الأساسي غير المجاني، و1012 أستاذاً من التعليم شبه المجاني)، أي ما نسبته 13.3% من العدد الإجمالي. كما أن 82% من هؤلاء هم من دون الأربعين سنة!

من الواضح أننا في دولة لا تنظر إلى التبعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن إجراءاتها، وكلّ وزير أو وزارة تُخضع القوى المنتجة فيها وتحافظ على بقائها في المستوى الذي يحدّد استمراريتها في السلطة بشتى الوسائل المتاحة من الإفقار إلى الإعلام إلى الإخضاع والقمع إلى التجاهل.: وهي ممارسات غير قانونية، ولا ديمقراطية، والحاكم فيها فعلياً هو خارج المؤسّسات يستحوذ على الدولة ومؤسّساتها، ويحوّلها إلى وزارة بلا قانون، حيث التسويف والمماطلة وتجاوز القوانين هي الأداة حتى لو تغيّر رأس الوزارة والحكومة.

ماذا يعني أن تتجاهل السلطات التشريعية والتنفيذية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والمعرفية والمؤسساتية لأيّ قرار أو مرسوم أو تشريع متعلّق بالتربية؟ هل يظنّ المشرّع أن الطالب والتلميذ لن يستشعرا القلق الذي يلفّ حياة أستاذه أو حياة عائلته، والمطلوب منهما أن يقدّما ببسالة وتفانٍ وتضحية ما لا قدرة لأي مواطن على تحمّله؟

مهما كانت النيّات صادقة لدى بعض المشرّعين، فطرق العمل والمنهجية المتبعة (أو اللامنهجية) لا تزال تعتمد الوسائل نفسها عبر توفير غطاء سياسي/طائفي لكلّ تدبير لضمان تحقيقه، دون أدنى اعتبار لأثاره المستقبلية والاجتماعية والاقتصادية... وعند الحديث عن التربية يُعيّب التربويون عن أي قرار ويُترك للإداريين. ما الكلفة التربوية لتقليص العام الدراسي اليوم من 170 يوم تدريس إلى 126 الذي أقرّه وزير التربية السابق إلياس بو صعب؟ يتكرر الحديث في لجنة التربية النيابية اليوم عن إلغاء الترفويه أو جعلها اختيارية، بأيّ كلفة مستقبلية؟ هل سيتم إعداد نظام تقييم مناسب لهذا المشروع؟ من يعدّه؟ مجلس النواب أو المركز التربوي؟ يتطلّب ذلك تغيير منهاج كامل ونظام تقييم وتقويم للسنوات الدراسية السابقة.. هل قيّم المشرع لا عدالة قانون مساعدة المدارس (350 مليار ليرة للمدارس الخاصة و150 ملياراً للمدارس الرسمية) وتناقضه مع الاتفاقات الدولية والتزام الدولة مجانية التعليم وإلزاميته وجودته؟

كذلك كلّ الحلول المتعلقة بتصحيح رواتب المعلمين/ات لا تستند إلى معايير علمية ومستدامة أقله للسنوات الخمس المقبلة، لا يملك المعلمون/ات حلولاً ولا يسمح نمط العمل النقابي السائد بالمطالبة خارج مفهوم تصحيح الأجور ورفع بدلات النقل بينما القلق الغالب لديهم يصبّ في صميم الأمن الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة في القطاعين الخاص والرسمي، ما قيمة المساعدة براتب أو اثنين أو ثلاثة في الشهر أو مساعدة 100 دولار أو غيرها... فالقاطن منهم في منطقة جبلية سيحتاج إلى 800 دولار ثمن حطب أو مازوت للتدفئة، فمن سيأخذ قيمة المساعدة فعلياً؟ التدفئة أو مولّد الكهرباء أو الطبابة أو الانتقال من وإلى العمل؟

العام الدراسي القادم متعثر حتماً لمن كان يعدّ متوسط الدخل، ومن بينهم المعلمون/ات وموظفو/ات القطاعين العام والخاص، ولن يكون التعليم الخاص مباحاً لهم. ويعبر الأمين العام للمدارسه الكاثوليكية، يوسف نصر عن مخاوفه بهذا الصدد فيقول إن المدارس الخاصة مهدّدة بخسارة 20% من تلامذتها العام المقبل، وبالتالي أساتذتها أيضاً. فبين عامي 2019/2018 و2021/2020 نلاحظ تزايد أعداد التلامذة اللبنانيين في التعليم الرسمي بنحو 60470 تلميذاً/ة، وتناقص أعداد المنتسبين إلى الخاص بـ 68925 تلميذاً/ة (49450 من التعليم الخاص غير المجاني و19475 من التعليم الخاص شبه المجاني) مقابل تناقص في العدد الإجمالي للتلامذة اللبنانيين بـ8440 تلميذاً/ة. وللمرة الأولى منذ عقود ستزيد أعداد الملتحقين بالتعليم الرسمي عن التعليم الخاص بسبب دولرة الأقساط وارتفاعها بشكل جنوني، وسيغادر التعليم الخاص ما يقارب 5000 معلم/ة إضافي إلى البطالة التامة أو المقنّعة. بالمقابل ستسود الفوضى القطاع التعليمي الرسمي لعدم قدرته على استيعاب الملتحقين الجدد. وسينهار مستوى التعليم والقدرة المؤسساتية على إدارة الأزمة تباعاً في العامين المقبلين لغياب الحلول الناجعة والرؤى لدى الوزارة ومركزها التربوي والمستشارين والمشرّعين، وانسداد أفق الحلول لدى نقابات وروابط المعلمين وانحسارها بتصحيح الرواتب الورقية التي تلعبها السلطات بمهارة بوعودها الزائفة والمماطلة. مرة جديدة، كلّ تأخير في معالجة أزمة التعليم سندفع ثمنه خلال السنوات اللاحقة، فلا هناك فعلاً خيارات خارج المنظومة المدرسية. فالمدرسة باتت فضاءً غير عادل ولا منصف ويعزّز الفروقات الاجتماعية وقاتلاً للفئات الضعيفة والمهمّشة، وقاتلاً كذلك لفئة المعلمين/ات والأساتذة. وأيضاً للأمن الاجتماعي والاقتصادي لذوي الدخل المحدود بأدنى المستويات. كذلك الأمر بالنسبة إلى الأمن التربوي.

* باحث في التربية والفنون

تقرير

2022- 2023: عام بلا تعليم رسمي؟

فواد بزي

تتّصل تلميذة باستاذها لتسأله عن رأيه في تركها للمدرسة الرسمية والانتساب إلى مدرسة خاصة، لأنها لا تريد تضييع وقتها. تخبره أن أهلها يتوقعون أن يكون العام الدراسي المقبل حافلاً بالإضرابات، هذا «إذا كان في تعليم بالرسمي» تنقل عن والدها. سؤال متوقع خصوصاً أن الهجرة من المدارس الرسمية نحو الخاصة انطلقت مع نهاية العام الدراسي الحالي، وإن

وصلت نسبة الأساتذة الذين تركوا التعليم إلى ما يقرب من الـ30٪

أمكن أن تضع دولرة الأقساط في المدارس الخاصة حدّاً لها، لكن يبقى هناك من الأهل من يستدين أو يفتش «بالسراج والفتيلة» على مصادر للعملة الأجنبية بهدف واحد: «بدنا أولادنا يتعلموا». هذا غير متاح في المدارس الرسمية التي شهدت هذا العام أكثر من خمسين يوم إضراب ما تسبّب في ضرب التعليم وأهدافه. لم يبقَ شيء في المنهج للتقدّم من خلاله للامتحان الرسمي. وحتى الآن لم تجرِ مراجعة حقيقية لما حصل خلال الأعوام الماضية، كما لم تُقدّم مبادرة حقيقية تشرح للناس ما جرى ويجري.

إفراغ المدرسة الرسمية

سار التعليم الرسمي بشكل انحداري منذ عام 2019. جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية الخانقة التي لا تزال تعصف بلبنان، كانتا السبب في إقفالات متلاحقة للمدارس كافة، لكن أثرها كان مدوّياً على الأساتذة، حتى الرسمية بشكل خاص. من جهة هي غير مجهّزة في معظمها للتعامل مع نمط جديد من التعليم. كما أنّ أساتذتها كانوا، كعادتهم، سبّاقين في المطالبة بحقوقهم عبر الإضرابات. هذه التحركات وصلت إلى ذروتها وحسمت حوالى 50% من أيام التدريس الفعلي هذا العام.

لا يتعاطف الأهل مع الأساتذة، حتى لو كانوا يعترفون بمشكلتهم، بما أنّ الثمن يدفعه أولادهم في المدرسة الرسمية. في العام الدراسي الفائت قرّر أساتذة التعليم الرسمي المقاطعة والتوقف عن التعليم. لكن هذه الحركة، التي تزامنت مع الإضراب، إلى إفراغ الثانويات والمدارس الرسمية بنسبة 50% من التلاميذ. والأرقام تتفاوت بين المدن والقرى والبعد الجغرافي للمدرسة الخاصة.

نخشى سيناريو 2021

لا يختلف العام الدراسي المقبل عن سلفه، إذ لا تقديمات حقيقية تعيد أساتذة التعليم الرسمي إلى صفوفهم. منحة الـ90$ من الدول المانحة توقفت مع انتهاء العام الدراسي، وحتى اليوم هناك أساتذة لم يحصلوا عليها من دون تبريرات مقنعة. كما أنّ المساعدة الاجتماعية المقرّرة من الحكومة مشروطة بالحضور، واحتمال عدم دفعها خلال أشهر الصيف وارد، لذا يبقى شبح الإضراب مخيّماً فوق المدارس الرسمية. الأساتذة مستنزفون حتى آخر نفس، يفتشون عن أعمال أخرى كي يستطيعوا «سدّ رمق» عوائلهم. منهم من ترك المدن واتجه صوب القرى للإقامة الصيفية توفيراً للفواتير. «بالطبيعة ما بدنا اشتراك، منسرح بالأرض»، تقول الأستاذة ليلى بعدما أقفلت منزلها في بيروت وأوقفت كلّ الخدمات المتعلّقة به. تستبعد عودتها العام المقبل إلى التعليم لأنّ التنقل إلى المدرسة ذهاباً وإياباً كان يستهلك كلّ الراتب.

هجرة الأساتذة

يرفض أساتذة التعليم الرسمي تحميلهم مسؤولية ضياع العام الدراسي على التلامذة. «نحن بشر، من لحم ودم، لسنا أضاحي». أما المقارنة مع التعليم الخاص فـ«مرفوضة بالجملة والمفرق». وضع هؤلاء ليس أفضل كثيراً، إذ يعيش أستاذ التعليم الخاص كلّ سنة في قلق عدم تجديد عقده مع المدرسة. يعترف أساتذة الرسمي ببعدهم عن القاعدة الشعبية، ما يتسبّب بعدم تعاطف الناس معهم رغم أنّهم يقدّمون تعليماً ممتازاً إذا ما قورن مع التعليم الخاص. يقول أحد الأساتذة الظرفاء: «دخلت إلى ملحمة شبح الإضراب مخيّماً فوق المدارس الرسمية. الأساتذة مستنزفون حتى آخر نفس، يفتشون عن أعمال أخرى كي يستطيعوا «سدّ رمق» عوائلهم. منهم من ترك المدن واتجه صوب القرى للإقامة الصيفية توفيراً للفواتير. «بالطبيعة ما بدنا اشتراك، صاحبها ينتقد إضراباتنا وطلبت منه بيعي كيلو اللحم بـ18 ألف ليرة، رفض واستهجن، فأبلغته رفضي تعليم ابنه براتب يساوي مليونين ونصف المليون».

عدد من الأساتذة في ملاك التعليم لا يعوّلون على الإضرابات، لذا اختاروا الحلّ الأفضل بالنسبة إليهم، فطلبوا إجازات من دون راتب، أو استيداع، للقيام بأعمال خاصة أو حتى السفر للعمل. وهنا يبدي أحد أعضاء الهيئة الإدارية في رابطة التعليم الثانوي تخوّفه من «هجرة الأساتذة للتعليم الرسمي لا التلامذة»، مشيراً إلى نسبة الدين تركوا المهنة وصلت إلى حدود الـ30%. ويعلّق على مقرّرات اللجنة الوزارية بالقول «لا تعنينا، أقل ما نقبل به هو حلّ كالذي أعطي للقضاة، أي باحتساب الراتب على 8000 ليرة». ويضيف «بدلات النقل لم تدفع منذ شهر شباط 2021، لماذا نصدّق اليوم الوعود؟».

في المحصلة، يمكن القول إنّ العام الدراسي القادم على المحك، لا بل التعليم الرسمي كلّه في خطر. لذا يحذّر أحد مندوبي الأساتذة الثانويين من أن «سلاح الإضراب بات يطلق النار إلى الخلف، يصيب الأساتذة والتلاميذ والتعليم الرسمي كلّه». يعبّر عن خشية كبيرة من انتهاء القطاع العام برمّته. «نحن أبناء الدولة، دخلنا إليها يوم كانت نبيض ذهباً، واليوم نساهم في تدميرها ونجعل الناس تكفر بها». يدعو جميع زملائه للتفكير بروية، «لو أقفلت المدرسة الرسمية لسنة لن تفتح بعدها أبداً».

لا تقديمات تُعيد الأساتذة إلى صفوفهم (هيثم الموسوي)

جزين تنتخب ملكة جمال الفزاعات

علي حشيشو

في جزين مسابقة انتخاب ملكة جمال أيضاً. من وحي طبيعتها الزراعية وتمسّكها بالإرث. أطلقت بلدية جزين – عين مجدلين مسابقة اختيار أفضل فزّاعة حقول. وسوف تعلن نتائج الفائزين مساء اليوم في إطار مهرجانات المدينة الصيفية.

في إعلان المسابقة، حدّدت البلدية هدفها منها: «الحفاظ على البيئة والطبيعة وحماية المزروعات والطيور المقيمة والمهاجرة». أما شروط الاشتراك، فكانت صناعة الفزّاعات من مواد قابلة التدوير «لكي تتحوّل إلى عمل فني يزين الحدائق والمزارع». كما اشترطت بأن يطلق المشتركون على فزّاعاتهم أسماء من ضمن لائحة الطيور المستوطنة في المدينة.

زينة الأسمر صاحبة فكرة المسابقة، تعمل مع البلدية لإقامة معمل تسبيغ للنفايات العضوية في منطقة جزين. «كنت أبحث عن طريقة لحثّ الناس على الاهتمام بالطبيعة وفرز النفايات ووجدت أن الطريق الأقصر هي عبر الأولاد والشباب فاخترنا مسابقة الفزاعة وهي على شكل لعبة بدل المحاضرات المملة». لماذا الفزاعة بالتحديد؟. «تخلق حياة في الحقول وتلوّنها بألوان زاهية».

زينة فرنساوي خوند شجعت حفيدتيها على المشاركة في المسابقة. عاونتهما على صنع فزاعتين استحضرت من خلالها ذاكرة الحقول في طفولتها حين كان أجدادها يصنعون الفزّاعات لصدّ غزوات الطيور التي كانت تقضي على مواسم التين والعنب والتوت قبل أن ينضج. «كان جدي يثبت في كرمه جرساً معدنياً ويربطه بحبل يمدّه إلى داخل منزله. وكان يشدّه بشكل مستمر، يهتزّ الجرس فترتعد الطيور وتغادر. لكنه وجد بأن هذه الطريقة متعبة، فابتكر الفزاعة التي صنعها من القش والثياب الرثة المثبتة على عصا».

خوند وحفيدتاها صنعن فزاعتين تحملان رسائل بيئية وثقافية. الأولى صنعتها من كراتين البيض وأعواد الزعتر الجافة والملابس وبعض الزينة من النايلون، وعلّقن عليها قرصاً مدمجاً وتنك المشروبات الغازية ودلواً بلاستيكياً. «في حيّنا صفّر نفايات، لا وجود للحاويات، فنفاياتنا العضوية نقوم بطمرها في التربة لزيادة خصوبتها، أما المواد الصلبة فنعطيها لمن يعيد تدويرها» تقول خوند. أما الفزاعة الثانية، فكانت على هيئة امرأة حامل «لتكريم للنساء اللاتي يساعدن أزواجهن في الحقول في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة». وحتى لا تأمن العصافير لفزاعاتها، زاد عليها المزارعون تقنيات بصرية وسمعية حديثة منها القرص المدمج الذي يصدر الأصوات والأبواق. ولخوند سبب إضافي لوضع الفزاعة في الحقل هو «الحفاظ على إنتاج زراعي عضوي بعيداً عن المبيدات الكيماوية الضارة. الفزّاعة تخوّف العصافير وتبعدها عن شتلاتنا وتغنينا عن رشّ الأدوية والسموم».

مزارع الكرمة أبو جورج يوضح بأن هناك أصولاً لصنع الفزاعات. «يجب أن تكون بنت البيئة المحيطة، وتشبه المُزارع بلبسه وقبّعته وحجمته. لذلك يُلبس المزارعون فزاعاتهم ملابسهم الشخصية البالية، وإلا اكتشفت العصافير الخدعة». أما مارغريت (11 سنة) فقد صنعت فزاعتها من عود ألبسته ثيابها القديمة وقفازاً غير صالح وحمّلتها ضمة عشب يابس «حتى يعتقد العصفور أني أنا شخصياً في الحقل أحصد الزرع». الفتاة حشت رأس الفزاعة بالقماش والقطن وصنعت من الأزرار عينين ومن البكلة أنفاً، آملة بأن «تفوز بالجائزة الأولى (قيمتها 150 دولاراً) لأشتري بها ثياباً جديدة».

فزاعة خوند وحفيدتيها (الأخبار)

«الاستثنائيّة الأميركيّة» والعلاقات الدوليّة

زينب عقيل، رند وهبة

خلال اجتماع مع مجلس الفضاء الوطني، أمر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بتشكيل فرع سادس للجيش الأميركي يركّز على الفضاء ويحقّق هيمنة الولايات المتحدة عليه. حرب النجوم هذه لم تبدأ مع الحاجة إلى التعدين في الفضاء أو التحكّم في الاتصالات العسكرية من خلاله، بل بدأت كجبهة استعمار نهائية للرجل الأبيض الأميركي. وترافق استكشاف الفضاء مع صعود دراما الخيال العلمي، التي كرّست عقدة المخلّص الأبيض ليس كمخلّص للبشرية وحدها، بل كمخلّص للكواكب والمجرّات. عام 1977، تم إنتاج سلسلة هوليوودية من الخيال العلمي لمحاربة الغزاة الفضائيين (Star Wars)، وفيها لن يكون أشرار وأعداء المستقبل من البشر، وسيفوز أحفاد الأميركيين -بالطبع- في أغلب معاركهم الفضائية. كانت هذه الفئة من الإنتاج السينمائي والتلفزيوني بمثابة التهيئة النفسية لفكرة «نهاية التاريخ». وأكثر من الخيال العلمي تسرّب هَوَس التفوّق إلى إعادة كتابة التاريخ بمساعدة مجموعة من النظريات الأنتروبولوجية، وحتى البيولوجية، تروّج لها وثائقيات الإعلام الأميركي، أن الحضارات الأخرى لم تبنها الشعوب، بل بناها فضائيون، لأن عقل الرجل الأميركي الأبيض، الغارق في استثنائيته، لا يستطيع استيعاب أن شعوباً سمراء بإمكانها بناء حضارات متفوّقة قبل أن يتعلم الرجل الأبيض الزراعة بآلاف السنين.

الاستثنائية الأميركية، أو American Exceptionalism، هي النظرية القائلة بأن الولايات المتحدة تتفرّد بطبيعتها عن الأمم الأخرى، وهذا نابع من نشأتها من الثورة الأميركية، لتصبح ما أطلق عليه العالم السياسي سيمور مارتن ليبست «أوّل أمّة جديدة»، ينظر إليها على أنها «متفوّقة على الدول الأخرى ولديها مهمّة فريدة لتغيير العالم». وكان عالم السياسة والمؤرّخ الفرنسي ألكسيس دي توكفيل أوّل كاتب وصف الولايات المتحدة بأنها «استثنائية» في عامي 1831 و1840. وخلال إدارة جورج بوش الابن، استُخدمت الاستثنائية الأميركية لوصف ظاهرة أن الولايات المتحدة هي «فوق» أو «استثناء» للقوانين الدولية، وتحديداً قوانين الأمم المتحدة. ثم في عام 2013 تحدّث الرئيس الأميركي الأسبق باراك

هذه السُّمية في العلاقات لا تقتصر على الدول المستعمَرة، بل تنسحب على أصدقائها وحلفائها

تتميّز الدول التي تقع تحت النفوذ الأميركي بأنها دول تتصاعد فيها الصراعات بشكل مستدام

أوباما عن الاستثنائية الأميركية خلال حديثه إلى الشعب الأميركي بينما كان يفكّر في العمل العسكري على سوريا، انتقده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قائلاً: «من الخطير للغاية تشجيع الناس على رؤية أنفسهم استثنائيين مهما كانت الدوافع». ومن أكثر الأمثلة التي يتجلّى بها الشعور الأميركي بالاستثنائية والتفوّق، هو قانون احتلال لاهاي، الذي سنّته أميركا، لردع محاكمة أيّ أميركي متهم بارتكاب جرائم حرب في المحكمة الجنائية الدولية.

في علم النفس، تتّسم سلوكيات الشخص النرجسي من خلال علاقاته بالآخرين بالتسلط على النفس والمال وإفقاده الحرّية، وتنتهي به بالمعاناة والتعاسة والشعور بالقلق وفقدان الثقة، وكلّها عوامل تجعل الضحية عالقة لا تعرف الخروج من هذه العلاقة السامّة. والملاحظ أن هذه السمات هي نفسها ما يطرأ على الدول التي ترتبط بالولايات المتحدة. يمكن فهم علاقات الولايات المتحدة بالدول والشعوب الأخرى وتحديدها بوضوح من خلال المبادئ السياسية والاقتصادية التي تعتمدها. وهي ما انفكت تمارسها منذ بداية تلمّس قوتها بعد إخضاعها التام لجبهة الغرب والتفاتها إلى أميركا اللاتينية وإعلان مبدأ مونرو.

إذاً، لا تختلف خصائص العلاقات السامّة بين الدول عن تلك العلاقة السامّة بين الأفراد؛ فإجهاد الآخر باستمرار، واستغلاله، والتدخّل في شؤونه وتجاهل احتياجاته وإبقاؤه هامداً وعدم احترام حقوقه، هي خصائص تم تصنيفها على أنها أفعال سامّة تدمّر حياة الفرد، وفي حالات عدائية ينهي الطرف المسيطر العلاقة فور الانتهاء من الاستفادة منه. يمكن القول إن العلاقة السامّة بين دولة وأخرى هي تلك العلاقة التي ينتهي بها الأمر إلى استباحة سيادة الدول بسبب علاقات غير متوازنة، حيث هناك دولة قوية تسيطر على دولة ضعيفة بدل أن تكون علاقة تعاون ومشاركة، الأمر الذي ينعكس على التوازن في تحقيق مصالح كلتا الدولتين. وغالباً ما تجد الدول الضعيفة نفسها على حافة الهاوية بسبب نهب ثرواتها أو منعها من الاستفادة منها عبر منظومة فساد تنخر اقتصادها وتشوّه فضاءها المعنوي.

المبادئ التاريخية لعلاقة واشنطن بالدول

تاريخياً، تؤمن الولايات المتحدة بأن حرية رأس المال هي القيمة الأعلى التي توجه سلوكها السياسي والخارجي، وتفرض حرية رأس مالها على الدول الأخرى. ومن هذا المنطلق تعادي بمبادئها النيوليبرالية الدول الوطنية من حيث المبدأ لاحتفاظها بحد أدنى من السيادة في وجه رأس المال الأميركي والغربي. وهو مبدأ متطوّر عن سياسة مناطق النفوذ التي تنتهجها الولايات المتحدة منذ ما يقرب الـ 200 عام، استمرت بالتطور حتى عام 1918 عندما صاغ وودرو ويلسون بشكل فعّال «عقيدة مونرو العالمية» لتوسيع الهيمنة الأميركية على العالم بأسره، وسمّي أيضاً بمبدأ ويلسون. تضمن 14 مبدأً فرعياً أثّر على السياسات العالمية بعد الحرب العالمية الأولى. والواقع أن التوسّع في هذا المبدأ حمل مبادئ المساواة للدول المستقلة وهو الخطاب الذي اعتمدته أميركا لتجريد القارة العجوز من مستعمراتها والحلول مكانها.

وبعد الحرب العالمية الثانية، تم إقرار المواثيق الدولية والنظام العالمي الجديد، إلا أن واشنطن أعفت نفسها من الشروط والمواثيق الدولية، وازدادت انتهاكاً لها منذ نهاية الحرب الباردة. هذا الاستخفاف بالمعاهدات كرّس هيمنة أميركية ساحقة، ليس فقط على المستوى العسكري، ولكن أيضاً على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ولولا صعود قوى المقاومة الإقليمية لكانت سيطرت بالفعل على الكوكب، من خلال هذه المنافذ الحديثة التي توظفها الولايات المتحدة لبسط نفوذها.

لقد اتخذت الهيمنة أشكالاً مختلفة، منها عدائية، وأخرى عملت على الجاذبية للمؤسسات والمجتمع الأميركي للشعوب حول العالم، وهي ما سمّاها فوكوياما «التأثير الأميركي العالمي»، وعبّر عنها جوزف ناي بـ«القوة الناعمة»، على أن كلا الشكلين، العدائي والجاذب، يزرعان بذوراً سامة في أي مجتمع يدخلان إليه حتى لو كان دولة حليفة أو تابعة. استطاعت من خلالها الولايات المتحدة تسميم هذه الدول وتفخيخها بالفساد بحيث يصبح من الصعب عليها ممارسة سيادتها والاستفادة من ثرواتها وتحقيق مصالحها، بل تتحوّل تدريجياً إلى دول تابعة غير قادرة على الاستمرار بدون الوصاية الأميركية، ويتم امتصاصها حتى تنفد، فيتم التخلي عنها.

هذه السُّمية في العلاقات لا تقتصر على الدول المستعمَرة، بل تنسحب على أصدقائها وحلفائها الأوروبيين وغيرهم من الدول التابعة. بعد الحرب العالمية الثانية، أعادت الولايات المتحدة الأميركية بناء أوروبا الغربية واليابان من خلال خطة مارشال التي بدأت عام 1948 واستمرت 4 سنوات، وهو برنامج التعافي الأوروبي، لكن بما يتناسب مع مصالح الولايات المتحدة، واستخدمت الخطة لهزيمة اليسار في أوروبا بالترغيب والترهيب والتهديد في حالات أخرى. في المقابل، أطلق وزير الخارجية السوفياتي فياتشيسلاف مولوتوف مقابله «خطة مولوتوف»، والذي اعتبر أن «إطلاق رأس المال الأميركي في المدن والدول الصغيرة المدمّرة في أوروبا سيعطي صلاحيات واسعة وهيمنة على القارة العجوز»، لتصبح سيدةً على تلك الدول الضعيفة التي لا تكاد تملك قرارها.

(جيرارد دلبن)

في كتابه «الإمبريالية الفائقة»، يتحدّث مايكل هدسون عن شبكة علاقات ومنظمات حقّقت النفوذ الأميركي على الاقتصاد العالمي، منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الحرة، ومنظمات ومؤسسات المساعدات والتنمية الدولية، ويتحدّث أيضاً كيف فاوضت أميركا عند تشكيل هذه المنظمات لضمان فرض رأيها وكيف عطّلت المؤسسات التي كان على أميركا فيها الخضوع للقانون كأيّ دولة أخرى ومرجعية الدولار في التجارة العالمية والهيمنة ضمن آليات التبادل التجاري العالمي، وهكذا فإن أميركا تلعب دور القرصان الدولي على الاقتصاد العالمي. أمّا منظمة التنمية الاقتصادية (USAID)، التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تكن سوى شرطي للتنمية بحسب حاجات أميركا لتقسيم العمل بين بلدان العالم بحسب حاجة رأس المال الأميركي من أسواق وموارد.

دول بدون سيادة

تدخل الولايات المتحدة إلى البنى العميقة للدول، إمّا بالقوة تارة، وتارة من خلال أشخاص قامت بتعويمهم ودعمهم وفرضهم على البلاد في لحظة أزمة، وتارة أخرى عبر اتفاقيات ظاهرها مشاريع اقتصادية وقروض ودعم، وباطنها فيه انتهاك كامل للسيادة، حيث التفريط بالمصالح الاقتصادية، وفساد في إدارة الموارد والاقتصاد والتنمية، والمستفيد الأوّل هو أصحاب المشاريع الأميركيون وليس مصالح الدولة. أمّا القروض، فهي المنفذ الأوّل للنفوذ السام والهيمنة، إذ تجعل الدول الصغيرة مرتهنة اقتصادياً وسياسياً لخدمة الديون والفوائد التراكمية.

وكمثال على الارتهان الاقتصادي والسياسي معاً، دخلت الولايات المتحدة إلى لبنان عبر الحريرية السياسية التي اعتمدت برنامج الانهيار البطيء للاقتصاد اللبناني، والسيطرة الناعمة عليه شيئاً فشيئاً حتى وصلت البلاد إلى الانهيار، بهدف القضاء على المقاومة من خلال تظهيرها على أنها مسيطرة على مؤسسات الدولة الفاسدة، وأنها هي السبب في الانهيار الذي وصلت إليه البلاد. وبالنظر إلى الفرص المعروضة من الصين وروسيا وإيران على الدولة اللبنانية بخصوص الطاقة والنقل والبنية التحتية في ظل الانهيار الاقتصادي الذي وصلت إليه، يبدو رفض هذه العروض والانصياع للفيتوهات الأميركية ضرباً من الجنون الانتحاري، إلا أن الولايات المتحدة تمنع ذلك في السر والعلن.

ومثال على النفوذ من خلال الاتفاقيات، هو ما حصل لمصر بسبب اتفاقية كامب ديفيد في 26 آذار 1979. وهي اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل، كانت تتضمّن بنوداً اقتصادية، شملت بعض الترتيبات والتنازلات الأمنية والعسكرية المصرية في سيناء، وجرّدت ثلثي سيناء من القوات والسلاح إلا بإذن إسرائيلي وفقاً للملحق الأمني من المعاهدة، كما أدّت إلى «تصفية الاقتصاد الوطني إذ تم هدم المنظومة الصناعية التي صعدت في ظل الناصرية والذي كان يدعم المجهود الحربي أثناء الحرب، واستبداله بمعونة عسكرية أميركية بقيمة 1,3 مليار دولار تستهدف ترسيخ النفوذ الأميركي في مصر واحتكار غالبية التسليح المصري والتحكم في موازين القوى لصالح إسرائيل، مع تسليم الاقتصاد المصري الجديد لصندوق النقد والبنك الدوليين لإدارته وتوجيهه والسيطرة عليه، وأدت إلى تأسيس نظام حكم سياسي جديد تكون على رأس أولوياته حماية أمن إسرائيل والحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأميركية».

دول مُجهَدة بشكل مستمر

الدول التي تقع تحت النفوذ الأميركي تجد نفسها دائماً على حافة الهاوية، حيث يتم استنزافها وإفقارها وتفكيك المؤسسات فيها وتدمير اقتصاداتها، من خلال زرع منظومة تقودها نخب فاسدة. ومع الوقت، تتراكم عليها الديون من خلال هندسة سياسات اقتصادية ونقدية تجعلها غير منتجة، بل مستوردة فقط، ومعتمدة بشكل كبير على القروض، التي لا تسلم من سمسرات النخب الفاسدة، بالإضافة إلى التهرّب الضريبي واعتماد الوكالات الحصرية للسلع.

في حالة بورتوريكو مثلاً، وهي دولة تم إلحاقها بالولايات المتحدة بدون الاعتراف بها كولاية أميركية، وصلت إلى مرحلة عدم وجود كهرباء في المستشفيات وانهيار كامل في قطاعات التعليم والصحة والتغذية. فقد تمّ إلحاقها فقط كملكية من غير إلحاقها سياسياً كي لا تحصل على الخدمات ولا تصوّت، وإنّما فقط للتمكّن من استغلال الشعب بالعمالة الرخيصة. الأمر الذي أجهد الاقتصاد وجعلها دولة مدينة بحجم دين مرعب يصل إلى 70 مليار، ولم يتمكّن الناس من التصويت لتغيير الوضع، فقد عمل الأميركيون على إبادة المعارضة وتشتيت صوتها عند كل استفتاء بطرح خيارات عدمية لتجنب مطلب الاستقلال وحرمان البورتوريكيين منه.

دول مستهلكة

علاقات أميركا مع دول الجنوب تحيلها إلى دول مستهلكة غير منتجة. فبعد تدمير الصناعة والزراعة ضمن خطة الإجهاد، تصبح هذه الدول بحاجة إلى استيراد حاجاتها الأساسية بالإضافة إلى الكماليات. فتعمد الولايات المتحدة إلى إمدادها بمنتجات على أنها مدعومة أميركياً، لكن فعلياً هي مدعومة من القروض التي تراكمها الولايات المتحدة على الحكومات، وتدفعها هذه الدول بأسعار أرخص مما ستكون عليه محلياً، وبالتالي يتفاقم الوضع في تدمير الزراعات الداخلية مثلاً، وينعدم الأمن الغذائي. وهذه من أهم أسباب ظاهرة مدن الصفيح في العالم الثالث، إذ أدّت المساعدات الأميركية، في مجال الغذاء تحديداً، إلى تدمير الأرياف وتهجير سكانها. وبذلك تؤمّن الولايات المتحدة بأموال هذه الدول سوق التصدير للقمح والأرز أيضاً، وتتمكّن من التحكّم بحاجاتها. وهذا ما حصل في العراق، حيث عملوا على تدمير محاصيل القمح بشكل متعمّد، والقمح الذي زُرع بعد الاحتلال كان قمحاً للمعكرونة وليس للخبز، وهو للتصدير وليس للاستهلاك المحلي.

إلى ذلك، فإن مصر لديها المقوّمات كافة لتكون دولة كبرى، سواء على مستوى الكثافة السكانية، أو الموارد، أو موقعها الجغرافي المركزي لخطوط التجارة العالمية، بالإضافة إلى ثرواتها من معادن ومصادر طاقة وقدرات زراعية وصناعية كامنة، إذ توفّر طاقة عمّالية ضخمة، بالإضافة إلى نهر النيل الذي يشكل موصلاً صناعياً فعالاً إذا ما أرادت مصر ذلك؛ فإنه يعزز التنمية بخفض قيمة النقل الصناعي. كل ذلك كان يمكن أن يجعلها قطباً صناعياً أساسياً. إلا أن شروط اتفاقية كامب ديفيد احتوت على شرط ضمني مؤداه افتراض «بقاء الأشياء على حالها، وأن التغيّر في الظروف يؤثّر في استمرار العمل بالمعاهدة، والظروف التي يؤدي تغيّرها إلى تطبيق شرط بقاء الشيء على حاله، هي الظروف المادية، أو السياسية، أو القانونية، أو الاقتصادية التي كانت موجودة أثناء إبرام المعاهدة» وما حصل في الحقيقة هو أسوأ، إذ تمّ تدمير الصناعة والزراعة المصريتين بشكل منهجي.

دول مُنهَكة بالنزاعات والثورات

تتميّز الدول التي تقع تحت النفوذ الأميركي بأنها دول تتصاعد فيها الصراعات بشكل مستدام، فالصراعات هي المسرح الذي تدور عليه المنافسات وتوازن القوى من جهة، وهي من جهة أخرى تحوّل الدول إلى وكر دبابير من التدخلات العسكرية، ومزيد من النفاذ إلى الدول، واستخدامها في خدمة المصالح السياسية، ونهب ثرواتها الاقتصادية وخلق أسواق السلاح.

الواقع أن الثورات والهويات المتنازعة والحركات الانفصالية والفوضى، من أفغانستان إلى البلقان ومروراً بالربيع العربي إلى قضية انفصاليي الإيغور في الصين الذين كانت تصنفهم الولايات المتحدة بالإرهابيين وفجأة أصبحوا ثواراً، هي من أبرز أدوات النفوذ للولايات المتحدة. وبالإضافة إلى الحركات الانفصالية على أساس العرق أو الدين والطائفة، تعمل أميركا على إدخال هويات اجتماعية أخرى تسمح لنفسها أن تكون وصيّة عليها ومصالحها بدون تفويض من أحد مثل الهويات الاجتماعية والجنسانية المسيّسة والتي تدخل إلى الساحة بتعليب وخطاب نيوليبرالي مقنّع.

دول مفخّخة بالفساد

تسيطر على الدول ذات النفوذ الأميركي نخب مرتبطة بالمصالح الأميركية. وهي تبعية تجعلهم غير معنيين ببناء أي صناعة أو تنمية حقيقية، بل يمكن لهؤلاء أيضاً أن يقوموا بانقلابات دموية وحروب أهلية.

تُعتبر تشيلي نموذجاً مثالياً عن تفخيخ الدول بالنخب الفاسدة يمكن تتبّعه في الدول الأخرى كافة التي تتأثّر بالبرنامج الأميركي، إذ شكّلت مجموعةً من الطلاب التشيليين (أولاد شيكاغو) الذين درسوا الاقتصاد على أيدي الأميركيين، وموّلتهم وكالة الاستخبارات المركزية لإعداد مخطط اقتصادي مفصّل لهدم الاقتصاد التشيلي تحت عنوان الاقتصاد الحر والمنافسة والسوق المفتوح، ومن ثمّ تسابقت البنوك الأميركية إليه لفرض القروض المربحة. وصلت حرية السوق التشيلي على أيديهم إلى حد اعترافهم بأنه غير مطبّق في الولايات المتحدة نفسها. ثم شرعت هذه النخب في تفكيك مشاريع التأميم وأعطت لشركات التعدين الأميركية ضوءاً أخضر لنهب المعادن واستعباد البشر وترك خزينة الدولة جوفاء. وادّعت أن أفضل حلّ للترهل هو الخصخصة، ثم أفلست الدولة بالخصخصة، فبدأت تقترض من البنوك الأميركية والمؤسسات النقدية الدولية بأسعار فائدة جنونية، أموال لم يصل نصفها إلى بلدانهم، وأمّا النصف الثاني فتمّ نهبه من قبل النخب، وهذا الدين بفوائده الجنونية أصبح هو الرصاصة المُضَلّة على رأس العملة الوطنية في حال فكّر أحدهم بالتحرّر من السوق الحر. هذا النموذج يتم تكراره في معظم الدول بنسب متفاوتة.

دول بثروات منهوبة

تعاني الدول التي يتحكّم بها النفوذ الأميركي إمّا من سرقة ثرواتها عبر مؤسسات وشركات متعددة الجنسيات، وإمّا من عدم قدرتها على استثمار ثرواتها.

كان الأميركيون يسرقون المعادن من أفغانستان من خلال الشركات المتعددة الجنسيات حتى قبل أن يحتلوا أفغانستان، وباعتمادهم الكبير على القطاع الخاص، معظم سرقات المعادن قامت بها شركات ومغامرون أفراد، ففي الوقت الذي دعم الأميركيون فيه الجهاد ضد السوفيات كانت هناك شبكات من اللصوص الدوليين ينهبون مناجم الماس والأحجار الكريمة والذهب، بالاحتيال على رجال القبائل البسطاء، لقاء مبالغ تافهة للغاية. وكان التجار اليهود في بيشاور يتلقّون البضائع ويشترونها فوراً بأسعار أفضل، ولكنها رخيصة جداً بالنسبة إلى السعر الحقيقي.

وقد تعاملوا مع مناجم اليورانيوم في ولاية هلمند كغنيمة حرب، وهبها الأميركيون للبريطانيين، مقابل تنازلات بريطانية مؤلمة من حصّتهم في الأفيون (هلمند عاصمة إنتاجه في العالم). الجيش البريطاني وضع اليورانيوم تحت سيطرته وجلب المعدات اللازمة. ويقول الأهالي إن البريطانيين ضغطوا خام اليورانيوم على شكل مكعّبات، ثم نقلوها إلى بلادهم جواً من قاعدتهم الجوية في شوراَب في هلمند.

وليس أخيراً، وفي إطار علاقات الولايات المتحدة مع الدول الأوروبية، تعاني الدول الأوروبية اليوم من تضخم مرتفع خرج عن السيطرة بسبب حظر الولايات المتحدة للغاز الروسي، وعلى الرغم من التصريحات المتكررة لقادة الاتحاد الأوروبي بأن «الكتلة لا يمكنها الانضمام إلى الولايات المتحدة في مثل هذا القرار بسبب تأثير ذلك في الأسر والشركات»، فإنّ البنوك المركزية الأوروبية ما زالت في حالة انتظار للقرار الأميركي. ورغم إدراك جميع الأطراف للتبعات الكارثية على أوروبا اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً للعقوبات الأميركية على مختلف الصادرات الروسية وحتى تبعات حجز ومصادرة أموال الأوليغارشية الروسية، فإن أوروبا تجد نفسها مضطرة للخضوع وتدمير نفسها ذاتياً لتنفيذ القرارات الأميركية.

«القيم هذه تصحّ للغرب فقط!»

موسى السادة *

الذي يحدث هو كالتالي: يراهن ناشطون ومثقّفون عرب كسالى على الغربيّين في نشر قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان. يقيمون منصّات ممولّة تجسّر نظريّة أنّ تبنّي هذه القيم هو الحل والخلاص للمأساة العربية. يجهدون بالرد والسخرية على السلطات العربية. وتردّ، بدورها، على محاولات فرض القيم في الخطاب الغربي، عبر تبنّي خطاب الخصوصية الثقافية. وهي لا تكون، بالنسبة إلى الحاكم العربي، إلا في الأبعاد السياسية التي يرى أنها تشكّل خطراً عليه. أمّا في مسائل السوق والاستهلاك والبنية الاقتصادية النيوليبرالية التي تصوغ المجتمع كلّه، فتنتفي هذه الخصوصية.

أمّا الغرب، وبشكل صريح يراه الأعمى، فإنّه يستخدم خطاب القيم كرافعة للمصالح السياسية والاقتصادية. وحين يجري خلف مصالحه، يندّد المثقف العربي بـ«الواقعية السياسية الفجّة»، و«التسليم برفع المصالح فوق قيم الحقوق والحريات المعلنة في الخطاب السياسي»، ويستهجن النظرة بأن «القيم هذه تصحّ للغرب فقط!». ويصل الأمر في حالة نوستولجيا صريحة، على شاشة خليجية، إلى زمن المحافظين الجدد الذين، بمنظوره، دعموا الديموقراطية بشكل جادّ وحقيقي.

لكي نفهم علاقة الإنسان العربي بالقيم الغربيّة، علينا الانطلاق بناءً على أن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الإنسان هي تعبيرٌ عن هذه العلاقة. يُطلَق على نموذج القيم هذه «الديموقراطية الليبرالية»، حيث يستعان بالضخ الإيديولوجي الغربي الذي جعل منها قيمة متعالية وسامية، لها حرميّة أشبه بالأديان. حين يتحدّث أحدهم عنها، فهو لا يحتاج إلى إثبات أو استعراض تفصيل، بل أصبحت مسلّمة أخلاقية، الوقوف ضدها صعب. درع البروباغاندا هذا هو ما يمتشقه المثقف العربي الكسول، وهو ما يجب تعريته. يجب فهم «الديموقراطية الليبرالية» كالغطاء الإيديولوجي للرأسمالية، حيث إن ديموقراطية المركز الغربي ما هي سوى الرأسمالية متنكّرة.

الغرب هو قيم الحرّية والديموقراطية وحقوق الإنسان، من جهة، ومن جهة أخرى هو النهب والتراكم الرأسمالي عبر الحروب واستغلال وجشع الشركات الرأسمالية. بمعنى، كيف يكون الغرب ممثّلاً الاستعمار ونموذجاً عن القيم الأخلاقية السامية في آن واحد؟ ولأن جمعَ النقيضين مستحيل، يجب تفكيك اللبس والغشاء على صورة الغرب. يستدعي الأمر هنا فهم العلاقة مع الغرب؛ فهم العلاقة الطبقية مع الرأسمالية. هنالك طبقة من البشر تنسج علاقتها مع الغرب عبر مستوى الرفاه والاستهلاك والحقوق المتمتّع بها غربياً. وهنالك طبقة أخرى تحكم علاقتها بالغرب الحربُ والدمار والحصار الاقتصادي الاستعماري للديموقراطيات الغربية. هذان المستويان النقيضان من العلاقة هما اختصار للشرخ السياسي العربي. موقعك السياسي من الغرب، ينطلق من حقيقة لأيّ الموقعين الطبقيين تنتمي وتروّج، مهما كان عنوان انتمائك السياسي (يساريّ، علماني، إسلامي، ليبرالي، محافظ، بديل،...). بعيداً من تعقيدات وصدامات الهويات والعناوين الإيديولوجية، إن الصراع السياسي العربي قائمٌ على هذا التناقض البيني، وأيّ من الغربَين ترى. وعليه، كيف ترسم علاقتك معه؟

بيد أن لتعقيد مصفوفة الوضع العربي، والجنوبي عموماً، مستوى آخر. على الرغم من الشرخ العربي-العربي على المستوى الطبقي/السياسي، فإن التباينين يقعان في سلة واحدة، ومصير مشترك. بمعنى أنه، ومهما كان نوع العلاقة التي تربطك بالغرب، فالغرب يرتبط بك بنوع علاقة واحد، وهي علاقة المستعمِر. وبالرجوع إلى «القيم هذه تصح للغرب فقط»، فهذه عبارة، رغم أنها تُلفظ باستنكار واستهجان، صائبة تماماً. سواء ربطتنا جميعاً علاقة قيميّة بالغرب، أم وقفنا كلنا موقف المستعمَرين وربطتنا به علاقة عداء، فستظل علاقته واحدة. يعود الأمر إلى سببين تاريخيين متداخلين، ينطلقان من ضرورة عدم فسخ الثقافة عن الإمبريالية. من ناحية ثقافية، لا يتطلب الأمر تعمّقاً في فهم الاستشراق، لمعرفة أن الثقافة الغربية قائمة على الاستثنائية، أي أن هذه القيم، كـ«الحرية» و«حقوق الانسان»، لا تصح سوى للغرب. وأن هذا الامتياز الثقافي، كما هو تعبير عن نرجسية المجتمعات البرجوازية، فهو كذلك وسيلة سياسة ناجعة لتبرير التدخلات السياسية والعسكرية تحت عناوين «العبء الأخلاقي». بل إن جوهر الأمر ينطلق من أن تعريف الغرب لذاته، كرمز للحضارة والتقدّم، يشترط بقاء وديمومة النموذج النقيض، وهو تخلّف مجتمعات الجنوب. وهنا، وبعيداً من زيف الخطاب الغربي، تمسي مسألة عولمة وتطبيق هذه القيم -بغضّ النظر عن رأينا فيها- أمراً مستحيلاً، ولو من الناحية الثقافية فحسب.

أمّا من ناحية اقتصادية، فرغم محاولة المثقفين العرب القفز وتغييب النظر وتعريف الغرب كمركز للشكل التاريخي الراهن للرأسمالية، وذلك عبر حصر تعريفه بفلسفات التنوير الأوروبي ودساتيرها وخطابها. فإنه وبحسابات اقتصادية بحتة، يستحيل تعميم نموذج الديموقراطية الغربية على كل الكوكب. فأبعاد الرفاه الاجتماعي، ومساحة حرية التعبير، والبنية التحتية، هي نتاج تاريخي لفائض القوة الذي مكّنه التراكم التاريخي لرأس المال. بمعنى، أن تمازج مسألة الديموقراطية الغربية مع الرأسمالية، يقتضي أن ظهور الديموقراطية الغربية هو آلية تراكم رأسمالي، أي ليكون لبلد ما ديموقراطية ليبرالية فعليه مراكمة فائض قوة عبر استغلال بلد آخر. دول الشمال العالمي راكمت رفاهها الاجتماعي الاقتصادي والثقافي عبر استغلال دول الجنوب واستعماره -النموذج الصيني هو الوحيد تاريخياً الذي نجح في اختلاق آلية تراكم رأس مالي بدون استعمار بلد آخر. بلدان العالم كلها لا يمكن أن تكون رأسمالية في آن واحد، سوى بالشكل الذي تقوم عليه العولمة اليوم.

يعود ذلك، وببساطة، إلى حقيقة أن موارد كوكب الأرض لا تكفي ليعيش سكانه بأجمعهم مستوى الرفاه والترف الأوروبي. والترف هنا ليس اقتصادياً فحسب، بل ثقافي واجتماعي. حرية التعبير في الغرب ليست تجسّداً لاحترام قيمة مقدّسة ومجردة، بل تعبير عن ترف قوة. ولذلك، تقلّ وتنتفي هذه المساحة مع الأزمات، كأوكرانيا، أو في قضايانا العربية، كفلسطين، لأنها قضايا تهدّد آلية مراكمة رأس المال الغربي. حين يتحدّث مثقف عربي عن حرية التعبير في الغرب، هو يتحدّث عن حريته في إعادة تكرير السرديات الغربية، التي تكرّس استمرارية امتيازه المالي والطبقي. بتعبير علي شريعتي، فإن النظام الليبرالي، وبسبب احتكار رؤوس الأموال للإعلام والسلطة، في ديكتاتورية برجوازية، «تنتخبك قبل أن تنتخبها». وفي ظل هذا الاحتكار يُسمح بالأصوات التي لن تهدّد ديمومته، كنوع من زيف تعدّد الآراء.

في الأخير، فإن مصدر علاقة المثقفين العرب بسردية القيم الغربية هو موقعهم الطبقي نسبة إلى المركز الغربي، لا أكثر. وإن كان علينا تعلّم شيء من تاريخنا العربي الراهن، فهو وإن كذب المثقفون فإن الطبقة لا تكذب.

* كاتب عربي

على الغلاف لم يتأخّر مقتدى الصدر كثيراً قبل أن يُشهر سلاح الشارع. «غزوة» خاطفة للبرلمان عنوانها واضح ومحدَّد: التراجع عن ترشيح محمد شياع السوداني لرئاسة الحكومة. تراجعٌ لا يبدو «الإطار التنسيقي» في وارده، الأمر الذي يفتح الباب على احتمالات تصعيد إضافي لا تُحمَد مآلاته. وإن كانت نُذُر الاقتتال الشيعي - الشيعي التي تلبّدت بها سماء العراق ليل الاربعاء - الخميس، عادت لتتراجع قليلاً أمس، مع إعادة تشغيل خطوط الاتصالات، ودخول إيران مباشرة على خطّ الوساطة، والذي يبدو أن الصدر يراهن عليه لحمْل خصومه على التنازل، حتى لا تنزلق الأمور إلى «فتنة غير مرغوبة». وإذا كانت ساعات «احتلال» مجلس النواب قد أوحت بأن الصدر لن يقبل إلا بحلّ حدّي وقاطع، فإن الإشارات التي عادت وصدرت عن أوساطه وضعت خيارَين للتسوية: تسمية شخصية أخرى غير السوداني، أو الإبقاء على حكومة مصطفى الكاظمي لإجراء انتخابات مبكرة. وفي انتظار الخطوة المقبلة لـ«التنسيقي»، يبدو المشهد مفتوحاً على السيناريوات كافة، في بلد باتت تناقضاته أكبر من قدرة أيّ طرف على احتوائها

«التنسيقي» لا يتراجع بعد «غزوة البرلمان»
نذر اقتتال أهلي في العراق

كانت رسالة الصدر الليلية محلّ قراءة واهتمام القوى السياسية العراقية (أ ف ب)

حمزة الخنسا

فيما كان الهدوء يعود إلى المنطقة الخضراء، ليل الأربعاء، بعد أن انسحب أنصار زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، من مبنى مجلس النواب، الذي اقتحموه احتجاجاً على ترشيح «الإطار التنسيقي»، محمد شياع السوداني، لمنصب رئيس الوزراء، اعتبر الصدر أن رسالة الشارع قد وصلت بعدما «أرعبت الفاسدين»، واصفاً تحرّكات أنصاره بأنها «ثورة إصلاح ورفض للضيم والفساد». وتقول مصادر قريبة من «الصدري»، لـ«الأخبار» إن «الرهان على إقصاء التيار من المعادلة السياسية العراقية هو رهان خاسر»، مضيفة أن سحْب الصدر نوّاب كتلته من البرلمان «لا يعني ترْك الساحة أمام القوى السياسية الفاسدة لترسيخ فسادها»، متحدّثة عن نيّة «تشكيل توجّه شعبي ضاغط يضمّ كافة ألوان الطيف العراقي، يكون جمهور الصدري جزءاً منه، لتعديل موازين القوى السياسية في البلاد بعد انسحاب التيّار من مجلس النوّاب».

في المقابل، كانت رسالة الصدر الليلية محلّ قراءة واهتمام لدى القوى السياسية المنخرطة في مخاض تشكيل الحكومة، والتي واجهت جهودها المتوجّهة بتسمية السوداني، أوّل اختبار في الشارع. وترى مصادر سياسية قريبة من «الإطار التنسيقي»، في حديث إلى «الأخبار»، أن اقتحام المتظاهرين «المنطقة الخضراء» شديدة التحصين في قلب بغداد، حيث أسقطوا الجدران المحيطة بالمنطقة، وتجاوزوا نقاط التفتيش والحواجز الأمنية، وتوجّهوا مباشرة إلى مقرّ مجلس النواب، من دون عراقيل أو مقاومة تُذكر من القوى الأمنية المولجة حماية المنطقة التي تضمّ مؤسسات حكومية وسفارات أجنبية، هو «أوّل تنسيق ميداني مشترك بين الصدر ورئيس حكومة تصريف الأعمال مصطفى الكاظمي، مُرتبط بالصراع على تشكيل الحكومة مع الإطار التنسيقي»، معتبرةً أن «قرار الصدر، بعد سحْب نوابه من مجلس النواب، التوجّه إلى الشارع هو لمحاولة فرض أو عرقلة ما عجز عن فرضه أو عرقلته من داخل المجلس. وتضيف المصادر ذاتها أن الصدر بذلك يحاول إثناء «التنسيقي» عن المُضيّ قُدُماً في ترشيح السوداني، والإبقاء على حكومة تصريف الأعمال برئاسة الكاظمي لأطول فترة ممكنة، في ظلّ الانشغال الأميركي بأزمة أسعار الطاقة التي اشتعلت مع اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية، ومحاولة واشنطن إعادة ترتيب البيت الأوروبي بما يضمن رصّ صفوف حلفائها في مواجهة روسيا. وتَلفت المصادر إلى رهان الصدر على تفضيل طهران الوضع الحالي على الاقتتال الشيعي - الشيعي، ما يجعل من «الاستعراض في الشارع رسالة في هذا الاتجاه».

ولا يبدو أن الوقت عامل ضاغط على الصدر، على عكْس خصومه في «التنسيقي». لذا، يتشدّد الرجُل في عدم منحهم أيّ تنازلات من شأنها أن تفتح ثغرات في جدار الأزمة. ومن هذا المنطلق، أعلن الصدر، من خلال اقتحام أنصاره البرلمان، رفضه تسمية السوداني، وأراد لرسالته هذه أن تفتح مساراً جديداً في البلاد يكون الشارع جزءاً أساسياً وحاكماً منه، خصوصاً مع إصرار الأطراف المواجهة للرجل على رفض مقترحاته الأخيرة للحلّ، وعلى رأسها تسمية محمد جعفر الصدر لرئاسة الحكومة، باعتبارها «وصفات أميركية - بريطانية جاهزة». لكن لـ«التنسيقي» قراءة قد تكون معاكسة؛ إذ تعتبر مصادره أن ما جرى في «الخضراء» هو في حقيقته «تصعيد من قِبَل الصدر الذي لم يَعُد يمتلك ذراعاً سياسية لترجمة مطالبه داخل مؤسّسات الدولة. أمّا إذا كان التوجّه العام هو استنساخ تجربة ثورة تشرين، أي عبر استخدام الشارع بشكل كامل وعنيف بصرف النظر عن وجود قوى سياسية تُترجم أجندته إلى برنامج سياسي، فدُونه الكثير من المتغيّرات التي طرأت على المشهد منذ تشرين الثاني 2019 حتى اليوم، أهمّها صعود قوى سياسية بظهير شعبي وازن»، وفق حديث المصادر نفسها. إلّا أنه بمعزل عن ذلك التقدير، يمكن القول إن الصدر، الذي رفض أيّ حلول أو صيَغ للحُكم لا يكون هو المتحكّم الوحيد بها، يخاطر مع كلّ تصعيد يقوم به، بخسارة تعاطف مَن كانوا لا يزالون يقفون إلى جانبه، خصوصاً إذا ما بلغت الأمور مُبلَغاً استدعى تدخّلاً قوياً ومتعدّد المصادر لمنْع سيناريوات قاتمة. وفي هذا الصدد، علمت «الأخبار» أن اتّصالاً لتهدئة الأوضاع تلقّاه الصدر من مكتب المرجع الديني الأعلى في العراق، علي السيستاني، علماً أن واقعة الاقتحام كانت انتهت بتغريدة لزعيم «التيار الصدري» طلب فيها من أنصاره صلاة ركعتين، وإخلاء الساحات والعودة من حيث أتوا.

في الأثناء، تتوقّع مصادر سياسية مطّلعة أن يعود الهدوء إلى الساحة من جديد، لتَعاود الأطراف اتّصالاتها من أجل استكمال التنسيق بشأن المرحلة المقبلة. وتَلفت المصادر، في حديث إلى «الأخبار»، إلى تمسّك «التنسيقي» بترشيح السوداني، الذي تقول هذه القوى إنه «يحظى بإجماع شيعي عراقي شامل، باستثناء الصدر». وفيما لم تَظهر إشارات إلى الآن إلى نيّة «الإطار» التراجُع، لم يبدِ السوداني نفسه أي نيّة للانسحاب من السباق الحكومي، كما لم يتأثّر برسالة «الشارع الصدري». وعليه، تُخلص المصادر إلى أنه «عندما يُكلَّف رئيس الجمهورية سيُكلَّف رئيس الوزراء»، بمعنى أن الكرة أصبحت الآن في الملعب الكردي، حيث ينتظر «التنسيقي» اجتماع القوى الكردية والاتفاق على اسم مرشّحها لرئاسة الجمهورية، كاشفة أنه إذا تعذّر توافُق الأكراد على اسم معيّن، فإن «التنسيقي» سيدعم مرشّح حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» على حساب مرشّح «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، لانتهاء مَن الاستحقاق الدستوري الذي طال أمده.

> يحاول الصدر إثناء «التنسيقي» عن تسمية السوداني والإبقاء على حكومة تصريف الأعمال

الصدر يصفّر اللعبة: انتخابات مبكرة أو الشارع

هل وصل العراق إلى مرحلة الصراع الشيعي - الشيعي الذي جرى التحذير منه (أ ف ب)

بغداد - سَرى جيّاد

هل وصل العراق إلى مرحلة الصراع الشيعي - الشيعي الذي جرى التحذير منه، منذ أن أفرزت الانتخابات التشريعية التي أجريت في تشرين الأول الماضي، فريقَين شيعيَين كبيرين لكلّ منهما مشروعه، أم أن البلاد على عتبة تصعيد كبير للنزاع الذي يمكن أن يوصف بـ«الشخصي» بين زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، ومُنافسه رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، الذي ردّ على اقتحام مُناصري الأوّل «المنطقة الخضراء»، بالتجوّل بسلاحه هناك؟ «الصدريون» يميلون إلى وضْع ما حدث في إطار الرسالة التحذيرية أو «جزّة الأذن»، بهدف دفْع «الإطار التنسيقي» إلى سحْب ترشيح محمد شياع السوداني، المحسوب على المالكي، وتقديم خيار آخر من مثل حيدر العبادي، أو الإبقاء على حكومة مصطفى الكاظمي حتى إجراء انتخابات جديدة، وفق ما قال مقرّبون من التيّار لـ«الأخبار». ويعني ذلك تزْك هامش للتفاوض، لا سيما وأن قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال إسماعيل قاآني، حطّ مجدّداً في العراق، وهو الذي يضطلع بأدوار توفيقية بين القوى الشيعية المختلفة، على رغم أن طهران تسعى لتخفيف تدخّلها في الشأن الداخلي العراقي، وتركه للقوى المحلّية لتحلّ أمورها بنفسها، إلّا عندما تلوح في الأفق نُذُر فتنة.

ووصف الصدر، في تغريدة على «تويتر»، ما حدث بأنه «ثورة إصلاح ورفض للضيم والفساد»، قائلاً لمناصريه إن «رسالتكم وصلت، فعودوا إلى منازلكم سالمين». وفي بيان أكثر تفصيلاً أصدره باسمه، «وزير القائد» صالح محمد العراقي، قدّمت التظاهرات بوصفها «رسالة عفوية إصلاحية شعبية رائعة»، مع تحذير من أن الصدر «لن يتدخّل مستقبلاً في التظاهرات (لإعادة المتظاهرين إلى منازلهم) إذا استمرّ الفاسدون في عنادهم». ويأتي التحرّك «الصدري» بعد أيام قليلة على ترشيح «الإطار التنسيقي» بالإجماع، رئيس «تيّار الفراتين» لمنصب رئيس الوزراء، في محاولة لفتح العملية السياسية المسدودة منذ الانتخابات، إلّا أن «الصدريين» اعتبروا السوداني مرشّح المالكي، لكونه تولّى عدّة وزارات في حكومتَي الأخير ما بين 2006 و2014، على رغم أن الرجل غادر «حزب الدعوة» الذي يتزعّمه رئيس الوزراء الأسبق منذ سنوات. ورفع المتظاهرون المؤيّدون للصدر لافتات عليها صورة السوداني، تُعتبر ترشيحه استفزازاً للتيّار وتصفه بأنه «نفايات المالكي». وكان الأخير تلقّى ضربة نتيجة تسريب أشرطة نُسبت إليه هجومه على الصدر وعلى مختلف القيادة العراقية، ما أثر بشكل كبير على إمكانية التعامل معه، على رغم نفيه أن تكون التسجيلات عائدة إليه وأشتباهه بقبركتها لإثارة فتنة داخل العراق. ويقول المحلّل السياسي المقرّب من «التيار الصدري»، مجاشع التميمي، لـ«الأخبار»، إن «قوى الإطار التنسيقي توهّمت حينما اعتقدت أنها تستطيع التمادي في استفزاز التيار الصدري»، مستدركاً بـ«(أنني) لا أعتقد أن كلّ قوى الإطار متوافقة في ما بينها على ذلك، إنّما بعضها المتطرّف هو من ورّط البقيّة». وأشار إلى أن «مقتدى الصدر في تغريدته اعتبر اقتحام المنطقة الخضراء جزّة أذن، ومعروف ماذا تعني جزّة الأذن في المجتمع العراقي»، مستنتجاً أن «الرسالة وصلت إلى قوى التنسيقي»، متوقّعاً أن «يعمد الإطار إمّا إلى سحب خيار محمد شياع السوداني واستبداله بشخصية ثانية، وربّما يلجأ في هذه الحالة إلى اختيار حيدر العبادي لما لديه من علاقة طيبة مع الصدر، وإمّا أن يسمح لمصطفى الكاظمي بالبقاء لمدّة عام أو عامين، ثمّ يتمّ إجراء الانتخابات». ويشدّد التميمي على أن هذه الانتخابات «يجب أن لا تكون وفق قانون انتخابي إطاري، لأن أكثر ما يخشاه الصدر هو تلاعب قوى الإطار بقانون الانتخابات»، معتبراً أن «الصدر لديه خطّة، وسيمارس المزيد من الضغط على قوى التنسيقي إلى حين الامتثال لتوجيهات الكتلة الأكبر، حتى وإن انسحبت من البرلمان».

وإلى ما قبل بدء التحرّك «الصدري»، كانت الأطراف الأخرى، الكردية والسنّية، تتريّث في اتّخاذ موقف من ترشيح السوداني. وفي حين رفض ممثّلو «الحزب الديموقراطي الكردستاني» التعليق على الترشيح، يوضّح السياسي المستقلّ وعضو «الحراك الشعبي للإصلاح»، محمد دحام، في حديث إلى «الأخبار»، أن «موقف المكوّن السنّي من ترشيح السوداني منقسم»، متحدّثاً عن «تيّار مؤيّد متمثّل في تحالف عزم بقيادة مثنى السامرائي، والذي يشترط للموافقة حسم ملفّات المعتقلين والتعويضات للمناطق المحرَّرة»، مضيفاً أن «ثمّة اتجاهاً ثانياً متردّداً يمثّله تحالف تقدم بقيادة محمد الحلبوسي الذي يصارع للاحتفاظ بمنصب رئيس مجلس النواب، ويحتاج إلى ضمانات لإبقائه في المنصب مقابل التنازل عن حصّته في الوزارات. ويرى دحام أن «مزاج الشارع السُنّي لا يمانع ترشيح السوداني في حال إقرار الميزانية وحفظ الاستقرار وتعيين العاطلين من العاملين في الوظائف الحكومية».

> «الصدريون» يميلون إلى وضع ما حدث في إطار الرسالة التحذيرية أو «جزّة الأذن»

سوريا

تركيا تضغط بالميدان: فلْنسرّع إخلاء «M4»

في ما يبدو محاولة لإحراج شريكَتيها في «مسار أستانا»، وحمْلهما على تسريع جهودهما لإبعاد القوات الكردية من الحدود، بدأت تركيا تصعيداً ميدانياً منتظماً في شمال شرقي سوريا، بالتوازي مع مواصلتها تهديداتها بشنّ هجوم ضدّ مناطق سيطرة «قسد». وفي ظلّ استمرار التلكّؤ الأميركي عن اتّخاذ موقف عمليّاتي داعم للأخيرة، لا يجد القادة الأكراد بدّاً من استمرار مناقشاتهم مع الروس، وإن كان التذبذب لا يزال يَسِم موقفهم بخصوص استكمال انتشار الجيش السوري على الحدود

الحسكة - أيهم مرعي

بعد مرور أكثر من أسبوع على انعقاد «قمّة أستانا» في طهران، وتوصُّل أطرافها إلى توافق غير معلَن على منْح أنفسهم مهلة زمنية لتطبيق التزاماتهم، خصوصاً لجهة إخلاء طريق «M4» من مقاتلي «قسد» والفصائل المسلّحة على السواء، تواصل تركيا تصعيدها الميداني، في ما يبدو محاولة لتظهير فشل روسيا في تنفيذ تعهّداتها بموجب «اتفاقية سوتشي» لعام 2019. وتمظهَر هذا التصعيد في سلسلة استهدافات منذ مطلع الأسبوع الجاري، امتدّت من أبو راسين وتل تمر في ريف الحسكة الشمالي الغربي، وصولاً إلى تل رفعت ومحيطها في ريف حلب الشمالي. وأفادت مصادر ميدانية، لـ«الأخبار»، بأن «المدفعية وراجمات الصواريخ التركية وتلك التابعة للفصائل الموالية لأنقرة، استهدفت بنحو 500 قذيفة أكثر من 55 قرية وبلدة في أرياف الحسكة وحلب والرقة، على مدار الأيام الثلاثة الماضية»، مضيفة أن «القصف أدّى إلى استشهاد عنصر في الجيش السوري، وإصابة نحو 15 آخرين غالبيّتهم من المدنيين». وتعمّد الأتراك توسيع دائرة القصف في اتّجاه طريق القامشلي - تل تمر، وقرية تل زيوان في ريف القامشلي، لتأكيد رفْضهم تواجُد «قسد»، ليس على مقطع الطريق الدولي الرابط بين حلب والرقة فقط، بل على امتداد الشريط الحدودي من الحسكة وحتى حلب.

كذلك، واصل الجيش التركي استخدام الطيران المسيّر في ملاحقة عناصر «قسد» وقياداتها، متسبّباً بمقتل 4 منهم، بينهم قيادي، في ريف الرقة، ومستهدفاً آلية على طريق القامشلي - القحطانية، ما أدّى إلى مصرع إحدى قياديّات الصفّ الأوّل، مع أربعة عناصر آخرين. ووفقاً لما كشفته لاحقاً «القيادة المركزية الأميركية»، في تغريدة على «تويتر»، فإن «القيادية التي لقِيت حتفها، هي سلوى يوسف، نائبة القائد العام لقسد، مظلوم عبدي»، و«التي كان لها دور مهمّ في ذروة المعارك ضدّ داعش في عام 2017». والظاهر أن واشنطن أرادت، من خلال هذه التغريدة، استرضاء «قسد»، في ظلّ إحجامها عن اتّخاذ إجراءات على الأرض لمنْع الهجوم التركي. وهو ما أكّده مجدّداً تصريح رئيس حزب «الاتحاد الديموقراطي»، صالح مسلم، لموقع «مونيتور» الأميركي، والذي قال فيه إن «واشنطن فشلت في أن تُحرّك ساكناً من أجلنا (...) والناس يرون هذا ويشعرون بالغضب والخيانة»، متابعاً أن «الغضب سببه أيضاً، عدم ذكْر اسم تركيا، فرتكبة هذا الهجوم». وعلى ما يبدو، فإن أنقرة تريد من وراء التصعيد تكثيف الضغوط على موسكو وطهران، من أجل حثلهما على الاستعجال في مهمّة سحْب القوات الكردية من الحدود، أو القبول بقيامها بعملية عسكرية جديدة في الشمال السوري. وعبّرت عن ذلك، تصريحات الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، خلال مقابلة تلفزيونية، حيث اعتبر أن «سوريا أصبحت بؤرة للتنظيمات الإرهابية، ولذا فعلى إيران وروسيا اتّخاذ موقف، وبخاصة في غرب وشرق الفرات»، لافتاً إلى أن «إرهابيّي الوحدات الكردية يواصلون هجماتهم على المدنيين وعلى بلدنا، ونقلتُ إلى بوتين ورئيسي تصميمنا على مكافحة الإرهاب». وفي الاتّجاه نفسه، أعلن المتحدّث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، أنه «من الممكن تنفيذ العملية العسكرية في شمال سوريا في أيّ وقت».

> استمرّت اللقاءات الروسية مع قيادات «قسد» في الحسكة

إزاء ذلك، استمرّت اللقاءات الروسية مع قيادات «قسد» في الحسكة، في محاولة للتوصّل إلى آلية تضْمن إزالة كلّ الذرائع التركية لشنّ الهجوم، واستكمال خطة انتشار الجيش السوري على الحدود، وصولاً إلى الطريق الدولي «M4». وفي هذا الإطار، أفاد مصدر مطّلع على اللقاءات، «الأخبار»، بأن «الروس طلبوا من قسد الكفّ عن منْح الذرائع المجّانية لتركيا لتنفيذ تهديداتها على الأرض»، مشيراً إلى أن «قسد ترفض الخروج باتجاه جنوب الطريق الدولي، مع الاستعداد للقتال إلى جانب الجيش السوري لصدّ الهجوم التركي»، مضيفاً أن «قادة القوات الكردية يقيمون الخطة الروسية الخاصة بالشمال، على أنها استسلام كامل للدولة السورية». ومن هنا، بادرت «قسد» إلى تصعيد ميداني مضادّ، من خلال استهداف «قوات تحرير عفرين» التابعة لها، بستّة صواريخ، القاعدة التركية في قرية كلجبرين التابعة لمنطقة أعزاز في ريف حلب الشمالي، ما أدّى إلى مقتل جنديَين تركيَين وإصابة آخرين. ولربّما أرادت «قسد» من خلال هذا التصعيد، الدفْع نحو مواجهة مباشرة بين الجيشَين السوري والتركي، خصوصاً مع تنفيذها القصف من مواقع قريبة من انتشار الأوّل في ريف حلب، على رغم نفْيها المستمرّ لأيّ تواجُد لقوّاتها في هذه المنطقة.

في المقابل، تحاول تركيا التشويش على التنسيق القائم بين الجيش السوري و«قسد»، برعاية روسية، من خلال إعلان وزير خارجيتها، مولود جاويش أوغلو، «(أننا) سنقدّم الدعم السياسي لعمل النظام السوري، لإخراج إرهابيّي قسد من المنطقة»، واعتباره أنه «من الحق الطبيعي للنظام السوري أن يزيل التنظيم الإرهابي من أراضيه، لكن ليس من الصواب أن يرى المعارضة المعتدلة إرهابيين». وعلى رغم استمرار الضبابية في موقف «قسد»، يمضي الجيش السوري في استكمال خطّة انتشاره، واتّخاذ الإجراءات اللازمة لصدّ أيّ هجوم تركي على الشمال. وفي هذا السياق، أكدت القيادة العامّة للجيش والقوات المسلّحة أن «الجيش على أتمّ الاستعداد للتصدّي لأيّ عدوان محتمَل من قِبَل النظام التركي على أراضي البلاد».

تريد أنقرة من وراء التصعيد تكثيف الضغوط على موسكو وطهران (أ ف ب)

إضاءة

بدا التطبيع مع إسرائيل يُظهر شروخاً داخل أسر الحُكم الخليجية، فيما من غير المستبعد أن يتسبّب بعودة صراعات الأفخاذ، في حال إصرار الأنظمة الخليجية على ربْط مصائرها بالعدو. وبعد أن ظهر تململٌ داخل الأسرة السعودية أثر بثّ مشاهد لإسرائيليين في مكّة والمدينة، شهدت البحرين إقالة مي آل خليفة من منصبها في رئاسة هيئة الثقافة والآثار، لرفضها مصافحة السفير الإسرائيلي في المنامة

في ما وراء قضية مي آل خليفة: التطبيع يشرّخ أسر الحُكم الخليجية

حسين إبراهيم

تتجاوز قضية وزيرة الثقافة البحرينية السابقة، مي آل خليفة، الرمزيّات التي أحاطت برفضها مصافحة السفير الإسرائيلي في المنامة، إيتان نائيه، وقيام الملك، حمد بن عيسى، بطردها من المنصب نتيجة لذلك، ومن ثمّ انطلاق حملة تضامن واسعة معها، بحرينياً وخليجياً وعربياً. ما فعلته مي، حمل إلى السطح صراعات خفيّة داخل أسر الحُكم في الخليج حول مسألة العلاقة مع الكيان، حيث تتضمّن كلّ تلك الأسر أجنحة رافضة للتطبيع، إن لم يكن لأسباب مبدئية، فلأسباب تتعلّق بمستقبلها، خصوصاً أن العديد من الأنظمة الخليجية تعيش مرحلة انتقالية على مستوى الشرعية والتغطية الأمنية لوجودها. وفي حالتَي البحرين والإمارات، صارت التغطية الأمنية الأولى، إسرائيلية، بعد موافقة الدولتَين على نشر منظومات رادارية للعدو على أراضيهما. وقد لا تكون السعودية، هي الأخرى، بعيدة عن هذا المسار - ولو بعد حين - في ظلّ إجراءاتها التطبيعية الأخيرة. وفي حين أن حُكّام الإمارات غير مجتمعين على التطبيع، حيث عبّر آل القاسمي في الشارقة علناً عن رفضهم له، من دون أن تتأثر علاقتهم برئيس الدولة، محمد بن زايد، فإن السعودية بدأت تشهد خروج أصوات معارضة من داخل الأسرة، وفق قول معارضين سعوديين، بعد أن استفزّت المشاهد التي بثّها إسرائيليون تسلّلوا إلى مكة والمدينة اللتين يُمنع على غير المسلمين زيارة الأماكن المقدّسة فيهما، مشاعر السعوديين. وكانت رُصدت، قبل عامين، مؤشّرات إلى رفض الملك سلمان نفسه تسرُّع وليّ عهده وابنه، محمد، في مسار الانفتاح على إسرائيل.

وبالعودة إلى البحرين، فإن مي آل خليفة هي حفيدة عبدالله بن عيسى آل الخليفة، الذي خاض صراعاً على الحُكم مع جدّ الملك الحالي - والذي يحمل الاسم نفسه (حمد بن عيسى) - في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث دَعم البريطانيون الأخير لأنه أكثر مواءمة لمصالحهم. وكذلك، تُعتبر الوزيرة السابقة محسوبة على رئيس الوزراء الراحل، خليفة بن سلمان آل خليفة، عمّ الملك، والذي دخل في صراع معه هو الآخر، وظلّ في منصبه 50 عاماً منذ استقلال البحرين في عام 1971، إلى حين وفاته عام 2020، وكان مسيطراً على الأجهزة الأمنية، واليد الثقيلة في قمع انتفاضة 2011. وبعد وفاته، بدأ الملك، ووليّ عهده، سلمان بن حمد، إقالة الكثير من الشخصيات المحسوبة على خليفة، وخصوصاً من صقور الأجهزة الأمنية، وكان عزل مي من منصبها مُتوقّعاً، إلّا أن القرار جاء بعد بروز قضية المصافحة، وعقب اتّصال هاتفي جرى بين ولي العهد، ورئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد. ويشير موقف مي، والذي سُجّل خلال عزاء لوالد السفير الأميركي في المنامة، إلى وجود جناح داخل الأسرة المالكة في البحرين، يعارض إقامة علاقة مع الكيان، ويتماهى مع خيار الشعب البحريني في هذا المجال، بمعزل عن الأزمة الداخلية في البلاد.

وتختلف البحرين عن غيرها من دول الخليج؛ إذ إن الموجة القومية العربية واليسارية وصلتْها في وقت مبكر. ومنذ نشوء الكيان، تشكّل الوعي البحريني المعادي له. ولذلك، عندما تمّ توقيع «اتفاقات ابراهام»، أعلن مسؤولو «الموساد» أن البحرين ليست آمنة للسيّاح الإسرائيليين. ولا توجد حركة سياحة إسرائيلية إلى هذا البلد كتلك التي تشهدها الإمارات، كما أن الجالية اليهودية

> **تختلف البحرين عن غيرها من دول الخليج؛ إذ إن الموجة القومية العربية واليسارية وصلتْها في وقت مبكر**

هناك تتألّف من بضع عشرات من الأشخاص، بعد أن غادر معظم أفرادها إثر إقامة الكيان. ولأن مي شخصية ثقافية مرموقة في الخليج والعالم العربي، فقد كان لطرْدها من منصبها وقع ثقيل على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث شاركت في التعليقات شخصيات معروفة من أمثال الشاعرة الكويتية، سعاد الصبّاح، التي أشادت بالوزيرة السابقة. وحتى وداع الأخيرة لمؤوسيها كان مؤثّراً، واعتُبر تحدّياً للملك، حين اصطفّ معظم هؤلاء عند مدخل مبنى الوزارة، وبعضهم يغالب دموعه، لتحيّتها، مؤكدين مرّة أخرى أن التطبيع مرفوض شعبياً، وإنّما مفروض بقوّة القمع ذاتها التي استخدمها حمد بن عيسى في سحق الانتفاضة، من دون أن يراعي في حالة مي، حتى الدين والعادات، حيث المصافحة بين رجل وامرأة أجنبيّين غير مألوفة في الخليج.

بعض «مثقّفي البلاط» في الخليج سعوا لنفي أن تكون الإقالة بسبب رفض المصافحة، ومن هؤلاء الأكاديمي الإماراتي، عبد الخالق عبدالله، المقرّب من محمد بن زايد، والذي قال إن إقالة مي تأتي في إطار تغييرات اعتيادية، وشارك على حسابه على «تويتر» شريط صور يشير إلى أن المسؤولة السابقة زارت المعبد اليهودي في البحرين سابقاً، واجتمعت برئيس الجالية اليهودية، إبراهيم نونو. ولكن عبدالله نفسه الذي يَظهر التردُّد في تعبيراته، سجّل أن الإماراتيين لم يذهبوا للسياحة في إسرائيل هذا الصيف «ومَن ذهب إليها ذهب سرّاً وخجلاً ومتسرّراً»، مضيفاً أن «تلك المسرحية الهزلية التي رُكّبت بإسرائيل انتهت، وهذا متّسق مع استطلاع للرأي يُظهر أن 71 % من الجمهور في الإمارات انطباعاتهم تُراوح بين سلبية وسلبية جدّاً تجاه العلاقة مع إسرائيل».

لكنّ الاستطلاع نفسه الذي أجراه «معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى»، لا يبدو واقعياً؛ إذ يدرك كلّ مَن يعرف المزاج العربي أن نسبة التأييد للتطبيع مع العدو بين الشعوب تكاد لا تُذكر، ولا يمكن أن يكون 71% فقط من الإماراتيين معارضين لهذا المسار، ولا سيما أن المعهد يشير إلى «تراجُع» ملحوظ في نسبة مؤيّدي الاتفاقيات مع الاحتلال في كلّ من السعودية والبحرين والإمارات «ليصبحوا أقلّية»، وأن نسبة هؤلاء المؤيّدين كانت 40% في استطلاع سابق أُجري بعد توقيع الاتفاقات قبل عامين؛ ولذا، ثمّة شكوك في أن يكون الاستطلاع مفبركاً بالكامل، لإيحاء بوجود مقبولية للتطبيع، ولو من قِبَل أقلية (وازنة)، لتسهيل تمريره على الرأي العام العربي.

اليمن

آخر ساعات الهدنة: واشنطن تُلقي بثقلها... خلْف التمديد

على بُعد يومين من انتهاء الهدنة السارية في اليمن، تُكثّف الولايات المتحدة تحرّكاتها من أجل ضمان تمديد الاتفاق. وفي هذا الإطار، يضغط الأميركيون على «التحالف» والقوى الموالية له، في اتّجاه المُضيّ في معالجة أزمة الرواتب، التي يبدو أنها تحتلّ موقعاً رئيساً في قائمة شروط صنعاء للقبول بتمديد الهدنة. وعلى خطّ موازٍ، تستمرّ أزمة حجب الرواتب نفسها في المحافظات الجنوبية، إنّما تحت عنوان مغاير، هو سعْي السعودية إلى الضغط على المكوّنات المحلّية من أجل القبول بعملية الهيكلة العسكرية والأمنية

صنعاء - رشيد الحداد

مع اقتراب الهدنة الإنسانية والعسكرية في اليمن من نهايتها يوم الأحد المقبل، ألقت واشنطن بثقلها الدبلوماسي في المنطقة خلال الأيام الماضية، بهدف الدفع نحو تمديد الهدنة. وخلال الـ72 ساعة الفائتة، أجرى المبعوث الأميركي، تيم ليندركينغ، سلسلة لقاءات في الرياض وعمّان، في وقت كثّف فيه السفير الأميركي، ستيفن فاجن، تحرّكاته ما بين السعودية والأردن ومصر. وبحسب مصادر دبلوماسية يمنية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن الولايات المتحدة شدّدت على ضرورة موافقة «المجلس الرئاسي» على التمديد، لافتةً في المقابل إلى أنها تُراهن على الدور العُماني لإقناع صنعاء بالمثل، وعُربةً عن رغبتها في «إيقاف الحرب بشكل كامل والانتقال إلى مرحلة السلام». وكشفت المصادر أن «الرئاسي وافق مبدئياً على التمديد، إلّا أنه رفض إضافة أيّ مقترحات جديدة إلى البنود السابقة».

بالتوازي مع ذلك، أكدت مصادر في مدينة عدن، لـ«الأخبار» أن المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، الذي وصل مساء الثلاثاء إلى المدينة، فشل في ترتيب لقاء مع «المجلس الرئاسي». وقالت المصادر إن «غروندبرغ طلب عقد لقاء مع رئيس المجلس، رشاد العليمي، قبل وصوله إلى عدن، لإجراء مباحثات حول تمديد الهدنة، غير أن طلبه قوبل بالرفض احتجاجاً على فشل الأمم المتحدة في فتح طرقات تعز». لكن المبعوث الأممي اجتمع إلى وزير الخارجية في الحكومة الموالية لـ«التحالف»، أحمد

(أ ف ب)

بن مبارك، وأبلغه ضرورة المضيّ في تنفيذ مخرجات اللقاء الأخير لـ«اللجنة الخُماسية» (السعودية والإمارات وبريطانيا وأميركا + عُمان)، التي أقرّت إضافة بند الرواتب والأجور الخاصة بموظفي الدولة في المحافظات الواقعة تحت سيطرة صنعاء، إلى بنود اتّفاق وقف إطلاق النار. إلّا أن وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، الموالية لـ«التحالف»، نقلت عن بن مبارك رفضه إضافة أيّ بند جديد.

في المقابل، جدّد «المجلس السياسي الأعلى» مطالبته بفتح مطار صنعاء الدولي وميناء الحديدة بشكل كامل، مشدّداً على أن تجديد الهدنة يقتضي الالتزام بصرف مرتّبات الموظفين كافةً، لافتاً إلى أنه بادر إلى فتْح حساب خاص في فرع البنك المركزي في الحديدة، جرى توريد إيرادات الميناء إليه للإسهام في حلّ أزمة المرتّبات، وذلك وفقاً لـ«اتفاق ستوكهولم»، إلّا أن «الطرف الآخر لم يلتزم باستكمال سدّ الفجوة». واتّهم المجلس، «التحالف»، بـ«استغلال الجانب الإنساني لتحقيق مكاسب سياسية لم يستطع الوصول إليها في المعركة العسكرية». وفي الاتّجاه نفسه، نبّهت مصادر سياسية في صنعاء إلى أن صرف الرواتب «ضرورة ملحّة لوقف معاناة الموظفين، وهو يمثّل مدخلاً لإحلال السلام»، مشيرة إلى أن «بنود الهدنة كان بإمكان الأمم المتحدة حسمها خلال الشهرَين الأوّلَين»، وهذا ما لم يتحقّق، وفقاً لتقييم حكومة الإنقاذ، فإن ما تمّ تنفيذه لا يتجاوز 25% من البنود؛ إذ لا تزال صفقة تبادل الأسرى متعثّرة، فيما يحتجز «التحالف» خمس سفن مشتقّات نفطية، ويستمرّ تعثّر الجهود الرامية إلى فتح الطرقات والمعابر، وتتصاعد خروقات وقف إطلاق النار في مختلف الجبهات.

فلسطين

المقاومة تدحض مزاعم أدرعي: فقاعة مكرورة

فجّر جيش الاحتلال، في توقيت حسّاس، «فقاعة هواء»، تمثّلت في نشره صوراً ومقاطع فيديو لمزاعم أنها أفخاخ ومخازن أسلحة بنتها «حماس» وسط بيوت السكّان والمنشآت المدنية في غزة. مزاعمٌ فنّدتها مصادر المقاومة في حديث الى «الأخبار»، عادّة إيّاها مسعًى لـ«استدراجنا إلى فخّ الإفصاح عن معلومات قيّمة»، فيما اعتبرها المتحدّث باسم «كتائب القسام»، أبو عبيدة، «محاولة يائسة للتغطية على عجز العدو وفشله أمام المقاومة». متوعّداً إيّاه بأن «يدفع غالياً ثمن أيّ حماقة ضدّ أهلنا وشعبنا»

يوسف فارس

نشر المتحدّث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي، أفيخاي أدرعي، أوّل من أمس، مقطعاً مصوّراً زعم فيه الكشف عن أنفاق وغرف عمليات ومصانع أسلحة أنشأتها المقاومة وسط الأحياء المدنية، وهو ما يمكن أن يُعرّض حياة ساكني هذه الأحياء للخطر، في حال حدوث أيّ خلل، كما قال. وادّعى أدرعي وجود موقع لتصنيع الأسلحة على بُعد 60 متراً من مستشفى الشفاء، وآخر على بُعد 55 متراً من عيادة تابعة لـ«الأونروا»، مدّعماً مزاعمه بصُور للمباني وفتحات الأنفاق، يُظهر أنها التُقطت من طائرة مسيّرة. كما تحدّث عن ما قال إنه مخزن أسلحة بالقرب من أحد المساجد في حيّ البريج، وآخر بجوار مكتبة عامة تتلقّى تمويلاً من بنك المانيّ، بالإضافة إلى ثالث بمحاذاة أحد المساجد في حيّ النصيرات، فضلاً عن رابع مُقام على سطح منزل أحد عناصر «حماس». كذلك، أشار إلى مسارات عدد من الأنفاق التي تمرّ من أسفل بعض المنازل والمصانع والمدارس، وفق ادّعائه.

مصادر في المقاومة فنّدت، في حديثها إلى «الأخبار»، حديث كوخافي، مؤكّدة أنه «يحتوي على قدْر كبير من الأكاذيب»، مبيّنةً أن «بعض المعلومات والصور قديمة، وأخرى ملتبسة ومحمّلة أكثر ممّا تحتمل». وتساءلت المصادر: «إن كان جيش الاحتلال يمتلك هذا الكنز المعلوماتي، فلماذا يهديه للمقاومة في هذه المسرحية»، معتبرة أن العدو «ألقى حجراً، ويترقّب ردّة الفعل، بمعنى أنه قدّم معلومات هو يعلم أن كَذِبها أكثر من صِدقها، وتحمل قدْراً من الاستفزاز، كي يرصد ردّة الفعل التي من الممكن أن تحمل معلومات ذات قيمة». بدورها، وصفت حركة «حماس» الصور والمعلومات التي بثّها جيش الاحتلال بأنها «مخْض أكاذيب وافتراء». ورأى المتحدّث باسم الحركة، حازم قاسم، في تصريح صحافي، أن «نشر الاحتلال لهذه الصور يعبّر عن أزمته الحقيقية التي يواجهها أمام مؤسّسات حقوق الإنسان والجهات الدولية (...) بعض المشاهد هي لأماكن ارتكب الاحتلال فيها مجازر ضدّ المدنيين في معركة سيف القدس، وهي مرفوعة الآن أمام جهات قانونية دولية للملاحقة لمجرمي الحرب». وقدّر القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي»، أحمد المدلل، من جهته، أن ما نشره العدو «يعكس حالة الفشل والتخبُّط الأمني والمعلوماتي التي تعيشها المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية، وتحاول من خلالها التفريق بين المقاومة وحاضنتها الشعبية، والتمهيد أيضاً لارتكاب جرائم جماعية جديدة في أيّ مواجهة مقبلة».

> **مصادر في المقاومة أكدت لـ«الأخبار» أن حديث كوخافي «يحتوي على قدْر كبير من الأكاذيب»**

وفي السياق نفسه، يرى المحلّل السياسي، حسن لافي، أن حديث أدرعي يجلّي «أحد أهمّ التطوّرات التي أدخلتْها المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية على استراتيجية المعركة بين الحروب، والقائم على الدمج ما بين المعلومات الأمنية والأساليب الإعلامية والعمل الدبلوماسي، من أجل إحداث تأثيرات سلبية متعدّدة المستويات». ويوضح لافي، في حديث إلى «الأخبار»، أن هذا الأسلوب «يستهدف في المقام الأوّل الحاضنة الجماهيرية، بحيث تتحوّل تلك الحاضنة إلى قوّة ضاغطة على المقاومة لمنعها من الإقدام على أيّ فعل هجومي أو رادع للعدو الإسرائيلي»، مضيفاً أن «الهدف الثاني هو المنظومة الأمنية لدى المقاومة، من خلال محاولة اغتيالها معنوياً والتشكيك في قدراتها وهزّ منظومتها». أمّا الهدف الثالث، وفق المحلّل نفسه، فهو «التوجّه إلى المجتمع الدولي المتعاطف مع الشعب الفلسطيني، والذي يلاحق الاحتلال على مجازره تجاه شعبنا الأعزل، من خلال شيطنة غزة ومحاولة تصويرها على أنها ثكنة عسكرية، بما يتوافق مع المخطّطات العسكرية لجيش العدو - خطّة الزخم تنوفا حالياً، وعقيدة الضاحية سابقاً -».

اذعى ادرعي وجود موقع لتصنيع الاسلحة على بعد 60 مترا من مستشفى الشفاء (اف ب)

بدوره، يعتقد الباحث السياسي، إسماعيل محمد، أن هدف الاحتلال من وراء ما نشره، هو «التظاهر بأنه يمتلك إحاطة معلوماتية كاملة بمواقع المقاومة وأنفاقها، وتلك محاولة للتأثير على الوعي الجمْعي لحاضنة المقاومة، على رغم أنها مزاعم فارغة، لأن من يسير في غزة على قدمَيه بإمكانه مشاهدة أنشطة المقاومة التي يُرفع فوقها علم لها، أين البطولة في ذلك لجيش يمتلك أقوى قوّة تكنولوجية في المنطقة؟». ويتابع محمد، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «جيش العدو يريد تأجيل أيّ احتمالية ممكنة للتصعيد حتى شهر تشرين الأول المقبل، إذ لديه طاولة مزدحمة بالمناطق الساخنة، لذا، ظهر منسّق الجيش مُعلّقاً على فيديو أدرعي، بالتلويح بأن أيّ خرق للهدوء سيقود إلى وقْف التسهيلات التي قدّمتْها دولة الاحتلال أخيراً على صعيد العمل في الداخل المحتل، في حال عادت المقاومة إلى أساليب كسر الحصار، أو حتى اضطرّت للتوجُّه إلى التصعيد».

أزمة الرواتب لا تستثني الجنوب: السعودية تبتزّ حلفاءها

لقمان عبد الله

لا يقتصر انقطاع رواتب الموظّفين على المحافظات الشمالية (منذ عام 2016)، بل تعاني المحافظات الجنوبية الخاضعة للسيطرة السعودية - الإماراتية من الأزمة نفسها، في ما يراه البعض سياسة ابتزاز متعمَّدة من قِبَل «التحالف» بهدف تطويع القوى التي تدور في فلكه، والتي لا تشفع لها حقيقةُ تماهيها الكامل مع الرياض وأبو ظبي، وقتالها إلى جانبهما طوال فترة الحرب. وتستهدف تلك السياسة - في المرحلة الحالية - التي تشمل أيضاً إنشاء فصائل مُنافسة كما في حالة «اليمن السعيد»، الضغط على «المجلس الانتقالي الجنوبي»، على خلفية استمرار رفضه الانخراط في عملية الهيكلة الأمنية والعسكرية، والتي تقتضي دمج التشكيلات التابعة للمكوّنات المنخرطة في «المجلس الرئاسي»، في إطار وزارتَي الدفاع والداخلية، تحت قيادة واحدة. وتخشى السعودية من أن يؤدّي استمرار تعطُّل عملية الدمج هذه، إلى دورات جديدة من الاحتراب الداخلي، فضلاً عن الإضرار بجبهات القتال في الشمال. وكانت تَشكّلت، الشهر الماضي، لجنة مشتركة لتولّي مهمّة الهيكلة، وقد اجتمعت اللجنة المذكورة أكثر من مرّة، وأقرّت - نظرياً - دمْج مقاتلي «الانتقالي» ضمن القوات التابعة للحكومة. كما أقرّت - نظرياً أيضاً - دمْج بقيّة التشكيلات في الإطار نفسه، كـ«حراس الجمهورية»، «الوية العمالقة»، «الألوية التهامية»، «الأحزمة الأمنية»، «النخبة الحضرمية» و«النخبة الشبوانية». إلّا أن تلك المقرّرات ظلّت حبراً على ورق.

وفي خضمّ ذلك، خرج، نهاية الأسبوع الماضي، المئات من جنود «الدعم والإسناد» التابعين لـ«الانتقالي»، في تظاهرة احتجاجية للمطالبة بصرف مرتّباتهم، مردّدين شعارات مناهضة لـ«التحالف»، فيما اعتبرت الأوساط المُوالية للمجلس أنه لا يوجد سبب واضح لانقطاع المرتّبات سوى الرغبة في «إذلال» أصحابها، وإرغامهم على القبول بمشروع تذويبهم. والظاهر أن السعودية تستغلّ، بالفعل، انهيار الوضع المعيشي للضغط على التشكيلات العسكرية والأمنية الموالية للإمارات أساساً، سواءً لإلزامها بعملية الدمج أو لحثّها على الانخراط في القتال في جبهات الشمال. وما يعزّز ذلك التقدير هو أن حجْب الرواتب لا يشمل الفصائل غير الخاضعة لسلطة «الانتقالي»، من مِثل «الوية العمالقة» (12) التي يبلغ قوامها نحو 30 ألف مقاتل، وميليشيات «حرّاس الجمهورية» بقيادة طارق صالح، والتي يُقدَّر عديدها بـ30 ألفاً أيضاً.

ويُحمِّل سياسيون موالون لـ«الانتقالي»، بصراحة، «التحالف»، المسؤولة عن انقطاع الرواتب، معتبرين أن قوّاته «تتعرّض لمؤامرات هدفها تفكيكها، وفقاً لمخطّط تُديره قوى وجهات نافذة في الشرعية، وجهات خارجية»، محذّرين من أن «الأمر ستكون له تداعيات كبيرة، ولن يمرّ من دون عواقب، لا سيما وأن صبر الجنوبيين بات قريباً من النفاد». لكن نشطاء جنوبيين مستقلّين يعتقدون أن «الانتقالي كبّل نفسه بأصفاد مشاورات الرياض، ويمضي معصوب العينَين وراء أوامر ومصالح الخليجيين»، وأنه «سيخسر بندقيته بعد أن خسر ويخسر تباعاً جزءاً من قاعدته الجماهيرية المتآكلة أصلاً، إن ظلّ يراوح مكانه، والنتيجة ستكون مُكلِفة عليه وعلى كلّ الجنوب»، وفق ما يقول أحدهم. كما أن إهمال المجلس للشباب الجنوبي، وتركهم لظروف معيشية قاسية تدفعهم نحو الانخراط في عمليات تجنيد واسعة النطاق تقودها قوى داخلية وخارجية تستهدف تطويقه، يمثل خطيئة «الحزب الاشتراكي» غداة عام 1990، حين «تخلّى هذا الأخير عن جيشه ورمى به في سلّة الحسابات السياسية الخاطئة»، وفق رأي هؤلاء.

الحدث

هجوم خيرسون «التعويضي»: حظوظ ضعيفة

اقتربت القوات الروسية من السيطرة على كامل إقليم دونباس، شرقيّ أوكرانيا، حيث تشتدّ المعارك على جبهات «جمهورية دونيتسك». ووسط قصور القوات المهاجمة عن منْع التقدّم الروسي على هذه الجبهة، ووقْف سقوط ما تبقّى من مناطق خاضعة لسيطرة كييف هناك، برزت حاجة أوكرانيا - ومن خلفها القوى الغربية - إلى تحقيق نصْر سريع في مكان آخر، فوقع الخيار على خيرسون، حيث احتشدت القوات الأوكرانية مجدّداً، رغبةً منها في استعادة المناطق التي افتقدتها، وهو ما يبدو، إلى الآن، بعيد المنال

موسكو - **أحمد الحاج علي**

كثّفت القوات الروسية عملياتها ضدّ القوات الأوكرانية على عدّة جبهات في «جمهورية دونيتسك الشعبية»، من أوغليدار إلى سيفيرسكيدونيتس وسيفيرسك. ومع تواصل الضربات الروسية، أفيد، وفق معلومات حصلت عليها «الأخبار»، بأن القوات الأوكرانية سلّمت العديد من مواقعها التي كانت لا تزال تُرابط فيها منذ عام 2014 - تاريخ اندلاع الأزمة وضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم -، على طول هلال إقليم دونباس، تزامناً مع التقدُّم الروسي النشط على محور سولدار - باخموت. وتُظهر خرائط مواقع تلك القوات أن المعارك تدور في محيط مدينة سولدار، حيث يحاول الروس دخول قلْب المدينة من شرقها، فيما يشهد الاتجاه الجنوبي الشرقي مواجهات عنيفة. وتمكّنت القوات الروسية من السيطرة على محطّة أوغليفورسك الكهروذرية ونوفولوغانسك، مع تركيزها هجومها على منطقتَي سيميغوري وكوديما اللتين فرّت حاميتهما، في حين أعلن الأوكران إرسال قوات احتياط، في محاولة منهم للحفاظ على خطّ الدفاع المتصدّع، وتأجيل سقوط جنوب باخموت بيد الروس.

وترتبط هذه التطورات ارتباطاً مباشراً بالهجوم الأوكراني المضادّ على مقاطعة خيرسون الخاضعة للسيطرة الروسية، حيث أرسلت القوات الأوكرانية كلّ ما لديها من آليات ومعدات عسكرية وقتالية إلى مناطق الجنوب، في مسعًى منها إلى وقْف تقدُّم القوات الروسية على محاور خيرسون، وإعادتها إلى الضفة الشرقية لنهر الدنيبر. وجاء ذلك على رغم النقص الحادّ في المؤن العسكرية الذي تعانيه القوات الأوكرانية على جبهات دونباس، حيث أفاد مراقبون عسكريون بأن صمود الأوكران لن يطول أمام التقدُّم الروسي، خصوصاً في ظلّ توقّعات بأن يكثّف الجيش الروسي هجومه على كافة محاور هذه المنطقة في الأيام المقبلة. ومن هنا، يبدو الهجوم الأوكراني على خيرسون خيار الضرورة، على رغم أنه محكوم بالفشل، بالنظر إلى الوقائع الميدانية، حيث يؤكد خبراء روس أن صمود القوات الروسية والحليفة هناك سيمكّنها من استعادة زمام المبادرة، والتحوُّل إلى مرحلة الهجوم المضادّ، على غرار ما شهده هلال كورسك أيّام الحربَين الوطنية العظمى، والعالمية الثانية، في عام 1943. وتتعرّض القوات الأوكرانية المهاجمة لضربات مكثّفة من سلاح الجوّ الروسي، بعدما انكشفت تشكيلاتها في السهول المحيطة بنهر الدنيبر. ويرى خبراء عسكريون أن الهجوم الأوكراني يشكّل فرصة لكشْف ما حشدته كييف لهذه الجبهة وتهشيمه، ومن ثمّ إطلاق عملية معاكسة لن تتوقّف عند حدود الضفة الغربية لنهر الدنيبر.

على أن الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، لم يترك لنفسه خياراً سوى البدء بالهجوم على خيرسون، ومحاولة تغيير الوقائع في تلك المنطقة، حيث ما زالت خطوط الإمداد الغربية شغّالة. وتسعى كييف، ومن خلْفها القوى الغربية، من خلال تسخين جبهتَي خيرسون وميكولايف، وتوتير الوضع في «جمهورية ترانسنيستريا» المعلّقة من جانب واحد في مولدوفا، إلى استفزاز روسيا للقيام بردّ فعل عسكري واستخدام القوّة لحماية «قوات حفظ السلام» في ترانسنيستريا، المعزولة حالياً تماماً عن الإمدادات الروسية، والتي قد تصبح هدفاً سهلاً للقوى المعادية لموسكو. وتُضاف إلى مشهد التوتّر المتصاعد هذا، مؤشّرات إلى تجهيز ماكينة الإعلام الغربية للترويج لـ«العدوان الروسي» المرتقب هناك، إلّا أن القيادة الروسية، بحسب خبراء مطلعين، لا ترى مصلحة حالية في توسيع دائرة الصراع، وإدخال مولدوفا طرفاً إضافيّاً فيه، وذلك لعدّة أسباب؛ فالمعركة الأساسية تدور رحاها على خطّ الدفاع الأوكراني البديل الثاني في دونباس، حيث تسعى القوات الروسية إلى تحقيق خرْق في محور كراماتورسك، ما يمكّنها من القضاء على مصادر النيران الأوكرانية التي تستهدف دونيتسك. عموماً، أصبح استكمال عملية السيطرة على كامل إقليم دونباس من خلال السيطرة على دونيتسك، في طوْره المتقدّم، ولم يَعُد يوجد ما يمنع تحقيق الهدف المذكور، خصوصاً أن زمام المبادرة بات بيد القوات الروسية. كما أن قدرة الغرب على إمداد جبهات عمق دونباس بالمؤن والقوات الاحتياطية البديلة والذخائر والسلاح، أضحت ضعيفة، ولا ترقى إلى مستوى الإمدادات السابقة. وبذا، أصبحت قيادة الأركان الأوكرانية غير قادرة على تغيير موازين القوى، قبل نهاية الصيف، كما يؤمل منها.

لا تستبعد موسكو فشل اتفاق الحبوب مع أوكرانيا، في حال عدم بدء تصدير المنتجات الروسية

من جانب آخر، رأى وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، أن هناك حاجة للتركيز على وقْف إطلاق النار بين روسيا وأوكرانيا، وذلك بعد إبرام اتفاق صادرات الحبوب الأسبوع الماضي بين الجانبين، معتبراً أن النجاح في تنفيذ هذا الاتفاق من شأنه أن يسفر عن ثقة بين البلدين، ويمكن أن يمهّد الطريق لحلّ دبلوماسي للصراع. وفي الإطار نفْسه توقّع الناطق باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، أن تنطلق السفن المحمّلة بالحبوب، بموجب اتفاق إسطنبول، في غضون أسبوعين، في وقت بدأ العمل في مركز تنسيق تصدير الحبوب من أوكرانيا عبر الممرّ الآمن في البحر الأسود في إسطنبول بإدارة مشتركة من تركيا وروسيا وأوكرانيا والأمم المتحدة. لكن نائب وزير الخارجية الروسي، أندريه رودينكو، لم يستبعد فشل اتفاق الحبوب، إذا لم يتمّ فوراً رفْع العقوبات التي تعيق تصدير المنتجات الزراعية الروسية، مشدداً على أنه يجب أن ينطلق التصدير من روسيا وأوكرانيا بشكل متزامن. أيضاً، اعتبرت وزارة الخارجية الروسية أن الحديث عن تنفيذ اتفاق شحْن الحبوب ما زال مبكراً، لافتة إلى أن الأطراف تُواصل التحضير لآليات اللازمة لتطبيقه.

لم يترك زيلينسكي لنفسه خياراً سوى البدء بالهجوم على خيرسون (أ ف ب)

تقرير

مفارقات الحكومة المصرية: «استجمام»... على طريق التقشّف!

القاهرة - **الأخبار**

عقدت الحكومة المصرية اجتماعها الأسبوعي في المقرّ الصيفي في مدينة العلمين الجديدة - بعد نقله من القاهرة إلى ساحل البحر المتوسّط -، والذي كلّف مئات الآلاف الجنيهات ليكون الوزراء قريبين من أماكن استراحاتهم، في حين تطالب السلطات المواطنين بترشيد النفقات وتحمُّل الظروف الاقتصادية الصعبة. ومنذ بدء إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، اتُّهمت الحكومة بالبذخ، بسبب الموازنات الكبيرة التي رُصدت لبناء مقارّ جديدة لها، سيدشّنها الوزراء اعتباراً من نهاية العام الجاري، فيما تعاني الدولة عجزاً شديداً في الموازنة، وتقوم بترشيد النفقات من طريق خفْض الدعم. وحول هذا الترشيد تحديداً، دار اجتماع العلمين، حيث جرت مراجعة مطالب «صندوق النقد الدولي»، في حين غابت موازنة نقل الاجتماعات إلى المقرّ الصيفي، والذي يكلّف مئات الآلاف الجنيهات أسبوعياً تأمين انتقال طواقم الحراسة والسيارات التي ترافق الوزراء. وفيما لا توجد تفاصيل أو أرقام معلنة عن هذه النفقات، يبدو لافتاً، في جميع الجلسات التي تُعقد في العاصمة الجديدة، حرْص رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، على الاهتمام بأن تسبق الاجتماعات الإجازة الأسبوعية، حتى لا يضطرّ الوزراء للعودة إلى القاهرة، ويتمكّنوا من الاستجمام في عطلة نهاية الأسبوع على شاطئ البحر.

تحوّل الوزراء إلى موظفين يقومون بتسيير الأعمال وفق توجيهات السيسي

وتكمن المشكلة، راهناً، في أن الحكومة الحالية ضُمنت البقاء إلى ما بعد مؤتمر المناخ المقرَّر عقده في تشرين الثاني المقبل، وهو ما أدخل البلاد في حالة شبات على جميع المستويات، ليس فقط بسبب اطمئنان الوزراء إلى استمرارهم في مواقعهم، ولكن أيضاً لأن العديدين منهم تأكّد رحيلهم، وبدأ الصراع مبكراً على خلافتهم، فيما تعطّل إصدار العديد من القرارات المهمّة في انتظار البتّ بمصيرهم. وكان الوزراء تحوّلوا إلى موظّفين يقومون بتسيير الأعمال وفق توجيهات معلَنة ومحدّدة سلفاً من رئيس الجمهورية، إلى درجة أن كثيرين منهم غير معروفين على المستوى الجماهيري، وهو ما يضاف إلى غياب الدور البرلماني في الرقابة على النشاط الحكومي، والذي ظهر واضحاً في أزمتَي وزيرتَي الصحة هالة زايد، والهجرة نبيلة مكرم. ففي الأولى، أعلن رسمياً أن الوزيرة في حالة صحّية حرجة نتيجة أزمة قلبية نُقلت على إثرها إلى المستشفى لتلقّي العلاج، ليمرّ نحو 10 أشهر والمنصب شاغر، إذ جرى تكليف وزير التعليم العالي بتسيير أعمال الوزارة بشكل موقّت، فيما تبيّن أن غياب زايد كان نتيجة قضيّة رشوة كبيرة جرى تحجيم آثارها وسُجن فيها طليقها وخرج منها ابنها، قبل أن تُبرَم صفقة ستضمن للأوّل الخروج من السجن قريباً عقب حُكم قضائي قضى بحبسهما 10 سنوات. أمّا في قضيّة ارتكاب نجل وزيرة الهجرة جريمة قتل اثنَين من زملائه في الولايات المتحدة، فلم يحدث أيّ نقاش أو محاسبة، بل تمّ الحشد لدعم مكرم في محنتها، على رغم تضارب المصالح بين عملها كوزيرة للهجرة، ومسؤولة عن المصريين في الخارج، وبين ارتكاب نجلها للجريمة في أميركا.

على أيّ حال، يتمّ التعامل مع رئيس الوزراء، إلى الآن، على أنه مستمرّ في منصبه حتى إشعار آخر، بينما تُعتبر نائبته، هالة السعيد، التي تشغل منصب وزيرة التخطيط، الأقرب إلى خلافته في المنصب، في حال رغب الرئيس عبد الفتاح السيسي في إطاحتها، وتكليفه بمنصب شرفي كمستشار له، على غرار جميع المقالين من مناصبهم في السنوات الأخيرة.

ضمنت الحكومة المصرية الحالية البقاء إلى ما بعد مؤتمر المناخ (أ ف ب)

نتائج اللوتو اللبناني

9 | 38 | 37 | 31 | 26 | 25 | 1

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2026 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 1 - 25 - 26 - 31 - 37 - 38

الرقم الإضافي: 9

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**

- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 192,904,200 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 24 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 8,037,675 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 192,904,200 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 788 شبكة.

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 244,802 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 396,160,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 12,380 شبكة.

- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 9,643,616,591 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2026 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 64801

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة

قيمة الجائزة الإفرادية: 75,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 4801.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 801.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 01.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1248 وجاءت النتيجة كالآتي:

● يومية ثلاثة: 871

● يومية أربعة: 8481

● يومية خمسة: 41654

استراحة

كلمات متقاطعة 4086

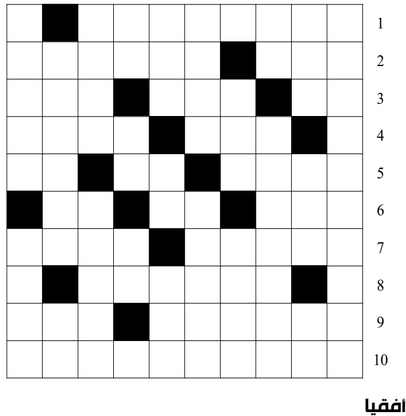

أفقيا

1- مؤسس الحزب الفاشي الإيطالي – 2- حجر منقور في الصخر – جزيرة سعودية في البحر الأحمر – 3- رنّ الجرس – يستخرج من الخراف – ضمير منفصل – 4- إمتحان مدرسي – رفيق الليل – 5- مزوّر – مدينة إيرانية – خاصتي – 6- إبن الأسد – مقياس مساحة – متشابهان – 7- خلاف مخارج – من النبات – 8- قميصي – 9- مجموع الوثائق الصينيّة القديمة لكونفوشيوس – غير متعلم – 10- من أنبياء العهد القديم

عمودياً

1- ممثل لبناني – 2- في الشجر – رغوة ماء البحر – متشابهان – 3- إشترط القوانين – عائلة رسّام إسباني راحل – 4- جرائد – من فصول السنة – 5- رجال عصابات – عائلة مؤسس جمعية الأخوان المسلمين في مصر – 6- يبذر الأرض – برد – أعطش – 7- ضمير متصل – مادة قاتلة – عكسها حرف نصب – 8- يستوعب الدرس – مناسبات وطنية أو دينية – 9- ينحرفان – نوتة موسيقية – 10- عاصمة زيمبابواي – من الأحجار الكريمة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- النايلون – 2- بوردو – فلاح – 3- نا – مالابار – 4- انريكي – سا – 5- لدي – بيره – 6- واحد – جو – بل – 7- ١١١ – مجهر – 8- درّني – باولي – 9- يك – ويل – روا – 10- ابو الأبيض

عمودياً

1- ابن الوردي – 2- لواندا – زكا – 3- رن – ريحان – 4- ادمي – دابوو – 5- بواكيه – يا – 6- لبيج – بلل – 7- وفا – روما – 8- تلبسه – جوب – ١١١ – 9- بهلوي – 10- جحر – الرياض

sudoku 4086

9	2		3		8	4		
	5					1		7
		6	4	1				
4			7		1		6	
		9		5		7		
1							8	5
	1		9		4	2		
3		7				6	1	4
				3	7			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4085

2	8	3	1	9	4	5	6	7
7	4	9	8	5	6	1	2	3
6	1	5	3	2	7	4	9	8
9	6	1	7	4	8	2	3	5
8	3	4	5	6	2	9	7	1
5	2	7	9	1	3	8	4	6
3	9	6	2	8	1	7	5	4
4	5	8	6	7	9	3	1	2
1	7	2	4	3	5	6	8	9

مشاهير 4086

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ناشر وكاتب وإعلامي سعودي (1931-2006). أسس المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق. كتب عدة قصائد

3+6+11+4+6+9+4 = الجائر والمستبَد ■ 5+7+2+1 = خبزه ■ 8+10+7+10 = صوت أوراق الشجر

إعداد **نعوم مسعود**

حل الشبكة الماضية: **جوليت بينوش**

تستفيد أوستراليا من وجودها في أسيا رياضيا أكثر من استفادة الآسيويين منها (أ ف ب)

الرياضة الآسيوية

أوستراليا... «احتلال رياضي» يزعج الآسيويين

لم يهضم اللبنانيون تلك الخسارة التي تلقّاها منتخبهم أمام أوستراليا في المباراة النهائية لبطولة آسيا لكرة السلة. خسارةٌ أثارت الكثير من الامتعاض لا لأنها جاءت بفارق سلة واحدة بل لأن الوجود الأوسترالي في آسيا إن كان في كرة القدم أو في كرة السلة يبدو أشبه بـ«الاحتلال» الرياضي بالنسبة إلى الكثيرين، في وقتٍ يبدو الأوستراليون هم المستفيدون من نقلتهم إلى القارة الصفراء على مختلف الأصعدة

شربل كريّم

قبل سبع سنوات تماماً اتُّخذ القرار: كرة السلة الأوسترالية إلى آسيا. قرارٌ أسعد في تلك اللحظة العديد من محبّي اللعبة الذين راوا فيه فرصةً لمشاهدة نجوم كبار ينشطون في أهم دوري في العالم أي الدوري الأميركي للمحترفين.

لكن الأوستراليين كان لديهم أفكاراً أخرى، فهم لم يرسلوا يوماً نجوم دوري العمالقة لمواجهة المنتخبات الآسيوية، ولا يكترثون أصلاً إذا ما فازوا بلقب البطولة القارية التي أحرزوا آخر نسختين منها، إذ إن لديهم حسابات مختلفة تماماً وأبعد من الملاعب.

تلك الملاعب الآسيوية لم يقصدها الأوستراليون سعياً إلى رفع مستوى منتخبهم، إذ يكفيهم أن نجومهم الكبار يلعبون في دوري العمالقة الأميركي، وبالتالي يأتون إلى أي بطولةٍ وهم في جهوزيةٍ تامة للصعود إلى منصة التتويج، وهو ما ثبُت في دورة الألعاب الأولمبية الصيفية الأخيرة عندما أحرزوا الميدالية البرونزية مؤكدين أحقيّتهم بالوقوف في المركز الثالث على لائحة ترتيب المنتخبات العالمية.

العودة إلى عام 2015 تكشف القصة كاملة، إذ إن رجل الأعمال المعروف باب نهضة كرة السلة الأوسترالية وتجديدها، لاري كستلمان، دفع وغيره من المستثمرين كثيراً من أجل نقل بلاده إلى آسيا، والسبب هو تجاري بحت.

عاماً ذاك الاعتقد الآسيويون أنهم سيستفيدون من الأوستراليين. هو أمرٌ صحيح إذا ما توقفنا عند مسألة الاحتكاك بمستوى فني عالٍ لمنتخبٍ يقدّم دائماً مواهب مميّزة تنتظر شقّ طريقها إلى العالمية. لكن الواقع أن الاستفادة التجارية كانت لأوستراليا أكثر منها لآسيا إذا ما قارنا بين السوقين المعنيين.

هدف كستلمان وجماعته كان غزو الأسواق الآسيوية، من الصين حيث تنافس شعبية كرة السلة نظيرتها كرة القدم، إلى الفلبين حيث تعدّ اللعبة الشعبية الأولى، وكوريا الجنوبية وإندونيسيا ووصولاً إلى سنغافورة، وهو أمر كان واضحاً عندما عملوا على فتح الباب أمام مشاركة فريق سنغابور سلينغرز السنغافوري في الدوري الأوسترالي في موسم 2006-2007، لكنه سرعان ما انسحب منه عام 2008.

تلك الخطوة كانت مقدّمة لخطوات جذب الآسيويين إلى السوق الأوسترالي، والهدف هو إدخال الرعاة والمستثمرين منهم وأيضاً بيع حقوق النقل التلفزيوني الخاصة بالبطولة المحلية، فكان العمل الحثيث على استقدام لاعبين آسيويين وتوزيعهم على الفرق وأبرزهم حالياً لاعب ارتكاز المنتخب الصيني زو كي الذي يدافع عن ألوان ساوث إيست ملبورن فينيكس.

ببساطة يعمل الأوستراليون على نسخ التجربة الأميركية التي جذبت الأسواق الآسيوية إليها، إذ كان يكفي أن ينضم أحد فرق الـ NBA لاعباً صينياً مثلاً لتصبح كل الصين مهتمة بالدوري، وهو ما عرفه عالم كرة السلة في حالة النجم السابق ياو مينغ الذي أصابت عملية بيع قمصانه في متاجر الدوري الأميركي المنتشرة في كل المقاطعات الصينية أرقاماً قياسية وغير مسبوقة، وذلك في موازاة تمسّك فريق هيوستن روكتس به وحرصه على القيام بجولات سنوية في بلاد المليار ونصف نسمة، وقد سار على خطاه العديد من الفرق الأميركية الأخرى.

أما النتيجة النهائية فكانت «لا» لاعبي NBA في المشاركتين الأوستراليتين في بطولة آسيا، ولا «البومرز»، ولا أمل لأي منتخب أقله في المستقبل القريب لإزاحة المنتخب الأوقياني القوي عن «العرش الآسيوي المحتل».

كرة القدم خاسرة أيضاً

في كرة القدم كانت قصة انتقال

> مؤامرة آسيوية - المانية نقلت أوستراليا إلى آسيا

رياضة المحركات

الموسم الأخير للسائق الألماني فيتل

فاز فيتيل بـ 53 سباقاً وصعد إلى منصة التتويج 122 مرة (أ ف ب)

أعلن سائق أستون مارتن الألماني سيباستيان فيتل، بطل العالم أربع مرات في الفورمولا واحد، أمس الخميس اعتزاله في نهاية العام الحالي، منهياً مسيرة طويلة على الحلبات مكلّلة بالنجاحات.

وقال فيتل (35 عاماً) عبر حسابه على انستغرام «لقد حظيت بامتياز العمل مع العديد من الأشخاص الرائعين في الفورمولا واحد على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، وهناك الكثير لذكرهم وشكرهم».

وأضاف عقب إعلان اعتزاله عشية انطلاق جائزة المجر الكبرى، الجولة الثالثة عشرة من البطولة العالمية «خلال العامين الماضيين، كنت سائقاً في أستون مارتن، وعلى الرغم من أن نتائجنا لم تكن جيدة كما كنا نأمل، فمن الواضح جداً بالنسبة إليّ أن كل ما يتم تنفيذه حالياً هو ما يحتاج إليه الفريق للمنافسة على أعلى المستويات في السنوات القادمة».

وأردف «كان قرار الانسحاب من الفورمولا واحد في نهاية العام قراراً صعباً وفكرت فيه كثيراً. في نهاية العام، أريد أن أستغل الوقت للتفكير في ما أريد أن أفعله بعد ذلك». و«بصفتي أباً، أريد قضاء المزيد من الوقت مع عائلتي. اليوم لا يعني وداعاً، بل شكراً للجميع بدءاً بالجماهير التي بدونها لا يمكن للفورمولا واحد أن تكون موجودة».

ويغادر بطل العالم مع ريد بول أربع مرات توالياً بين عامي 2010 و2013 الفئة الأولى بعد 15 عاماً فاز خلالها بـ 53 سباقاً وصعد إلى منصة التتويج 122 مرة وانطلق من المركز الأوّل في 57 جائزة كبرى.

وتضع انتصارات الألماني الذي دافع عن ألوان فيراري بين 2015 و2000 من دون أن ينجح في الفوز باللقب العالمي، في المرتبة الثالثة في قائمة أبرز الفائزين بسباقات الفئة الأولى خلف حامل الرقم القياسي البريطاني لويس هاميلتون (103 انتصارات) ومواطنه الأسطورة ميكايل شوماخر (91).

استهل فيتل مسيرته مع فريق بي أم دبليو-ساوبر بمشاركته في سباق الولايات المتحدة 2007، قبل انتقاله إلى تورو روسو حيث حقق فوزه الأول بصفوفه في جائزة مونتسا الكبرى عام 2008، ليعود وينضم إلى ريد بول الذي دافع عن ألوانه بين 2009 و2014.

التحق بفريق فيراري حيث نافس على اللقب العالمي عامي 2017 و2018 من دون أن ينال شرف التكريم في خلال 6 أعوام في مقر

> جاء إعلان اعتزاله عشية انطلاق جائزة المجر الكبرى، الجولة الثالثة عشرة من البطولة العالمية

مارانيلو برغم تحقيقه العديد من الانتصارات باللون الأحمر ليفشل في السير على خطى الفنلندي كيمي رايكونن آخر المتوّجين مع الحظيرة الإيطالية في عام 2007.

ومع أستون مارتن مالكه الملياردير الكندي لورنس ستول، وإلى جانب نجل الأخير لانس، لم ينجح في الصعود إلى منصة التتويج سوى مرة واحدة في عام ونصف عام، علماً بأن عقده مع الفريق ينتهي مع نهاية الموسم الحالي.

حول العالم

صحة ماريو زاغالو تُقلق البرازيليين

نُقل أيقونة كرة القدم البرازيلية ماريو زاغالو (90 عاماً)، بطل العالم مرتين كلاعب وثم كمدرب للمنتخب الأسطوري الفائز بمونديال 1970، إلى العناية المركّزة في مستشفى في ريو دي جانيرو بسبب عدوى في الجهاز التنفسي. وأوضح مستشفى بارا دور في بيان أن المهاجم الدولي والمدرب السابق «في وضع مستقر في الوقت الحالي» و«يتنفّس بشكل طبيعي من دون مساعدة أي جهاز». كما أشار إلى خضوع زاغالو لاختبار مضاد لفيروس كورونا جاءت نتيجته سلبية. وينشر زاغالو، المكنّى بـ«الذئب العجوز» والذي سيبلغ 91 عاماً في 9 آب المقبل، بانتظام صوراً تذكارية لمسيرته المثقلة بالنجاحات مع الكرة المستديرة عبر صفحته على انستغرام حيث يتابعه أكثر من 115 ألف مشترك. وبعدما عانى من مشاكل صحية لعدة سنوات، نشر أيضاً صورة منذ أربعة أيام ظهر فيها وهو في صالون حلاقة. ودوّن زاغالو اسمه في سجلّات كرة القدم بعدما بات أوّل من فاز بكأس العالم كلاعب (1958 و1962)، ثم كمدرب (1970)، قبل الألماني فرانتس بكنباور (1974 و1990) والفرنسي ديدييه ديشان (1998 و2018).

وكان سبق لزاغالو أن لعب إلى جانب بيليه خلال الفوز بلقبي 1958 و1962.

هاردن يبحث عن اللقب

يضع النجم جيمس هاردن نصب عينيه هدف الفوز ببطولة دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين، مؤكداً في الوقت ذاته أن فيلادلفيا سفنتي سيكسرز يملك العناصر اللازمة لدخول دائرة الأندية المنافسة على اللقب، وذلك عقب توقيعه عقداً جديداً مع فريقه. وفي وقت تحدّثت تقارير إعلامية عن

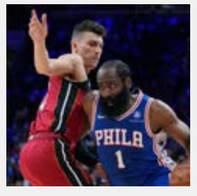

عقد لمدة عامين مقابل 68,6 مليون يورو لم يعلن نادي فيلادلفيا عن شروط صفقة هاردن الجديدة.

من ناحيته، أعرب هاردن الذي انضم إلى سيكسرز في شباط الفائت في صفقة تبادل مع بروكلين نتس، عن سعادته بالصفقة الجديدة، قائلاً: «هذا هو المكان الذي أريد أن أكون فيه. هذا هو المكان الذي أريد أن أفوز فيه، وأعتقد أن لدينا العناصر اللازمة لتحقيق هذا الهدف». وتابع: «منذ يومي الأوّل مع نادي سيكسرز، ساعدني الفريق والجماهير على الشعور بأنني في بيتي هنا في فيلادلفيا. أنا متحمّس للبناء على الموسم الماضي ولا أطيق الانتظار للخروج إلى الملعب مع اللاعبين وبدء هذه المغامرة».

وسجّل هاردن 442 نقطة إلى 149 متابعة و220 تمريرة حاسمة في 21 مباراة خاضها مع سيكسرز في الموسم الماضي.

إعلانات

إعلان
صادر عن محكمة حاصبيا المدنية الناظرة في القضايا العقارية
رقم أساس الدعوى: 2022/179
المدعي: شريف محمود أبو ترابي - وكيله المحامي رجا الياس
المدعى عليهم: ورثة المرحوم نايف محمود القيس
موضوع الدعوى: إثبات حق مرور للعقار رقم /4294/ حاصبيا
تدعو هذه الدائرة المدعى عليهما عماد وسلاف نايف القيس المجهولي محل الإقامة للحضور إلى قلم هذه الدائرة بالذات أو بواسطة وكيل قانوني لتبلغ كافة أوراق الدعوى الراهنة وذلك خلال مهلة عشرين يوماً مضافاً إليها ستون يوماً مسافة من تاريخ نشر هذا التبليغ وإلا اعتبر كل تبليغ لكما بواسطة رئيس القلم قانونياً باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
جودات عامر

تعاونية أصحاب المراكب والصيادين المحترفين
تصحيح خطأ في إعلان تعاونية أصحاب المراكب والصيادين المحترفين صدر بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢ في جريدتي الأخبار والديار عن موعد عقد الجمعية العمومية السنوية العادية يوم الأربعاء ٢٠٢٢/٨/١٥ والصحيح هو يوم الإثنين ٢٠٢٢/٨/١٥ في مركز التعاونية الساعة السابعة مساءً، فاقتضى التصويب.

مبوب

مطلوب

مطلوب موظّف لصيانة ماكنات القهوة خبرة لا تقلّ عن 3 سنوات لمنطقة البقاع.
ت: 01/680680

فنون تشكيلية

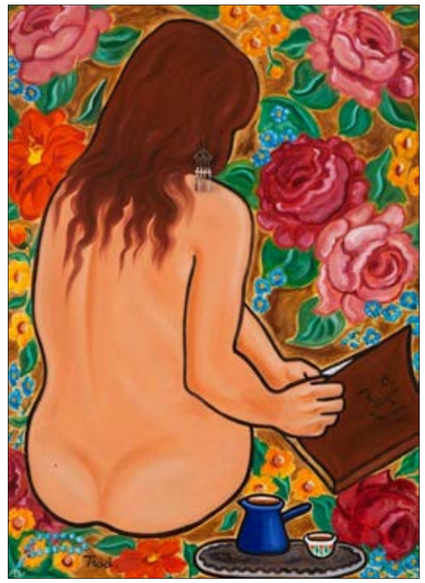

منى طراد دبجي ـ «عصر الخيام وقت القيلولة» (زيت على كانفاس ــ 152,4 × 203,2 سنتم ــ 2013)

منى طراد دبجي: فتنة الجسد العاري

تكتبها ريما النخل

منى طراد دبجي ـ «الجنة الضائعة» (زيت على كانفاس ــ 120 × 100 سنتم ـ 2022)

«منى طراد دبجي» (مكتبة أنطوان) اسمٌ وعنوانٌ لكتاب أنيق، غنيّ المضمون، صدر حديثاً يعرّفنا بدقّة تفصيليّة إلى تشكيليّة لبنانيّة عادت بعد خمسة عشر عاماً من المنفى، لتغمس روحها وريشتها في سماء بلدها وبحره وسكون طبيعته. الكتاب في 280 صفحة تهيّئنا صورة عن التحوّلات الفنّية التي شهدتها مسيرة دبجي المتميّزة بالحرّية وبإطلاق أهواء الأنثى جسداً وفتوناً وحسيّة عالية، ترافقها قطتها في معظم اللحظات كأنهما تتقاسمان العزلة نفسها في مساحات داخلية ذات ملامح شرقيّة، أو تحت أشعّة الشمس الدافئة، أو فوق السجّاد الذي يعزّز المناخ الاستشراقي.

منى دبجي خريجة قسم الفنون الجميلة في الجامعة الأميركية (1975) في بيروت، مدينتها الأثيرة التي لم تغادرها حتّى خلال الحرب الأهليّة، مستمرّة في الرسم وإقامة المعارض. لطالما دارت ثيماتها التشكيليّة حول التقاليد اللبنانية إطاراً وعناصر تتوسّطها المرأة دوماً، فتبدو عاشقةً لأمرين: أنوثتها والإطار الاستشراقي، كأنّها في سعي دؤوب ومستمرّ إلى محو ذاكرة الحرب بالجميل، بالمرأة، بفتنة الجسد العاري الحرّ، المتمدّد والمرتاح في وضعيّات وأمكنة مختلفة، لا تهمل في الخلفيّة جمع الأبواب والنوافذ التي خلّعها دمار الحرب والانفجارات. تبعث التكوينات التشكيليّة المزخرفة ذات النزعة البرجوازية، ولادةً جديدةً للمكان المدمّر عبر الزخرفات «الأرابيسكيّة» والألوان الحارّة الفرحة النابضة بالحياة. الكتاب لا يترك ملاً في العين، أو ما هو أخطر، أي الشعور بوجود تقارب في الأعمال يخفف الاهتمام بصورة ملونة مع تقليب صفحاته. يؤكّد على تعلّقها الثابت والمتجدّد بالمكان الذي يريح امرأتها الحرّة لـ «تمارس» غريزيها الكامل في تحدّ للواقع وتضادّ مع قبحه وقسوته ودماره. لا تقبل منى بأيّ تقييد لحرّية المرأة وانسجامها التامّ مع جسدها المستمتع بمختلف لحظات الحرّية، مستلقيةً فوق سجادة تقرأ، أو فوق سرير للراحة والتأمل، أو جالسة تداعب قطتها... وإنْ كشفت عن توالي الفصول فيها، حيث الشتاء ينصرم والربيع يُطلّ جزلاً، لتبدّل المرأة وضعياتها وسط الشجر المزهر والطيور المغرّدة. تحتسي قهوتها، تحمل مسبحة، أو «لابتوب»، كأنّها تعد نفسها بزمن أفضل أت مفعم بالأمل.

الواقعية تسم رسوماتها للمرأة في مختلف أحوالها، الحميمة، المهنيّة، وسواهما، من العاملة في الحقول إلى المرأة المثيرة الحالمة في إطار من الفخامة والنفخ في «الشيشة» أو حمل الهاتف الذكيّ ...لوحات استشراقية من صنع فنانة مشرقيّة تلحّ على فرديّتها وحرّيتها. تقول:

> لا دلالة جنسيّة للعري بقدر ما هو تمجيد لجمال المرأة الشرقيّة

«كان جان أوغوست دومينيك انغر وهنري ماتيس يحلمان بعالم مماثل من النساء، رغم أنّ حلمهما لم يتجسّد في حياتهما. أرغب في رسم عالم حقيقيّ للمرأة من داخل حياتها اليومية، ما يخلق تعقيدات مركّبة لا يسع أي مستشرق أن يحلم به».

كتاب منى طراد دبجي مكوّن من سلسلة لوحات حيّة لنساء مشرقيّات داخل حميميّة منازلهنّ، يقرأن رباعيات عمر الخيّام المتهتّكة، أو مسترخيات فقط. أما هاجس الفنانة، فهو تجسيد حرّية المرأة الشرقية وأحلامها العصريّة، على الرغم من ضمور تلك الحرّية والأحلام في بعض البيئات الراسخة في تخلّفها حتى الآن. جسد المرأة العارية لديها متكوّر، مملوء بالفتنة، ذو خطوط واستدارات متقنة لإبراز مفاتن جسد المرأة الشرقية بلا وَجَل أو خَجَل أو تابو مانع. لا تخفي منى تأثرها بأعمال انغر إلى حدّ ما لناحية المناخات وحالات التأمل، وترى أنّ نساء اليوم لَسْن تقليديّات بل مختلفات في أزمنة الحداثة والتواصل الاجتماعي وأدواتها المتعدّدة. تنقل امرأتها الشرقية من مناخات لبنان المعتدلة إلى مناطق حارّة تحت تأثير نساء غوغان الناهيتيّات، مع فرق وضع نسائها داخل الصالونات الاستشراقية، وليس وسط الطبيعة الحارّة وعناصرها الطبيعيّة كما لدى غوغان.

منابع التأثر لدى الفنانة تعود إلى مرحلة ما بعد الانطباعيّة. لوحاتها بسيطة، معبّرة، معاصرة، أمّا العري فلا دلالة جنسيّة له بقدر ما هو تمجيد لجمال جسد المرأة الشرقيّة. بيد أنّنا نلاحظ جانباً قد يكون سلبيّاً، إذ تبدو لوحاتها متناسخة، الواحدة عن الأخرى، على وقع نزعة برجوازيّة ناعمة ربما يعوزها المزيد من التنويع والخيال كي لا تهتزّ الثيمة وتقع في الرتابة. مع ذلك، لا يسعنا إلا الثناء على الإتقان في الخطوط المنسابة والملوانة الزخرفيّة والأرابيسكيّة.

وفي الكتاب أيضاً سردٌ مفصّل للأنشطة الفنيّة والثقافيّة التي شاركت فيها منى دبجي في تماهٍ مستمرّ مع ثيماتها واهتماماتها وهواجسها الأنثوية كامرأة تعيش كامل حرّيتها في التعبير الفنّي. في المحصّلة كتاب جذّاب، فاخر، مليء باللوحات والألوان التي تشكّل فرادة أسلوبها وملوانتها وإرادتها الواعية هنا والتلقائية هناك.

معرض جماعي

مصوّرات مشغولات بالهوية والعمارة... والمدينة الآفلة

للصور الفوتوغرافيّة حصّتها في النشاط الفني الصيفيّ الراهن عبر معرض جماعي يُقام في «غاليري تانيت» (مار مخايل) تحت عنوان «ثلاث نظرات لمصوّرات نساء» هنّ رندا ميرزا، وجمانة جمهوري، ورانيا مطر. تعمل رندا ميرزا بشكل أساسيّ على الفوتوغرافيا والفيديو، مستكشفةً مفهوم الهويّة وتمثيلات المستشرقين والرمز الاجتماعي والسياسي، بلوغاً إلى الجنسيّ. الماضي دليلها إلى الحاضر، إلى الحضور والغياب، الموت والحياة، وأناقة مبانيها العريقة بسبب جشع المستثمرين وشراهة المقاولين الجدد. رانيا مطر تصوّر الأنثى وتبدّل حالاتها النفسيّة والشخصيّة، وإناثها بين سنّ الطفولة والمراهقة والنضج. ولكونها مولودة في لبنان من أصول فلسطينيّة، فإنّ انتماءها الثقافيّ والحضاريّ المختلط دفعها إلى الخوض في مسألة الهويّة، الذاتيّة والجماعيّة، عبر صورها التي تعبر أعماراً مختلفة. تمضي أبعد إلى نساء في الولايات المتحدة والشرق الأوسط لتصويرهنّ في لحظات حميمة، بحثاً عن قواسم مشتركة تتجاوز الهويّات الثقافية والوطنيّة والاجتماعيّة، لإظهار تطوّر الذات الأنثويّة توازياً مع التركيز على مظاهر الفرح والجمال، وبعيداً قدر الإمكان عن الهموم والمآسي. فالفتيات متشابهات في مختلف المجتمعات، وبخاصة أولئك اللواتي في سنّ المراهقة أو ما قبلها. كلٌّ منهنّ تشعر في قرارة نفسها بأنّها «موديل» جاهز للصورة إن في معرض فنّي أو على غلاف مجلة. ورغم أنّ صور رانيا ليست حكراً على الأنثى، إلا أنّها تهبها الحضور الأكبر والأقوى تأثيراً، مستفيدةً من تنقّلها بين أميركا ولبنان والمنطقة، متسلّحةً بقدرتها على اقتحام حميميّات الفتيات وخصوصياتهن، حتى داخل غرفة النوم. الكادر الفني لديها نظيف وجذّاب، والألوان لا تهدف إلى الجذب والإغواء، بل إلى نقل المناخات، متلافيةً الإثارة في تصوير فتياتها اللواتي يتارجحن بين الطفولة والنضج، أي بين البراءة والفتون، طالبةً إليهنّ عدم الضحك أو الابتسام لنزع القناع عن وجوههن وعدم الإفصاح عن هويّتهن وانتمائهنّ الاجتماعيّ. تدع مطر الخلفيّة ذاتها وراءهنّ، وأحياناً الوضعيّات نفسها. الجسد الحاضر هنا شكليّ فقط، إذ يرمي إلى ما هو أبعد، إلى سؤال الهويّة تحديداً. في هذا الصدد، تعتبر مطر أنّ الفتيات الفلسطينيّات واللبنانيات والأميركيات يتقاسمن سؤال الهويّة والثقافة والطبقة الاجتماعية. تقتحم الفنانة الفضاء الحميم الذي تعيش فيه فتياتها المختارات.

تدخل عالمهنّ الخاصّ، غرفهنّ الخاصة حيث علّقت صور نجوم البوب ونجماته والصور العائلية، وحيث تنتشر أيضاً فوضى الفتاة المراهقة كالثياب المرميّة والدمى... تستنطق رانيا مطر في صورها دواخل الحسناوات الفتيّات وتحولاتهن. في إحدى الصور، تقف فتاة أمام باب عتيق فيظهر تضادّ، أي تنافر بصريّ، أو تكون حيال كادرات لا يشوبها مثل هذا التنافر كوضع فتاة أمام جدار ملوّن أو شجرة أو عند شاطئ البحر. تلفتنا صورة المرأة بثوبها الأبيض. والأم وابنتها بثوبين أبيضين حتى تكاد لا تميّز بين الجسدين اللذين ينظران إلى جهتين متعاكستين، وصولاً إلى بورتريهات أخرى تتضمّن لوحات أو مرايا لإظهار تدخّلها التكوينيّ.

أمّا جمانة جمهوري، فهي مصوّرة فوتوغرافية لبنانية أميركية، خرّيجة «معهد نيويورك للفوتوغرافيا»، تخصّصت في التصوير الصناعي والمعماري، وتصوير المناظر الطبيعية والفوتوغرافيا التوثيقية، وتقيم حالياً في بيروت. نشرت أعمالها في مجلّات متنوّعة، وشاركت في العديد من المعارض. التصوير المعماري في أعمال جمهوري دقيق، يمزج العلم بالفن على نحو فريد. المعمار في صورها ذو جمالية خاصة تهبه انتشاراً واسعاً على مستوى العالم. تبحث عن مكامن الجذب المخبأة في زوايا تصعب على العامة ملاحظتها أو التقاطها ما لم يُدلّ عليها من خلال التلاعب البصريّ وتناغمات اللون والتصوّر، بحيث يدلّ على التناغم والتضادّ في الفن المعماريّ بمدارسه المختلفة.

المتعمّق في هذا المجال، يرى مهارات هندسية تتنامى وهيكلة مكتسبة تفضي به إلى التمعّن في الأبعاد والزوايا ومساقط الضوء والظلّ والانعكاسات وسواها من النواحي التي تبرز خصائص العمل. صور جمهوري الصناعية تنطوي على إشكاليات إيكولوجية تعالجها مباشرةً أو موارِبةً، لا من خلال الاستدلال على علامات «التصنيع»، بل عبر البحث عن المعنى النقيض. هي تغطّي مصنعاً بسماء زرقاء، أو تركّز بؤرة عدستها على «فراغات» معدنية تتّصل بالفضاء المفتوح أو تقبع في فسحة خضراء. بذلك، لا تكتفي بعرض الإشكالية، بل تطرح حلاً، ملوّناً، مضافاً أو لصيقاً أو تجريدياً مبهماً.

رانيا مطر ـ «هي ـ نور» (2017)

رندا ميرزا ــ «إعادة تشكيله المدينة» (لقطات. 2011. حبر صيغ على ورق الصور ــ 8,5 × 11,2 سنتم

جمانة جمهوري ـ «من دون عنوان 4» (2018)

«ثلاث نظرات لمصوّرات نساء»: «غاليري تانيت» (مار مخايل). للاستعلام: 01/562812

موهبة

غوشا بشليان: مرويّات العشق والخسارة

اختتم أمس المعرض الفردي الأول لغوشا بشليان في «غاليري آرت لاب» (الجميزة). معرض Pin that Bunny هو السابع في سلسلة من عشرة معارض كجزء من .CATAPULT visual›arts ضمن مشاريع الصالة. لقطات أو مشاهد مفتوحة تتوغل في شخصيات واقعية أو متخيّلة تعكس فيها الفنانة حالات التوتر والعزلة والاضطراب والخوف في أجساد وحركات النفس البشرية في هذا العصر المليء بالمفارقات. تنطلق الفنانة من فكرة الهشاشة التي تلازم المسار الإنساني، لتحفيز وتعميق التجديد الفني، ونبش ما في الشخصيات الإنسانية من تمازج بين الخيالي والمعيش والمفترض والمحسوس وغير المحسوس. ولكي تخترق هذه الطبقات من الهشاشة والتراكم، تلجأ إلى مرويات العشق والخسارة والأسف لكي تكشف رمزياتها.

هكذا، وضعت الفنانة مجموعةً من قطع الحفر فيها تزاوج بين المنظور الغربي والمنظور الشرقي، الواقعي والخيالي، المحدد وغير المحدد في احتمالاته ورؤاه. اقتصرت غوشا بشليان على النمط الحفري التأسيسي لفن الغرافيك. أعمالها الحفرية على اللونين الأبيض والأسود (الحفر على الخشب والينيليوم)، تبعث مناخاً حاداً يشي بحالات من الغموض والاختزال. فتحت عالماً من الأبيض والأسود وما بينهما من رماديات. ترسم لوحات، تشي بوطأة المعاناة، مع الإحساس بنوعية العنصر وقدرته الإيحائية.

هيكل الأعمال تخطيطي، أكثر ما هو تلويني. هذا التحديد النفسي التقني يبتعد عن تفسير الأبيض والأسود بالتراجيديا والمأساة. إنها أداة تعبيرية لا أكثر، ولا أقل، ويمكن لها أن تشعّ بالفرح أو المأساة، فرؤية الفنانة هي الأساس. أما الأبيض والأسود أو الألوان، فليست سوى أدوات الصياغة. تميل الفنانة التشكيلية إلى رسم بورتريه شخصيات بواقعيةٍ؛ كأنها تلجأ إلى إبراز الملامح الجمالية وإدخال التفاصيل، لتعكس ما يجول بداخلها من أفكار ومشاعر فيما تستوحي شخصياتها من الواقع والخيالي، لترسمها بطريقة جمالية تحتوي على تفاصيل دقيقة. كأنها تستهوي التلاعب والتعامل مع تفاصيل الشخصيات، لمزج الصورة الواقعية بأفكار خيالية من ذهنها تندرج ضمن لعبة دمج الألوان بجماليات تبرز نمطاً جديداً يعكس أبعاداً وتفاصيل جديدة للوحة الفنية.

هذه الاسكتشات التي تنفذ غالباً بأقلام الرصاص أو الفحم أو الحفر أو أي مادة أخرى يسهل التعامل معها بالحذف أو الإضافة، اتخذت مكانة مرموقة في مسيرة الفنون التشكيلية حيث رسمت لوحاتها الاسكتشات مثل الرسام النرويجي إدوارد مونش ولوحته «الصرخة» واسكتشات بيكاسو ومنها لوحة «الغيرنيكا» التكعيبية، ورامبرانت الذي رسم مخططات بالأبيض والأسود للعديد من لوحاته الفنية. فلا نكاد نطلع على مسيرة أي فنان من رواد الفنون التشكيلية إلا ونجد كماً من رسومات تخطيطية لأعمالهم الفنية. وقد نستغرب قلة المعارض الفنية المحلية التي تهتم بعرض معرض متكامل للرسومات أو الاسكتشات. فهذه الرسومات تعد إضافةً نوعيةً للمعارض في الساحة التشكيلية ولا تقل أهميتها في الفنون البصرية عن أساليب أو اتجاهات أخرى من حيث المحتوى واللغة البصرية الفنية.

تقيم غوشا بشليان في بيروت (مواليد 1991 في بريفان). درست التصميم الغرافيكي في «جامعة سيدة اللويزة»، قبل أن تدرس الفن الكلاسيكي في «أكاديمية فلورنسا للفنون». أكملت أخيراً منحتها الدراسية في الطباعة في «استوديو بيروت للطباعة».

من المعرض

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 29 تموز 2022 العدد 4690

صورة وخبر

تشكّل الـ «زيرة» متنفّساً للعائلات الصيداوية من أجل السباحة وإطفاء لهيب الصيف. 50 ألف ليرة لبنانية هي أجرة الراكب للانتقال بالتاكسي البحري إلى الجزيرة التي تبعد 700 متر عن رصيف الميناء (طلعة نزلة). أما السباحة، فمجانية والمياه نظيفة لا يصلها التلوّث الذي تسببه مياه الصرف الصحي في بحر المدينة الساحلية الجنوبية. هناك، يستغل الشبّان وجودهم لممارسة رياضة «الشّك» من على الصخور العالية. في نهاية الأسبوع، تزدحم الـ «زيرة» بالروّاد، ويقصدها متنزّهون من خارج المدينة حاملين معهم أكلهم ومشروباتهم، باعتبارها أحد آخر الأماكن العامة التي لا يجبر زائرها على دفع أي رسوم دخول في هذه الظروف الخانقة. (علي حشيشو)

على بالي

أسعد أبو خليك

اكتشفنا أنّ هناك نائباً أَزْعَرَ في مجلس النواب. لكنّ محطة «الجديد» التي تزهو بكشف الفضائح لم تنشر اسمه في تغريدة. اكتفت بالأحرف الأولى تستّراً، لا للفضيحة. نائبة في مجلس النوّاب أُعطيت مكتباً لنائب كان يحتوي على ما يشنّع سمعته إلى الأبد (إدارة مجلس النوّاب مسؤولة عن ذلك). هو كان نائباً في «تيّار المستقبل»، ولهذا تستّرت كل وسائل الإعلام على اسمه. لو أنّه كان ينتمي إلى حزب الله، لكان المراسلون الغربيّون في لبنان قد كتبوا تقارير عاجلة عن سيرة هذا النائب وعن سلوكه الشنيع. لكنّ المؤامرة لا تكترث لفعل نائب من كتلة غير كتلة الحزب. لهذا فإنّ الصحافة المحليّة (والخليجيّة ــ أي الراعية للأولى) والعالمية تصف نواباً ووزراء لأمل أو التيّار لو ارتبط اسم أحدهم بفضيحة بـ «حلفاء الحزب». لا يهمّ إلى أيّ حركة أو حزب ينتمون، المهمّ هو وصم الحزب. وليس جديداً أن يحتوي مجلس النواب على زعران. هناك قتلة انتُخِبوا نواباً، قبل الحرب وبعدها. وموضوع التحرّش الجنسي من قبل النوّاب (أو من قبل أصحاب ومدراء محطات الإعلام) مسكوت عنه. وحده غسان سعود كتب مرّة في هذه الجريدة عن الموضوع مع أنّه حجب أسماء. نستطيع أن نقول إن موضوع التحرّش الجنسي من قبل نوّاب لا يعرف فروقات سياسيّة أبداً. الكلّ مذنب. ليس هناك من حزب أو كتلة منزّهة. الزعران موجودون في كل الأحزاب والحركات والتيارات كما الأوادم. الأحزاب الدينيّة ليست منزّهة. يجب حثّ المراسلات الإعلاميّات على فضح النوّاب والوزراء الذين يتحرّشون بهنّ أثناء المقابلات. أنا سمعتُ عن ذلك من قبل. مرّة وصفت لي إعلاميّة الوضع بالقول: نحن بالنسبة إليهم مجرّد أجساد مهما تعلّمنا ومهما تمرّسنا في المهنة. سمعت عن نوّاب ووزراء وإعلاميّين ــ لا يجب أن ننسى الإعلاميّين من هذا التصنيف، خصوصاً أنّ هناك صاحب محطة له سمعة هارفي واينستين ـ يرسلون رسائل شنيعة إلى إعلاميّات. الملف يجب أن يُفتح والنائبة كانت على حقّ في المجاهرة. لكن لا يجوز الحديث عن النظام الذكوري البطريركي لأنّ فريد هيكل الخازن بالمرصاد للدفاع عن... البطريركيّة.

المفكرة

خالد في ضيافة زاهي

■ يحلّ الإعلامي العُماني خالد الزدجالي (الصورة)، غداً السبت ضيفاً على برنامج «بيت القصيد» الذي يُقدّمه الشاعر والإعلامي اللبناني زاهي وهبي على «الميادين». سيتحدّث الزدجالي عن مشواره الطويل في العمل الإذاعي والتلفزيوني، ويشرح أهمية الشغف بالمهنة كسبيل للنجاح. سيحدّد مقدّم برنامج «هنا مسقط» الصفات التي يجب أن يتحلى بها الإعلامي الناجح، وكيف يمكنه التوفيق بين مشاعره الخاصة والمهنية والموضوعية التي تتطلبها مهنته، وسبب بكائه على الهواء ذات مرة. يتناول الحوار كذلك المستجدّات التي طرأت على العمل الإذاعي في عصر الصورة والذكاء الاصطناعي، وهل فقدت الشهرة معناها، فضلاً عن مواضيع أخرى. تتخلّل الحلقة شهادة من المخرج العماني سعيد موسى.

«بيت القصيد»: غداً السبت ـ س: 21:00 على «الميادين».

في ذكرى «أبو المتاوي»

■ في 27 تموز (يوليو) 2021، استسلم الصحافي اللبناني وسام متّى (1977 ـ 2021/ الصورة) للموت في «مستشفى رزق» في بيروت بعد إصابته بجلطة دماغية. في ذكرى رحيل «أبو المتاوي» الأولى، يدعو رفاقه، اليوم الجمعة إلى حضور احتفال إطلاق كتاب «وشوشات صحافية مستجدة إلى أبو المتاوي» للفلسطينية ـ الأردنية رانية الجعبري في مبنى جريدة «السفير» في بيروت. في إطار إعلانها عن صدور الكتاب، قالت الجعبري قبل أيام على صفحتها على فايسبوك عن محتوى العمل: «بعد رحيلك بشهر تقريباً وجدت يا رفيق السلاح والكثير من الطعام، خبوط وهم جديدة تجمعنا سوياً على ضفاف النميمة عن مهنتنا والسياسة». وتابعت: «في هذا الكتاب أرسمك للناس بالكلمات... وجدتني أنبش جانباً من لبنان الجميل الذي يشبهك، ولعلي يا رفيق قدمت جانباً من الأردن وفلسطين بأمانة... باختصار وبينما كنت أتشبث بطيفك وأرجوك المكوث بحبال الكلمات والكتابة كنت أتنعم في أفياء جانب من شامنا التي نحب».

*** توقيع كتاب «وشوشات صحافية مستجدة إلى أبو المتاوي»: اليوم الجمعة ـ الساعة السادسة مساءً ـ مبنى جريدة «السفير» (نزلة السارولا ـ الحمرا ـ بيروت/ الطبقة الأرضية).**

نيحا على موعد مع الآلهة

■ ضمن برنامج «أرض وفن»، تُنظم مديرية الآثار غداً وبعد غدٍ الأحد، مشروعاً فنياً تفاعلياً بعنوان «نيحاتا» في معبد نيحا الروماني. «نيحاتا» تجهيز صوتي ومرئي تفاعلي في موقع معبد نيحا، على بعد 8 كيلومترات من مدينة زحلة البقاعية. اجتمعت مصمّمة الصوت كندة حسن بمصور الفيديو وليد عبد النور والمؤلف الموسيقي ربيع جبيل ورسامة الخرائط الثلاثية الأبعاد ليلى حاوي ومصمّم الأنظمة الصوتية «مستر ستوك» والكاتب المسرحي وعالم الآثار هادي شويري بهدف خلق حالة معيشية ومساحة تفاعلية خيالية، مستوحاة من الآلهة الرومانية. فالمعبد مخصّص لعبادة «أتارغاتيس» إلهة الماء والقدر والخصوبة، و«تيكه» إلهة الحظ والمسؤولة عن الضربات العمياء والتعسفية للقدر. أعاد الفريق الفني بناء جهاز عبادة روماني مستخدماً أجهزة استشعار سمعية ومرئية، ليحصل على وسيط معاصر داخل المعبد يمتاز بأصوات قوية ومؤثرة نتيجة الصدى الطبيعي للمكان. بإمكان الزوار طرح أسئلتهم على الآلهة، فيستجيب الوسيط ومعه كل الطبيعة المحيطة بالمكان، عبر أصوات وإشارات، وبهامش من التأويل والابتكار المشترك.

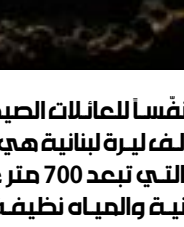

«نيحاتا»: غداً السبت وبعد غدٍ الأحد ـ بدءاً من س: 16:00 ـ «معبد نيحا الروماني» (زحلة ـ البقاع). الدخول مجاني. للاستعلام: 70/273549

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com